











حاشية المطول للفاضل  
المختار

حاشية مختار مختار



اولاد  
مانعة الخلو قضیه اجتماع طرفین حار و سرد  
ارتفاع طرفین جاز و اوجاز  
ولا جهن تسکین  
ان لا تظن تسکینا عطیتک و محروما کثیر حاجی بابا  
کوزید اما ان کیون فی البر و اما ان لا یفرق  
مانع

کوزید اما ان کیون فی الجہ واما ان لا یفرق  
ما بینہما کما اولان قضیہ ارتفاع طرفہ جابر اولور  
اجتماع طرفہ صابر واما  
کوزید الشئ اما ج واما ج  
منفصلہ حقیقیہ  
اجتماع طرفہ جابر وکلدر  
وارتفاع طرفہ صابر وکلدر  
کو العددا اما ان کیون فردا اوزجا

۱۵۰۸



عدد الأوراق والطور

٢٣

١٣٨



٤٩٥



**بسم الله الرحمن الرحيم** **الشارح** الذي يرتفع له بغفران الجسد الذي للمناخات المعاني ودقائق  
**البيان** **اول** حداثته على بعض انعاماته الخاصة المناسبة لمقتضى رعاية لبراءة الاستسلام وآراءه بالالهام  
معناه اللغوي اعني الغاء المعنى في الوجود بطريق الغيب والاختفاء الى الاصطلاح لان حصول العلم يحتاج  
المعان ودقائق البيان على ان معنى كلامه المعاني المناسبة كما سياتي لمقتضى الغيب وآراءه بالالفهم ما يبي  
وتغيره لا ضمير الواحد المطلق لانه لا يتكلم بلفظ المخصوص وآراءه بالمعان والبيان الغيب المخصوص في الغائبات  
في المعاني والدقائق البيان لان المراد من حقائق المعاني ودقائق البيان اما الخواص من حيث الافاضة او كغيرها  
واما المسائل المتعلقة بها وايامان فانها سبب لاول الحقائق وبالثانية الدقائق وذلك لان الحقائق هي حقيقة  
من حق الشيء بمعنى ثبت او حقيقة بمعنى اثبتة ومن المعاني انما يطلق على المراد من الكلام اعني المعاني والخواص المسندة من  
الكلام المشتق على الكيفية والمخصوصا للمكان فصار حقائق كونه المورثات منه من حقائق اللفظ والمسايل  
المتعلقة بها ايضا والدقائق هي حقيقة وهي عبارة عن معنى مسكوك والمعاني انما يطلق على علم المراد من الكلام على ما يعتبر  
فقد لاه الكلام على كونه المراد من مراتب الموضوع زيادة ونقصا فتناسب الدقائق وبالمسايل المتعلقة بها ايضا فيكون الضمير للمعاني  
عبارة عن علماء المعاني والبيان ان كان المراد المسائل او مطلق البلاغة ان كان المراد الخواص من حيث الافاضة او كغيرها وايامان  
فاخذ الحقائق الى المعاني والدقائق الى البيان بمعنى اللام وان جاز حملها على البيان ايضا اذ اريد بها المسائل اولان الترتيب  
انما عبر به عن التحقيق والبيان مشعر للمعاني فرع عليه ومتأخره الاعتبار عنه لان المعاني كما عرفت هي خواص من حيث الافاضة  
والبيان من حيث كيفية الافاضة فاستعمل الاصطلاح في اللفظ والفرع في الوجودان يركو بالمعان الصور العقلية المولدة عليها بالافاضة  
وبالبيان المنطوق الفصح المخرَّب عما في الضمير فوجه ايتار الحقائق في المعاني والدقائق في البيان على هذا الوجه ان الصور العقلية امور  
ناجية لا تصنف من حيث هي بل لوقه فينا سبها الحقائق واما الذي يعبر عنها فوالذي يحرى فيه الدقة لان بعض الفاظ  
اوضح دلالة على المعاني وبعضه اخفى لما اخفى فينا سبها الدقائق فيكون الضمير عبارة عن اولئك الانسان مطلقا واما في الحقائق  
الى المعاني والدقائق الى البيان لا يقال لا يجوز ان يركو بالمعان والبيان الغائبات المخصوصة بقرينة الروايع فكيف يجوز حملها  
اصلا في الآخرة لاننا نقول يجوز ان يكون تلك العبارة اشارة الى عدم الاعتماد ببناء البديع كونه خارجا عن افان البلاغة واما  
حملها اصلا في الآخرة فلاننا الاستدلال **والخصص** ببداه الامادي وروايع الاحسان **اول** عطف هذه القرينة  
على الاول لانها تعان في الجبرم لفظا ومعنى ووجودها بين علم فيها لان المسند اليه فيها واحد وبين المسند اليه منسوبة لان المراد  
لغيره خصصنا اما مطلق اولئك الانسان وبيد الامادي وروايع الاحسان العلوم المعاني او الماديات العلماء بها مسايل

و يجوز ان يراد بالبيان  
منه انما هو الاصل في  
المعان ودقائق البيان  
الى ان يتركب  
الاصطلاح لان حصول العلم  
يحتاج الى بيان

فيكون العلم  
بالبيان  
فيكون العلم  
بالبيان

فيكون العلم  
بالبيان  
فيكون العلم  
بالبيان

المعاني

العلم وايامان بنا قلوبنا سوارا ريد بالمعاني والبيان الغائبات المخصوصة او لا وحصلت في بامر بار من جلاله  
منها بذكر الامر ومنه وابه وحاصل قصه الامر على ذكر الشيء فالجواب رايه هو المقصود دون المقصود عليه كما سبق الى الوجود وقد  
في المقصود عليه الشايع العزل هو الاول فان قلت المخصوص لا يكون له نوع لان نوعي النعم عن شيء لا يكون نوعا فليس  
على ذلك المخصص **قلت** النعم كما قال صاحب الكشاف عبارة عن نفع فصد به الاحسان فعدم التسوية بين النوعين الحيوان  
نعم عظمه ينظم بمصالح العالم فانه لو كان جميع انواع الحيوان انما كانت المقاصد المربطة بسائر الانواع فعدم اعطاء  
العقل وما سجد من الكمال لسائر الانواع لانه لو كان كذلك لكان نوعا من النعم ان شاء الله والبداهة هي بداهة الحق غريبة  
والا يادى من ابدى من بداهة النعم والروايع هي رايه واما راي من راعى الشيء بمعنى المجبى او بائى من رايته  
ان زكوت وفت واذن البديع الى الامادي والروايع الى الاحسان فمنه من اول الامر واخره الاحسان من جعلها من  
جود قطيعة **قال** اتقن بحكمة نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال **اول** فصل هذه القرينة بما قبلها لكونها استنباطا جوبا  
من السؤال **الحكم** اما بالنسبة الى القرينة الاول فكان عال لم العلم العلماء العلم المخصوص ببداهة البلاغة والخواص  
مطلقا فحال الا اتقن نظام العلم فانه اذا علم الخواص بالبداهة ببداهة العلم المخصوص ببداهة البلاغة فحصل العلم على  
اعجاز القرآن المؤدى الى صدق النبي الذي هو سبب نظام العالم فان به يرتفع الظلم والعدوكة وينتشر العدل والانسانيات **النتيجه**  
الجوهر على العصبان فواذا اريد بالمعان والبيان العلمان المخصوصان واما اذ اريد بهما المعنيين اللغويان فيقال لم العلم  
الافراد الانسانية المعاني والتعريفات فالجواب انه اتقن نظام العالم فان الانسان كما ستعرفه مدنى بالطبع محتاج  
في تعينه الى اجتماع بين نوعه ليتعاونوا في تخصيص الحاجات الضرورية وهذا موقوف على ان تصور كل واحد مقصود  
ويعرف صاحبه ما في ضميره فلا اوتوا به اتقن نظام العالم العلم المخصوص ببداهة البلاغة والخواص  
بالنسبة الى القرينة الثانية فكان يقال لم خصصه بالامادي البديع فقال لانه اتقن نظام العالم فلم يخصصه بالانسان  
الانسان ففان المصالح المبنية على كل التفاوت مثلا لو اخص جسد الانسان في نوع الانسان ولم يوجد سائر الانواع  
لنات المصالح المتعلم بها كمال الانتقال والحركة ونحو ذلك فلا اراد الله تعالى احكام نظام العالم لتحقيق حكمته جعل  
انواع الحيوان متفاوتة محتاج بعضها الى بعض لتكامل المصلحة ومع الفايده لا تقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على  
ما هو عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصور والبيانات السببية ونظام العالم ترتيبا حوله واوصله الى ما هو الخاضع  
من الزمان ولا شأن له من الزمان يقتضى ما يناسبه من النظام ومواسرته جريان النسخ في الاحكام **قال**  
واورد برفاهة فرق الانام **اول** عطف هذه القرينة على ما قبلها لوجود جامع بينهما لان المسند اليه فيها واحد والمسندان

فيكون العلم  
بالبيان  
فيكون العلم  
بالبيان



والايمان مع الايمان  
مع الايمان مع الايمان  
مع الايمان مع الايمان

متناسبان والابرار والافعال والاحصاء والرافعة اشدة الرقة والفرق فرقة ومن قطع من الشئ والافعال على الارض  
من دابة وقيل الجني والانس معنى ايراد ما في تلك الطرق اعطاء كمال ما يليق بالان الكمال **قال** والصلوة على نبيه **اول**  
الصلوة لغة الدعاء وادعى علمه فها صدى عن الملائكة والمؤمنين قال معكسل عليهم ان صلواتك تكون لهم وقد  
ورد في الحديث بيان صلوة الملائكة على من جلس منتظرا الصلوة بسلام اللهم اغفر له اللهم ارحمه وعزاده عاد واما الصلوة  
من الله تعالى على عباده فتقبل عن الرحمة وقيل من يصلي على نبيه صلى الله عليه وسلم يرد عونه في يوم لا ينفع فيه  
فصلوة على النبي تعظيم بشان في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقا شريعته وفي الآخرة بتفسيده في امته  
وتضعيف اجره ومثوبته فتح بالغير الملهمة بمعنى خرج والفيض في الاصل والكرم ايضاً بالخبر ونبغ بالغير  
المعنى معنى ظهر والروحة الشجرة العظيمة من اى شجرة كان واللسن بفتح السين الفصاحة قوله والفصاحة تفسيره  
والمراد بالفيض في الروحة منا اما آدم وادبر ايم واسمعيلى عليهم السلام ويخرج فظهر اما الاولاد مطلقا  
او الانبياء منهم **قال** وعلى آله واصحابه الذين هم تلالا **اول** قوله بهم متعلق بقوله تلالا الى الهم قدم للحم والفرقة بيان  
في جهة الفرس فوق الدرهم والحق لكل كلام او اعطاء طابعة الواقع والماد به دين الاسلام والدين لغة الطاعة عرفنا  
وضع آتى سابق لادنى العقول باختبارهم الجوى الى موقوف بالذات والماد منها الشريعة المجدية الواجبة الاتباع  
شبه الحق اول اعطيه توصيل دالكها الى الدام على سبيل الاستعانة المكينة واثبت له لازم المشبه به اعني الفرة على سبيل  
الاستعانة التخييلية وللغة التلالا لود على سبيل الترشيع والماد بتلالا لغة الى غاية وضوحه ومكاشفاته ثم شبه  
ثانيا بنحو يتعدى بنوع كمال خيال على سبيل المكينة واثبت له لازم اعني الوجه على سبيل التخييلية وللوجه  
الاشراق على وجه الترشيع والماد بايقاضه الى الوضوح وزاياه الاشراق فان قيل نسبة التلالا والاشراق الى الآل  
والاصحاب غير متفقة لحصولها من حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم ولو سلم فلاستقيم الخطر المستفاد من تقديمهم  
قلنا نبوت حاصل الدين واظهره انما هو بتلك الحفرة واما كمال وضوحه فانما هو بآياته وآرائهم واجماعهم  
كما سقاهم نسب والحفرة على انه يجوز ان يكون غير حقيقي اضمحلت انكشاف والادنى الظلمة والباطل كل الكلام او اعتقاد  
لا يطابق الواقع والماد به منها الكفر والنور كيفية ظاهرة بنفسها ومظهر لغيرها واليقين اعتقاد جازم مطابق للواقع  
والماد به الايمان باسمه نه وما جاء به الرسول شبه الكفر ببليل مظلم لا يمتد في الظالم الى المقصود واثبت له  
لازم المشبه به اعني اللبلى وهو الظلمة على ملائم المشبه به وهو الاضمحلال ونسب الايمان بشئ نرى مقتضى به الى مقاصد  
واثبت له لازم المشبه به وهو النور ثم ملائم المشبه به وهو النور **قال** وبعد فاه اخى الفضائل بالتقديم **اول** شرع

وما الصدق  
فكل كلام  
طابق الواقع

شرع في مناقبة الفاضل المشدود فيه الميراثية في تقديم تحصيله على تحصيل سائر العلوم ولكلف النفس المقصود ترغيبه  
وتعظيمه بعد التعظيم ادى الى زيادة الترغيب والتعظيم رغب المطلق او لا بقوله فان اخى الفضائل بالتقديم بما وفي  
المقيد المطلوب ثانيا بقوله لا يتعامل البيان بعينه اليق اكما لا سدرم تحصيله على تحصيل سائر العلوم واستقصا  
رغبتا في التحصيل كفاية العلوم والمعارف الى الصداقات النورية او اودراك الكليات والجزئيات او اذراكها  
والسائط والاقدام على الاحاطة بنكت لطايف الصناعة فان الاقدام على تحصيل الكمال فضيلة بالنسبة الى الاحكام  
متوجه للتعليم وانما كان التحلي والتصدق اخى والسبق لان خبايق العلوم ولطايف الصناعة على انه لا فرق  
الا وهو السبيل اليه ولا حجة الا وهو الدليل عليه ولا منقبه الا وهو ذروة سنامه ولا منجها الا وهو اصحها وتامها فاعط  
المشكل ثمة ان حصل قبل تحصيل سائر الفضائل وتقدم على انتفاء حياذ ما سخر للاوخر والا وابل الصناعة  
علم يتعلق بكيفية العمل سواء حصل من اوله العمل لعلم الحياطة او لا كعلم الطب والكتبة كل نقطة من نقاطه سواء  
او عكس تلك الكلام لطايفه واداره سميت بالحصول لها يمكن لا يخلو صا حيا غاليا نكت في الارض بل حصولها  
كالم فخر شبيهه بالنكت فان قيل كيف تازعطف التصديق بلواحقا وهو خبر المعطوف من حد اعني واستغناء التحلي  
بلواحقا وهو خبر المعطوف عليه حد اعني اخى الفضائل قلنا اذا سعد والمخبر عنه حقيقة فان كان متحد الفضا لا يستعمل  
الخبر ان يغيب عطف كقولك يد خير ما يبرجى واخرى لا عداها غايضة كما نقص عليه بعض محقق النجاة وان كان المخبر  
متعدد الفضا معطوفا بعضه على بعض كان العطف في الخبر اولى ليكون على وتيق المخبر عنه والسر العطف ان مالى  
المعنى الى التوزيع الا ان الفضة في الظاهر لا من اللبس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع **قال** لا يتعامل  
البيان **اول** قال الشارح في شرح المفتاح كلمة لا يتعامل لا شفا، بمعنى اخراج ما بعد عما قبله ان الحكم فيه بطريق  
الاولى حقيقة ان لا تنفى الخبر بيتي معنى مثل اسم لا وما بعد قد كفض على ان ما زبد او معنى شئ وما بعد ما بدى  
اي لا مثل علم البيان او لا مثل شئ علم البيان فانه اشرف العلوم شانا واعلاما مكانا فالتحلي كفاية والتصديق لاحاطة  
نكته ولطايفه تكون اليق بالتقديم والسبق في استحقاق التعظيم بطريق الاولى وقد يرتفع على انه خبر مبتدأ محذوف  
والجمله منه ما لا مثل شئ هو علم البيان وقد ينصب به بعد وهو ان يجعل ما نكت غير موصوفه وينصب ما بعد  
بتقدير اعني والماد بالبيان في المعاز والبيان وسيا انهم قد يطلقون ويريدونها واصفا العلم الى البيان  
للبيان والمطلع اسم فاعل من بال الاحكام صفة العلم والبيان ونظم القرآن كاسياتي تا ليف كلامة مترتبة المعاز شفا  
الدلالة حسب تعظيم العقل لا تولى الاله النطق من غير اعتبار مع يتنصب وليست تلك باعتبار مجر لا الفاعل باعتبار

الافتناع عن كمال الكمال

او انما ما

الى لنعوذ الخ  
عنه حقيقة



هذا النظم والمذاك للطنان العليين خل فيه **فان** كشاف عن خفايا التنزيل **اول** الما وصف السامع  
تستوجب تعديهم تحصيل على تحصيل سائر الكمالات انما بقوله فانه كشاف الى ارضه واوراد اسماء الكتب المشهورة المصنفه  
في العربية على وجه علمهم كماله في تلك العاطف من القرائن لمجئها على وجه التعديل كقولهم في الرعي علم القرآن  
خلق الانسان على البيان كما صرح به في الكشاف الكشاف مبالغة الكاشف وهو متعد حذف مفعوله وهو الاستار ونحوه  
الرايق المحجى صفه الكشاف فاقين صفه مفتاح يتاهاق الرمي على ما يفوقهم على علمهم بالشرع ولا تخفى وجه اختيار الخفايا  
في التنزيل والرايق في التأويل ما قرناه سابقا والبيان مصدر يبين على الشذوذ لان المصدر انما يجر على التفعيل فيفتح  
التاء مثل التذكار والتكرار ولم يجر بالفتح الاخر فان وجه التبيين والتلقا كذا في الصحاح في المصدر والمذكورة في معنى  
البيان ليس المعاني المصدر بل مع الغالب ببيان كونه مبينا للادب والاعجاز ان الاعجاز على المنصور انما هو باعتبار  
البلغة وهي ما تعرف بهذا العلم والمعلم مع معلم وهو الاثر الذي يستند على الطريق والتلخيص التبيين والشرح كذا  
في الصحاح والخاص من الكلام فلهذا الوجه والتمثيل للتلخيص في الاثر كذا في اثنائه والمفضل المعين في الغرض  
فكان في اعيان امره والتفريق على الشيء قريبا من مفعوله لا اختصار ولذا اورد من باب الطالع للغرض من قوله تعالى  
خاص في المعاني للوقوف على حال الغرض في حال التنزيل على فرائد مجمله ومفصله ومن مع فريد مع الدقة الكبيرة **قال** قوله  
كاف في ضوء المصباح **اول** فصل عاقله كونه بيا ناكدا وكونه استيقنا فاجابا بالسؤال النافع عما قبله من قوله  
يكن في اضافة المصباح موصلا او الموصلا الى التاويل فكان طريق الوصول الى اذن مظهر محتاج الى المصباح هو الذي  
البراق وقواعد فييد ذلك المصباح امان وضياء المآر في مود وهو موضع الورد والى الماء ولذا اورد هذا اصول الفقه  
والنار في تادوا واما ومنها الاشياء ولذا اورد في قوله المآر التنزيل وليا في الشيء خالصه والاشياء في اثر  
وهو ما بين من رسم الشيء وصفه بالاضداد المعبر عنه ثم كان المآر بالباب للطنان في خواص الموضوع في الكلام الموزن  
لكلام الكمال وبالنار المعاني الوضعية يعني بهذا الغرض ثم بالنظر فينا للطنان في الارتفاع والعباب  
معظم الماء والاساليب مع السلوب وهو الفقه والنوع فكان المآر مضافا سايبا نواعه المتعلق بالاحكام كالظاهر  
والنقص الخفي والمشكل والخاص العام وغيره وبالنار المسائل المتعلقة بالادب والعباب العالم المشتمل على تلك المسائل كاصول  
الفقه يعني ان ابداء هذه العلم المشتمل على مسائل متعلقة بانواع الفقه في مضافه والكود راسخ في هذا العلم والجاو في مضافه  
متعلق بظهره وعذبه في المحقق اما ادعا واما بالنظر الى ان هذا الغرض هو المعامل الاعجاز الذي لا على انه من عند الله انزل  
بيان الاحكام والحلال والحرام وغيره مما قوله لا يدرك البيت عند انزاله الاقتصار على هذا المقدر من الوصف

المادة  
الطالع  
المصباح  
المفوض  
من انفسه على التنزيل

والاظر آراء المبالغة في المدح والسبق التقدم على الشيء والترقي منه وماز ما وصفنا مقصود به وكثير الموصول بتقديره  
والاثر للطنان ومعنى البيت ان الواصف المبالغ في المدح لا يحيط بخصايصه في كل الفقه ولا يصل الى اناه في شاقه وان كان  
من قيام كل وصف صدر عنه او كل ما وصف من الصفات الى وصف آخر يعني وان موصو ال غير الراهب لان التنزيل في كل  
وصف الى آخره يقتضي عدم تناف الاوصاف ولا يخفى حسن ما يراى في آخره وصفه غيب فقرة آخره وصفه **قال** ثم  
قد وقع في ايدي جماعة **اول** وضع ثم للدلالة على ترتيب ما على اقبل بالترتيب وكثيرا ما يجر استبعاد مضمون الجملة الثانية  
عن مضمون الاولى لعدم متساوية كقولهم في ثم الدين كفر وابرهم بعد كونهم في ما لا يستبعدا شرا كالكفار الاضنام  
كما في السموات والارض وهذا المعنى هو المعنى هنا لان تداول ايدي من هذه الجملة الموصوفة هذه الصفات ذكر  
العلم الموصوف في الصفات يستبعد جدا او الماد يوقعه في ايديهم تداول ما ياه بالبحث المذكر في غير مزال ان  
لا حظا لقلوبهم عن الوقوف على لطايفه ويكونهم اسرا في التقليد عزم خلاصهم عنه يستقلوا بالنظر والاستدلال  
فيما لم يذكروا شرف الاستقلال كما نرى لا يحصل لهم النجاة عن طاعة المولى فلا ينالهم شرف الاصرار طبق بكثرة  
وفتحا من افعال المقاربة والتعاطي التناول والتوثيق الاحكام والتسديد التقويم فكان الماد مضافا الى احكام القول  
وقوله للراي وقوله كحومون بيان وتأكيد للمعنى او وصف بعد صفة لجماعة وكذا قوله الاني لا يخج والحوم اللور كذا في التفسير  
التقويم كذا في الصحاح ومقاصد الفقه اصوله وقواعد والقيل والقيل اسما من القول يقال كثر القيل  
والقال اذ كثر الاقوال المختلفة يعني انهم يدرون في خبر سائله حول الاقوال المختلفة ولا يندون الى تحقيق المرام  
ويفتخرون من تقرير لطايفه على ذلك لان المقام ولا يندون على ما يتجلى من لطايفه في كل الفقه بل لهم الرتبة كبر  
الراء قبل فيه عثر عثر يشبه البهائم فشبهم بهائم مشدودة كجبل لا يخلص منه واصله الرتبة الى التقليد  
اما من قبيل اضافة المشبه الى المشبه كجبل الماء او بعبارة اخرى المشبه التقليد يشبهه قبل يشبه بهائم مبالغة  
في الهم وهذا هو المناسب لقوله ثم اسرا في التقليد وفيه في شرح السبب وشرح منسوب باضمار ان والشرح  
الاستدلال يقال شرفت المشبه بنفسه الى سامت وشرحها سر حالي استعدى ولا يندون والراي مخرج  
روضة وهي موضع فيه البقل والعشب في الكلام الرطب والاصداق مع حرفة وهي سواد العين وهذا اسناد السوم  
الى اصداقهم من انهم على تقدير خروجه عن قيد التقليد مقتضون على ظواهر الاشياء ولا تجاوزون الى تعقل  
الحقايق فينبغي ان المصنف وهو المبالغة في الهم والغشاق الغطاء واصله الى التعصب كضافة الرتبة الى التقليد  
في احتمال الوجهين الاخرين ان الغطاء والبصيرة الفقه العاقل والانتطباع لا تقتضي في الفقه الاصل ما تخفيه في نفس

الاستقلال

الاستقلال  
الاستقلال  
الاستقلال

من تفسير اضافة المشبه  
الى المشبه كجبل الماء



ثم اطلق على محله وهو القلب واصفاً بالقاب الى العقل من قبيل انما افاد الشئ الى سبب الالقاء الى سبب العقل  
بصائرهم اياها وانما حالها وبين ذوات الصور حائل كيف ظاهري لا يتقن في صورها الى ان يزول كالحائل وجوهها وهو  
هنا التعصب الى اهل المال عن كسب كل فضيلة والجامع لكل نقيصة ورفيلة عصمتها عن سائر الاخلاق  
ولما من شره ابنا، هذا الزمان **قال** كل بضاعتهم الجاه والعناد **اول** استنباطا وبيان لما قبله والبضاعة طائفة من مال  
تبعث للجان والجاه الاصل والخصوص والعناد الميل عن الحق وعدم الانقياد اليه وجل الشئ معطى والصناعة كالعصاة  
عرفه الصانع والصنعة بنتها علم والاخر في الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلا في الشئ والعناد في غيرات مصي  
تدل على محذوف وهو من اسم الافعال بمعنى بعد روى صاحب المفصل في شرح المفصل عن الشيخ عبد القادر ان ميراث  
لاستعمل الاكثر افعالا من افعال الشئ غير رصين كمن هذا الشئ في النقل كمن قال ابو تمام ميراثك اياتي الزمان غنم  
ان الزمان مثله للخيال واللام في التنبه عوض عن المضائق اليه والرمز في الاشارة بالشفق والحاجب والمواد منها ما اشير اليه  
والايقين ضد الغليظ والشان الامر للحال يعني اذا كانت تلك الحالة موصوفة بما ذكرته بعد عنهم بنهم لما اشير اليه خفية  
غير مصرح به ولم يحصل له ذكر لان التنبه مثله انما يحصل اذا لم يقتصر على ظهور الامور ولم يستر البصيرة لمطاة التعصب  
المورث للقصور والتفطن من الفطنة وهي جودة تفتقروا النفس لتصور ما يرصد من الغير والما دهنها كمال الادراك  
والتمحي البصار بنظم خفيف من غير اعيان والما دما وقع عليه نظر البصيرة وخفية المكان كناية عن التستر والغبية  
عن العقول القاصرة يعني بعد عنهم ادراك ما اغبره ارباب الافكار العارضة وانكشاف ما تستر عن الاذكار الغير الناقبة  
فان قلت ما قايمة اختيارا وعلى الواقي قوله والتفطن قلت بدته شمول الشئ لان اولا احد الشئيين من غير تعيين وانقضاء  
الواحد المبدى لا يتصور الا بانقضاء الجميع فقولكم ما جاء زيد او عمرو معناه ما جاء احد منهما واحدهما في سياق الشئ  
نتم وقد عرفت انما مع قول غير هات التنبه لم يحصل له احد من مذهب الامرين خلا في الواقي اذا استعمل في الشئ  
يكون لعدم التنبه لا بالجميع ونفي الجميع يجوز ان يكون نفي واحد الا ان تدل فيه حاله او معاليله على انها شمول الشئ  
وسبب الحكم على كل واحد كذا ذكر الشاع في التلويح **وان** بعد ما قضيت من بعض الفتون وطري **ان** من اشرف في بيان  
سبب لتقصير حاصله ان بعد ما حصلت ما في بعض العلوم من الحقائق وادرت تحصيلها على الوجه السابق ترملت  
الى جانيه خوارجهم فبذل الوسخ في كسب الماد وسحب فيه فوق ما بعنا ومراجعا في الفحص عن وقايق علم البيان  
الى الشيوخ المشاييرهم بما بالبيان وقد قصدت شرح التلخيص وكان ممنعني عنه كونه في زمان لم يبق فيه العلم اعتبار  
وللعالم اتمته ووقار كذا في ما رايت من الطلبة على هذا الكتاب لم يكن له شرح يخرج من القشر اللبني فقصت هذا الشرح  
عظيم

الموصل

وحين فرغت من تسميته من غير اشتغال بتخريره وتسديده سمعت اخبار اقرب الملال وتفرق اباي فذكرته ثم اضطرني حوائج  
الزمان ومصائب الحركات الى الجمع الى مدينة مراء فجئت من الهوم والعمائم فرجعت الى اجمت من الغوايد واضفت  
اليه وادعته لزيارة الوط الى الجاه واجلت مع اذنت من الجولان والمستودع ما دفع اليه شئ وترك فيه قال الشاعر استودع العلم  
وطاس فقيته فبست شوق العلم الطرطيس والقدر مع قبح بالكر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله واللاقين  
بالمقام ان كل على الحامل تقدسه نظره بنى سهام صابيه كاسبه للوحوش لا يبدى بطريق المكينة واثبت له القدر  
بطريق التخييل والقدر الجولان بطريق الترشيع ولو حذف القدر عن ابيي وادفع الجولان على النظر كما فعل صاحب الكشاف  
لكان احسن وقد جعلنا بعضهم على قدر الميسر وبعضهم جعلنا اشارة الى استخفاف الاعراب في الجاهلية وليس شئ في العالم  
في بعد بعثني الى حلقى ودعاني ولدا تصدق الله الله الصاغة والارقاء العروج والمدايح مع مدح وهو المذهب  
والمسكت كذا في الصحاح وقوله في الاوتقاء متعلق بالله والى مدارج بالارتقاء والفرط تجاوز الحد والشفق كمال الحب  
وكذا الشفق يقال شقفا وشفقا اي اجترأ جتأ شديدا فاضافة الفوا الى اليبانة وقوله على الترحل متعلق بقوله بعثني  
وخوارزم اسم مملكة والجر جانية ناصية من ومحط الرحال منزلة وهو صفة للجانية وكذا محط رحالهم عيان عن كونهم مقصدين  
فان التاجر لا يحط رحله الا في موضع قصد والخدم المقام يقال جتم بالمكان اي قام به وقوله صرف به دعاء ولذا انفصل عما  
والبرايين ج ياتيه بمعنى دامية ولواحه الحفظ والطوارق العوارض والحدثان بمعنى الحادثة وليس تشيئة الحدث  
مع اليل والناك كما يتوهم قال الجوهري حدث امرأ وقع الحدث والحدث في الحادثة والحدثان كلم بمعنى **قال** فشرقت عينا  
الحدث **اول** من الكلام من قبيل الاجازة والفاء فصيحة تدل على محذوف هو سبب كور بعين فترملت اليها وحلت فشرقت  
الحدث واذن السان الى الجدل للملازمة اي سائر الجدل او على تشبيهه بنى جديش من ساقه اذ بال المانعة عن الاسراع وقوله الى اقتناء  
اي حاز متعلق بالجد واذن الا خايل العلم والمعارف بانية والافتلاء الاخرة والانا تشديد اياها مع انسان العين  
والعيق جمع عين اياها من الباصرة او بمعنى المختار وشط الشئ نصفه كذا في الصحاح فالمداد بالزمان عده ويكون كلاما او عاينا  
او اعماده البعض المطلق فالزمان على حاله والفحص الفحص عن الشئ والتفتيش انما قاله قايين البيان لانه قد حصل حقايقه  
وسايله قبل فلا يحتاج الا الى التفتيش عنها وانا مقصود تحصيل القايين المتفرعة على تلك الحقايق اراجح حال من ضمير فت  
والجوز الجع والقصب الرعي المجوف في الحفار والميدان وهو قصب سبق كتابه عن السبق والتقدم على الاقران فان من عاق  
العرب تسابق الرسان ان يغزو واقصبة في آخر الميدان فمن اخذ ما بعد وفرسه بعد سابقا والحقاق مع حاذق مع  
الماورغة الفريدة اعظم الدرر وانما وادع لطايف التلكت كثيرا ما نصب على النظر فيه لانه من صفات الاحيان اي حينما كثيرا

شعنا وشعنا







Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

نمبر نمبر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بائیں

ثم الجاني فرط اللسان

ای لوطا بنامید  
منا و العدل



ان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله تعالى اية اية ارضه او بقعة او جهة سكنا لا للشباب والذرى  
لكوا المسترشدين يقال اننا نرى فلان وفي ذراه اية كنهه وفي ستره كذا انقل الجوهرى عن الاصمعي والجميع الجاه وهو  
جمع الجاه كذا في الصحاح والمعتكز المزدحم والهمز ادباجيا الزمان اعطاء النضارة والرواق لمعنى ومكنا لمكان  
خبرية قال الاصمعي كذا فيهم اذا استقبلهم في الحرب لوجوههم ليسوا بآثر من ولا غير واجارة في قول بلطى الى بنار متعلق  
بهلك في قوله من سخطه اى عدم رضاه متعلق بلطى الصاعقة نار سقط من السماء في رعد شديد والنصر حديد  
السيف والسهم والسكين والرمح فبالاى بسبب تلك الصاعقة والسمك اسم كوكب كبير احدهما سماك اعز وهو من منازل النور  
والآخر سماك الراجح وهو ليس من المنازل وسماكى لا يباع من ارتفاعه وشعره يمتد من راسه على الاول قوله سماكى لفاعلى  
وعلى الثاني معنى للمفعول وقوله الى السماك متعلق بسمك وصادف الرشداى وجد الطبع المنصف من اى من تلك الصاعقة  
بسبب الاضائة الحاصلة منها والمتصف بالحاج عن الطبع النور وقد كان صفة متعطف على خلاف الرشداى والانهما  
في الامر الجود والحق فيهما فالدين اى اذا كان الامر كذا كذا صارا الذين في العزى حاد البصر عن مرقه الحلال ومتبنا  
اما خبره بعد خبره وحال الاقبال فيفيض الادبار والاستسكال الاعتصام قال الجوهرى استسكت بالشيء وتسلكت  
واستسكت به كمن اعترض به الجارة بالاقبال متعلق بمتسكا قوله علاى ارتفاعا معنويا زينا سبب انتصافه  
بالصفات القدسية وبالملكات الملكية فاصبح فاعله ضمير راجع الى المدح اى لما علا صار كنهيت سيدة الخلق ملكا بكسر اللام  
وجوزا اى يكون فاعله الورد على التنانير اى لما علا صار خلقا كنهيت سيدة الخلق ملكا بكسر اللام  
صار ملكا بفتح اللام قال في المختصر المغرب قولهم امهنة ريثما فعل كذا اى ساعته فعلم فيكون ما صدر به وعد الكلام  
ذو الوجوه لان المدح في العيش كنهيت اى كنهيت فتح القن الباصرة وان يكون الحركة البناءية المقابلة للضم في كنهيت  
المدح بالعيشية الفعل وهو اللام وكزت بفتح اللام والقن على التعظيم في قولهم كذا السمع وضم اللام  
تصغير والاقطار جمع قطر بالضم وهو الناحية والجانب المورق من الشجر ما خرجت اوراقه وظهرت والتشديد  
الرفع والاحكام من الشيد وهو الحق البين الى كذا في الصحاح اثر ما انشرف على الانهدام اى عقيب من الانهدام  
والانكسار العطف والشفقة الطواق جمع طوق والمطوقة الحامة التي غشاها طوقا من ادهم مقيم ولازمه رقاب النسا  
لما كان الاطواق كثر في الاعناق قوله فقرأنا الحمد الذي اقمنا الحزن كناية عن اظهار زوال الحزن عتبة لانه قد شيد  
منه لاجله وهذا من كلامه قولا وسعت على البناء للمفعول المحضرة ذاسمة وعلاية به فكانه انصف هذا الوصف  
بحيث لم يتصف احد غيره به في تميزه عن غيره وعلم لطف العيم مغبوطا اى بحيث يغبط على لاجله والغبطة ان يمتد

مثل حال المغبوط من غير ان يزيد والهاول ليس بحمد لان فيه ارادة الودال ومخطوطا اى ذا حظ ونصيب من الرزق  
فقد اى قوى وذكر اى كونه متصفًا تلك الصفات التي ذكرها العطف بكسر العين وسكون الطاء المهملة بمعنى الجانب  
ومر العطف كناية عن ايقاع الضرر لان الفرمان يحرك جانباه نشاطا ومما للتعبين ومما عطف منصوص المحر  
على مفعول هت اى حصل في بعض الارباب لان غناه موقوف على زوال المال المتكسر البال على الكمال او قد يقال  
مر العطف كناية عن ازالة الغلة فان الغافل ينبت شجر كبير جانية والاول ان يستب والجمال كسر السين وتخفيف  
اللام جمع بجل بفتح السين وسكون الجيم وهو الاول اذا كان فيه ما قتل او اكل ولا يقال الا وهو في نارته سجد لكذا  
في الصحاح والاشتراف من الامر بالهدوء وهو القيام بالشيء والرجل جمع راجل خلاف الفارس الخيل الفرسان وهو  
كناية عن غاية الاهتمام وغاية الاقدام وذلك لسان الى طرحة الاوران وسنارة وجوزا اى يكونا شأن الى الرجوع وفاعله من الفكر  
الناظر الى المتكسر الضعيف والسنوح الظهور فجاء الى الخا جمعة ونقطة واخفت اليه القوابل التي فيه جاء ذلك  
الشرح ملتبس بالحكي كنه حال من ضمير جاء مدفونا باعتبار كون لطافة غير ظاهري لكل احد من جواهر افراد الكائنات  
من اشجوناى يملأوا الخفة ما اخفتها رجل من البر واللفظ والملاذ المعاد والمجاء والملاذ ان يخلط بين الصدق  
والخلف جمع خالفه والتضييع الانباء والشكر الشاء على المحسن اعطى المعروف بقال شكره وشكرته وباللام  
افصح كذا في الصحاح بما عاينت اى مقابلتها فاسيئة من الكد وهو الشدة في العمل وطلب الكسب والعناء والتعب  
التضرع طلب الحاجة بالتذلل ينفع على البناء للفاعل مفعوله قوله المحصلين ما لتكرب العدو او كونهن عزيز  
المرام اى طلب الطلبة كناية عن قلته ولهذا الكد بقوله فليد الوجود الطباع جمع طبع وهو ما جبل عليه الانسان  
من البنية والقدرة المخصوصة الشديدة والعاجل الدنيا والثواب سمى ما به يعمى ربح وعاد والمادى  
الجار بالخير سمي به لانه نفع يعود الى المجزى والجزيل العظيم والاجر العظمى والتوكل الاعتماد على الغير والابانة  
الرجوع افتح كتابه بعد التيمم بالتسمية بحمد الله انفق اداء الاباء ان الباء منها الملائمة  
والظن مستقر خارج عن فاعل فعل محذوف ولا مستعانة والظرف لغو ومختار ضاح الكشاف هو الاول وقد خشان  
الناحية ايضا فان معنى التيمم التسمية بالابتداء بالكتاب متلبسا بالتسمية للتيمم لان التيمم لا يحصى بذكر ما مطلقا  
بدن الابتداء به ولذا قال صاحب الكشاف انما كتبت للفحص والترك بالابتداء بالافعال المحذوف من هنا ابتداء  
لما ذكره ولان فيه اشعارا بالامتثال لقوله ثم لم امرؤى بالابتداء فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو اجزم من  
العبارة افتح كتابه بحمد الله تعالى بعد اقتضاه بالتسمية فيها اشارة الى التوفيق بيد الحدي السابغ الذي

انما في القاموس  
الاسم























وفي الكتاب منه وبكل ما قال ان الكتاب لا يثبت معقوفه في الظاهر على اللفاظ لكن يحصل بالانظم الى قدره اسه على خلق علم  
 ضروري في ضمير كل واحد بحيث يعلم دلالة كل شيء على معناه ويعلم ايضا علم صاحب تلك الدلالة فانهم اسه على علمهم اسه اذا توفرت  
 بحصيل الامور الضرورية على معنى كل واحد لصاحبه ما في ضميره والاشارة والكتاب لم يقيداه انهم اسه تعالى على فزوا الانسان  
 بتعليم البيان بواسطة تعليم آدم عه بالوحى او خلق علم ضروري فيه كما هو رأى الى الكس شعرى والمنطق ومع النطق  
 والفصيح المبين والموضع يقال فصيح به اى صريح فقول المعبر عما في الضمير بيان وتفسير له وليس كونه معناه الاصطلاحي  
 لجواز ان يكون بعض اللغات غير فصيح بذكر المعنى فان قيل كما ان الله انما لا تبنى بالمعدومات والمعقوبات الصفة كونه البيان  
 لا يفي بتفهم الغائبين من الموجودين في الخلق والذين يوجدون في الآخرة فلا بد من التعريف للكتاب كونه محتاجا الى الاستدلال  
 قلنا البيان لما كان اصلا يتوسل به الى حصيل الكتاب انضادون العكس فتصريحه واعلم ان الامام الجعفى ربه اسه قال  
 في قوله علم البيان النطق والكتاب والفهم والافهام في عرف ما يتصور له وقال في قوله العلم النطقية وادب زيد  
 والمفهوم في قوله العلم ايضا هذا التفسير الحكيم وكشف شيع صاحب كشاف ثم ان هذا لا ينفصل عما سطره من هذا النوع في بيان  
 المناسبات بين ما ذكره الصلوة وبين ما ذكره الحروف والادراكات بالحيثيات نوع الانسان في عدم تناول العدد والمعامل  
 اياهم عدم معرفته حال كل فرد على التفصيل من جهة العدد والمعامل واما جزئيا لا الاحكام في عدم تناولها اياهم مع فهمها  
 مفصلة فعلى الاول يكون معنى العباد بل لا بد لاحوال تلك الحيثيات في معرفتها احوالها وعلى الثاني بل لا بد لتلك الحيثيات في معرفتها  
 والادراك بالواضع المظهر والمبين لان الواضع الحقيقي هو الله تعالى واعلى معجزات نبينا القراءه اما بيان كونه معجزة فذكر  
 في الكتب الجليلة واما بيان كونه اعلى المعجزات فبيان مبين لاحكام والمميز عن الحرام والحلال وسائر ما يحتاج اليه بقا النظام  
 واما الباقى الى يوم الدين غير مختص بزمن النبى عليه السلام بخلاف سائر المعجزات واما وصف القرآن بكونه قارى بين الحيا  
 والباطل اشارة الى مساندة ان قوله وفصل الخطاب مساندة الى المعجزة فتعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراه الاستدلال  
 مع ان كان المحمود عليه مطلق الانعام كان عطف قوله وعلم على نعم من قبيل عطف الخاص على العام ولما كان هذا العطف من قبيل  
 الاطلاق فتنه بيان فابدى ذكر خاص من بعد ذكره في العام فلا يرد ان رعاية البراه كحصول ذكر تعليم البيان سواء لفظ  
 كونه خاصا بعد عام وسواء كان متناك عطف او لا وقد ذكره فابدى من الاول رعاية لبراه الاستدلال وعلى الاصطلاح  
 عباد من كون الابداء مناسبا للمقصود في الخلق وسناني في البديع نام توضيح ان شاء الله تعالى البراهة منها باعتبار  
 ذكر البيان فانه والبيان معنى العلمين وان اختلفا معنى لكنهما متحدان لفظا وهذا القدر يكفي في البراه كما يشير اليه  
 بقية الجملة الثانية التبيين على جلال نعم البيان وعظم ان الخاص اذا ذكر بعد العام عتاز على سائر فركه العام تالم من

أراد

الاوليات الشريفة فجعل كانه شئ آخر مغاير للعام بحيث لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه من باب التخصيص عليه بانزاده  
 وقوله كما يشير اليه اى الى الجلال وتذكير الضمير بما باعتبار كونه بمعنى الجلال والشرف كما قال صاحب الكشاف في قوله فمن  
 شاء ذكره ذكر الضمير لان التذكير في معنى الذكر والوعظ واما باعتبار كونه ماولا بان مع الفعل كما صرح به الشارح  
 في التلويح فان قيل الغاية انما ذكرت للبيان وهو ليس بخاص معطوف على العام والخاص المعطوف على العام انما هو التعليم  
 الغاية لم تذكره اللهم الا ان يعترف بكونه موصولا فصيح الكلام لانه يكون عبارة عن البيان قلنا نعم الا ان يظهر الغاية  
 ومثناه لما كان ماولا لبيان ذكره وكذا ما اليه **ومن البيان بيان لقوله عالم تعلم** اورد عليه انه لو قيل عالم تعلم من  
 البيان علم برب السجى ايضا وهو مردود لان تلك العبارة توم ابتداء خلاف المقصود وهو العطف على انعم فيكون  
 المجد عليه عدم العلم فيما لا حظ له من الابهام وظهور فساد ما على التقدم بربانية السجى فان قيل التعليم لا يكون الا للغير المعلوم  
 فمما يرد قوله وعلم قلنا له فوايد الاولى المستصحب بعدم العلم مطلقا في مقام التخصيص الثاني البصر في عموم غير المعلوم  
 الذي علمه في مقام ذكر النبوة الثالثة التبيين على ان الذى علمناه هو الذى لا تعلمه بقوانا وقد رنا لو خلقنا وانفسنا الزاوية  
 كما اظهر الله العظمة حيث رقنا عن رضى الجبل اثره بالعلم **غير من نطق بالعباد** **آية النطق على القول**  
 لان القول ابتداء الكلام اسه فلا يصح التخصيص مطلقا لان هذا القول لا يصلح الالة **مما في الحقيقة تعديل المحذور**  
 نقد الكلام لم يذكر القائل وهو اسه لتعيينه وظهوره لان هذا العمل لا يصلح الالة **لان الفصل الثمى من الكلام**  
**البيان فصل** ان الفصل وان كان مصدرا الى الاصل لكنه استعمل منها اما معنى المفعول كالفهم بمعنى المفعول ومعنى التام  
 لا بعدل بمعنى العاد وكذا الداد بالخطاب الكلام المتخاطب الى المصدرى وذكر ان المآد بيان كونه اشارة الى المعجزة والاباها  
 المعنى المصدرى في شئ منها ومنه من الكلام ومن الخطاب بيانية يشير بها الى اضافة الفصل الى الخطاب على الكلام التفسير  
 بيانية والمخلص من المبين الواضح مرفوع خبر خبر لفصل الخطاب بتبيينه اى يعلمه يتنا بقا بتبينت الشئ اى علمته يتنا  
**احمل اهمل بليل اهمل** فحمل البصير على الحصول الى العلم واستدلوا عليه بان تصغيره اهمل واعتبره بانه تصغير  
 اهمل لا آى فلا يمتثل الا بالاجابة لم يسم او يدوم اهمل ولو كان اصله ذلك لوجد مصغره فانه ما يصغر في الجملة البغال  
 ان اختصاه باولى الاضطرار مع التصغير لان قوله التصغير قد ورد للتعظيم وقال الكسان اصله اول وقال سمعنا  
 فصيحى يقول ويذكر تصغيره قال ثعلب قد صار اصله لعينين كما قال اهمل البصرة وروى عن ابن عمر انه قال ان الله  
 القراية سواء كان له تابع او لا والآن القراية يتابعان وانهم من الابد ولذا لم يستعمل الا فى القرآن وقوله السمع على مصغره  
 للاكتفاء بتصغيره علمه لان تصغيره للتعظيم فرع على تصغيره التحقير وقد اشنع والاصل ان يكون للمعجزات جميعه بديك



والعلم اننا انما نعلم بوجوبه ولا يمكن وصفه بغيره والحق اننا نعلم بوجوبه ولا يمكن وصفه بغيره والحق اننا نعلم بوجوبه ولا يمكن وصفه بغيره

العلم وان لم يجب الاظهار في ظاهر كلامه كصاحبها **ار** قال البشار في شرحه كشاف الاطوار قل في طهر نسبه المصدر  
وقيل في طهر كاشف واصحابه واشهادوا على انهم فاعلى على افعال لم يثبت في قتل ان اصحابا مع في الخبر فيصير صاحب  
كنه وانما روي في كونه اسمهم كنه وانما روي في كونه اسمهم كنه وانما روي في كونه اسمهم كنه وانما روي في كونه اسمهم كنه  
بنو ما حله ابو عبيدة وما يجمع جايه وبيان قلنا قال الجوهري انما اطلق المثل جناسا ببناء لانه فاعلا لا يجمع على افعال او اما  
اشهاد واصحابه في شدة وجوب الالزام من التوارد على ما في الاشعار **جمع** خبره بالتشديد **ار** هذا خبره عن الخبر بالتخصيص اسم  
تفسير لانه لا يثبت ولا يجمع ولا يثبت في انما قلنا اسم تفسيرا لانه لو كان مخففة في شدة وجوبه في الخبر بالتخصيص اسم  
الابكر الناجي في خبره بنى اسم بغيره وبالسيد الضمير فانما شاء لانه اراد خبره في مخففة في شدة وجوبه في الخبر بالتخصيص اسم  
**ار** اصلهما ما يمكن من شدة بعد المجرور **ار** اصلهما ما بعد ما يمكن من شدة بعد المجرور **ار** اصلهما ما بعد ما يمكن من شدة بعد المجرور  
موقع اسم هو المبتدأ مع ما بعده وفعله هو الشرط مع ما بعده وتضمنت معنى ذكر الشرط والاسم فلفظها معنى الشرط لانه في الغاء  
لفظها لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء  
لفظها لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء  
وجعل الغاء لفظا عليه وجوب لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء  
مع الابتداء بسببها لتضمنها المبتدأ لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء  
للتصديق الاسم انما يقع لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء  
عن الغاء والاسم وما جاز من الشرط والابتداء **ار** لما ظهر معنى في آخره **ار** ان قيل كون ما في آخره ابتداء اشتراطا مقارنته  
بالفعل الملقى لفظا ومعنى لانه انما يليه ما في ليم مضارع ايضا وما في معناه كنه في حكمه قلنا لا يلزم من كون ما في ليم  
اخر في ليم ان يكون في حكمه مطلقا لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء  
لوقوع غير لزم ان يتقدم بما بعده على الوقوع وصفا وهو لا يخفى حقيقة نحو لما كان ولما قام او مع نحو لما لم يكن ولما لم يظهر  
من هذا التفسير انه اراد قوله بسببه وعلمنا بانه في غير ما بينهم من الظاهر **ار** الوجه ما عدا ذلك **ار** ان الوجه اليك كونه  
ظرفا مع اذا استعمال الشرط لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء  
العبارة في الاسم الحرفي بالجمع فلما اخبرنا ان اسمها كنه **ار** علم البلاغة وهو علم المعاني والبيان وعلم تواريف **ار** علم البلاغة  
زيادة في اختصاص البلاغة وهو علم المعاني والبيان وعلم تواريف **ار** علم البلاغة وهو علم المعاني والبيان وعلم تواريف  
وبقره تواريف **ار** علم البلاغة وهو علم المعاني والبيان وعلم تواريف **ار** علم البلاغة وهو علم المعاني والبيان وعلم تواريف

لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء لانه في الغاء

وحيثما وجد

العلم على جزء الحكمة البليغة الثانية ارجاع الفقيه اليه باعتبار المعنى الاصل **ار** لاننا نعلم اجلي جميع العلوم اما بالعلم الى الوجود  
قلنا ذكره واما بالعلم الى الوجود قلنا في معرفة الدقائق وكشف الاستار عليه بوجوب الفضل مطلقا لتفصيل بعض جهات في معرفة  
معرفة **ار** اجماعا سوا ما وبعده **ار** ما ذكره او جازا كنه النسخ وفي بعضها وجوبا **ار** ما ذكره او جازا كنه النسخ وفي بعضها وجوبا  
رجوعه الى ما هو عبارة عن العلوم الثلاثة واما اضافة الاجل الى ما سواها فقد قصد به الزيادة المطلقة وكذا اضافة الاجل  
الى العلوم في المتن كما يقال انما قلنا لا شيء اعلم لا يثبت مروان وبراء الاعلان على الاطلاق ولما يثبت مروان اختصاص  
ولا يبراه ان يبراه عاد لونه وما احدثه من افعاله من حتم عادل سواها **ار** لا يغيره من العلوم **ار** اشار الى التفسير  
غير دقيق بل بالنسبة سائر العلوم فيجوز ان يعرفه القوانين والاسرار بالسليقة وشأنه في تمام حقيقة اشياء الله تعالى  
وكونه من ادق العلوم **ار** ان قيل قد علمت من العلم لا ادق منه فكيف يصح التعليق من المعنى بقوله اذ به  
والنوع من الشارح بقوله فيكون كنهها مقدس بطريقه لا بد منها في ادق القوانين العربية من ادق القوانين في حقه  
للتعليق والفرع ملاحظتها **ار** وبه يكشف عن وجود العجايز **ار** فيه حشوت ومروان ارجاع الفقيه منها الى علم  
البلاغة وتوابعها كما في قوله في معرفة **ار** من مسامحة لان علم تواريف البلاغة لا يدخل في الكشف كونه على المذهب المنصور  
ومروان ارجاع الفقيه الى تواريف البلاغة دون شدة آخروان وجه الى علم البلاغة فقط كنه النظام ويختل  
الا لتمام العلم الان يرجع الى مجموع بطريق التعليق فيصير الى البلاغة في المذهب **ار** لانه انما يكشف عن معرفة انه مجرد  
كونه في العلم **ار** تفسيره كنهها في معرفة اشار الى مسامحة في الكشف عن معنى العلم لا يغير قوله لان المراد كشف  
الاستدلال في قوله خارج عن طريق البشارة الى جلاله المعلوم وقوله ومذره وسيله الى قوله والاخرية اشار الى شرف  
الغاية فيكون قوله فيكون من اجل العلم كونه معلوم من اجل المعلومات الى آخره اعان للدعوى مع حاصره الى الابد والام  
في قوله كونه متعلق بمجرور ان المراد بكشف الاستار التفسير باننا انما ارجع البلاغة كونه في العلم من ان البلاغة لا تحسب  
فان من فصل من العلم فصله دون تقييد على لطائف القرآن لا يخفى فينتهي به ان البلاغة انما هي في معارضة  
لشأنه على تلك القوانين الخارجية عن طريق البشارة فان قيل قد كونه في علمه من ان البلاغة كنهها في العلم من ان البلاغة لا تحسب  
تفاوت بلاغة القرآن قلنا انما اراد بالاعلى منها حد من الكلام بلغ معناه كنهها في العلم من ان البلاغة لا تحسب  
بقرينة قوله الخارج عن طريق البشارة **ار** فان قيل لغير التوفيق بين ما ذكره منها **ار** حاصره السؤال  
ان كلامهم منها مخالف لكلام صاحب المفتاح بوجهين الاول انه يستلزم علم البلاغة وصاحب المفتاح قصره  
على الذوق حيث في مدرك العجايز وهو الذوق ليس الثاني انما يكشف الاستاد في وجود العجايز قد انكسر صلبه المفتاح

اجلة

أخذه

بين

نهان

خا

العلم



وتم ما قاله وان حصل در ردی توجیهی است  
عبدی علم دوم حقیقه علم قوامی و اما آخری نیست و راجع است

ما شیفه دل بر آیتیم شرح الفتاح

الاعجاز و معانی عجیبه  
الاعجاز و معانی عجیبه  
الاعجاز و معانی عجیبه

حيث ما لم نع للبيان وجه متقدم اي مستقيم بما تبين من اعطاه اللغاه ان ازاله الغائب لتجلى عليك ما تروى  
الاعجاز و معاني عجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
لم يتكلم الله مطلقا لا في شيء يكون له في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
الوجه في البيان للغير لا في شيء ايضا حيث قال اعطاه اللغاه ان ازاله الغائب لتجلى عليك ما تروى  
مكمل ان تتعلم بالمعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
وصف فلا تناف بين الكلامين وتقرر الثاني ان في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
والله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
يعني ان المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
ولو بالذوق المتكلم من المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
العلم ورد عليه ان العرب يذكرون الاعجاز بالسليقة من غير ان يكون لهم اطلاع على هذا العلم وكيفية ذوق بسية فلجاب  
بانها انما يرد اذا كان القصر حقيقيا بان لا يكون شيء غير الذوق الى احكامه من مطلقا على الاعجاز و لكن في هذا القصر  
والاضاف الى سائر العلوم وقد قيل ان كون القصر ضايقا في مواضع من المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
هو امر من جنس اللغاه و لا يضر في ذلك الى سائر العلوم وقد قيل ان كون القصر ضايقا في مواضع من المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
الاعجاز على هذا المعنى و هو ان الاعجاز في القرآن ليس لكونه في اعلى طبقات الالهام الاطوار علم المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
فان المتبادر من هذا البيان ان يكون القصر بالاتفاق الى سائر العلوم و يكون القصر الاطوار علم المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
و من سائر العلوم وكقولنا في آخر البيان لا علم بعد علم الاصول في الكشف للفتاح عن وجه الاعجاز من سائر العلوم  
فان في هذه العجائب و حقيقتها ان القصر حقيقي كما بالاضافة الى سائر العلوم والادراك والاصول عبادات المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
كما ذكره الشارح الشارح اما اصول الدين اي الكلام الذي لا يورثه تاويل المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
الوجه العجيب في معرفة معاني القرآن او ما تروى به اللغة والفقه والعرف في هذا العلم ان في هذا العلم بعد علم الاصول  
انما لا يورثه المتكلمون شيئا الا الاصول و فلان عبادات المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
على الامارات تعاليم الكلام ولا يعود على تعاليم تاويل المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
الفتاح عن وجه اعجاز وفرد ذكره ان النظر في اعجاز التفسير و بعد علم الاصول متعلقان باقراد الى عوالم  
وانفع على مع العالم انفع من هذه التفسير بعد علم الاصول و يجوز ان يتعلقا بمعاني التفسير المتفاد من العلم

الاعجاز و معاني عجيبه  
الاعجاز و معاني عجيبه  
الاعجاز و معاني عجيبه

فاذا تعلنا باقر ما يكون قوله الكشف عقدا بالنظر في المذكور من البصيرة كما لا يخفى وقد علم الشارح عبادات المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
على الوجه الثاني ففعلنا كقولنا ليس كقولنا اما الثاني فلان المتبادر من هذه العبادات ان علم الاصول ايضا الكشف  
بدان الكشف منها وان غيرهما كما كشف ايضا لكتبة الكشف كل منهما كما ترى ويمكن دفعها اما الاول فبان انه لا يعد كحصيل  
علم الاصول فلا دلالة على كونه لا شيئا فضلا عن الكشف فبان ان يتوقف عليه الكشف ولا فائدة فيه و اما الثاني  
فبان مع العبادات انما في كونه الكشف في غيرهما ولا يلزم منه انما في كونه ثبوت الكاشفة لغيرها من غير  
الامر ان ثبت الكاشفة و حقيقة ان سلب البصيرة من غير شيء انما يستلزم انبثا الزهر الشئ اذا كان ثبوتها  
ضروريا كما في الشارح فان وجود الآخرة و انما في كونه ثبوت الكاشفة ليست كقولنا في كونه ثبوت  
و ما يقولون في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة  
الاعجاز و معاني عجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
الفتح وقد سئل في سائر المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
ان ادراك وجه الاعجاز كحقيقة حال لا يعرف على احاطة هذا العلم احاطة ناه و هو على المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
الفرق الا تحت علم الشارح كما قال في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
فواحد الاية الاحاطة بالاعلام الغيوب ولا يدخل كونه بلغة القرآن الا تحت علم الشارح و لا بد ان يكون له ادراك عدم احاطة  
الاوراق كحقيقة الاعجاز عدم الاحاطة مطلقا سواء كان بطن من الكسبية لا يصح تعليله بقوله لا متعلق الاحاطة بهذا العلم  
لغير علم الغيوب ان طريق ادراكه غير محتمل في ذكره كوازيان يدرك بالسليقة كما لا يخفى و ان ادراك عدم احاطة الكاشفة  
التعليل من لا يصح تفرع عدم قدر كونه بلاغة مطلقا الا تحت علم الشارح وقد جرت في هذا المصطلح الفقه اتفقوا  
على ان من قولنا انما في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة  
من ان الاعجاز انما في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة  
الذي هو الاطوار و الاستعانة بالتجسيم في الاطوار على انما قد اريد به تصور كيفية معاني الحقيقة لئلا ما افترق  
فان الفتاح و هو انما العلم المستقيم في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه الاله في المعاني العجيبه  
التجسيم و اما الاستعانة بالتجسيم ففانما تقوم الاية في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة  
المفسر التفسير لولا انما في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة  
و ما في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة في كونه ثبوت الكاشفة

الاعجاز







16. *Chilodactylus* *no.*

[illegible]

فلم يبق له من التفسير الا ما ذكره  
في كتابه من التفسير وهو  
على القرائن مثلاً  
وعبارة الشيخ انه  
هو الباع وهو غير  
لما ذكره ظاهره

على التوابع مثلا معنى ما مضى به انما تركت الفعل لراقة الكرامة ومعنى ما مضى به تأديبا للفعل لذل هو لتأديب من  
وعبارة الشيخ ايضا هنا لا يخفى عن الاشارة الى هذا ثم اعلم ان في قوله لوم يأخذ الفعل المنفي بالمضارع معاملة لان الفعل المنفي  
هو بالنوع وهو غير ما دل على كونه فلو كان وانما عيرونه النفي المستفاد من لم بالاسم بتركه كالمباعدة تصححها بالمقصود ودفعها  
لما توهمه ظاهر العبارة من توجه العلم الى الفعل المنفي لم يرد عليه هذا ولا الاول مصرحا ولا ولو كانا نانيا اما التزم  
اولا فحجتنا لو كان القسم الثالث غير مصور من الخشوع والتطويع والمعتقود اما التلويح الى الاشارة عن بعيد ثانيا فحجتنا  
قابلا للاختصار مقتضيا الى الايضاح والتجريد وان قابلية للاختصار لما فيه من التطوير وانتقال الى الايضاح لما فيه من التقعيد  
واقترانه الى التجريد لما فيه من الخشوع وانما كان من الامور افرط الى تجاوزا عن الحد لان الكلام من الخشوع والتطويع كما سبق  
عن زيادة الفائدة وعبارة حجة على المفتاح ليس كغيره فان لم يلفظ هنا فابعد لو ترك تركه فانه ملا ابا بانه يمكن ان  
يعبر عن اصل المسئلة بعبارة اخفهم من عبارة ولا يلزم منه ان يكون فيه غشوا وتطويعا بل هو قيد اللطافة وكذا التقعيد  
انما يلزم اذا كان فيها خلافا في النظم او الانتقال الى شيئا ان شاء الله تعالى وليس في كبريائه انما لا تظهر لغيره اجماله العجيب  
ولقد اعجزت جعل الظاهر كسيفه نسبة الزيادة المنبئة عن الخشوع الى نتائج افهام وان اقل من كبريائه  
على التواضع ومظم النفس ولا يلزم تقديم المسند اليه ان قيل لا يلزم من انتفاء مقتضى التحقيق والتقوى انتفاء كبريائه كسيفه  
بل ان كان كسيفه باعتبار آخر فلو ان يكون المقصود من الكلام بيان انصاف المسند اليه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعبر عن كبريائه  
المستصغرة لا يجد الاخبار بحصوله كما في قوله تعالى انه سهرى بهم وقوله لم الزاهد ينشيط يطرب قلنا الاستمرار فيها ليس مستفادا  
من التقديم بل من المضاعف كما صرح به الشرح في حديث تقديم المسند اليه فان قيل المقصود بيان موضوعية المسند اليه بمضمون الخبر  
دونا وصفيه الخبر وما اعتباره ان مثلا رمان لكن قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانما كل منصف بالشرع  
فيقال الزاهد بشر وقد يقصد الثاني كما اذا كان في الشرح انه مربيته وصفا للزاهد فيقال بشر الزاهد قلنا معنى  
دفعه اعتبره باعتبار المفتاح والمضاعف فلا وجه لطلب كلامه عليه ويمكن ان يقال انما هو وصف كتابه بما وصفه كل من مظم له يتوهم  
انه اعتمد في حصول النفع به كل كما في نفسه لا يقال انه في ذكره تقوى كسند العرف من الروم وان كان بعيدا قلناه  
قصود قد الاول الى حال فيه اشكال انما جعل الواو الى حال جعل اليه حاليه في حاجته الى الواو والى المسند اليه المقدم  
بل يمكن ان يقال انما هو وايضا في القول وما يوجب انما يحسن بتركيبه كما ذكرنا لا يخفى  
مع انه حاله مجموع ان يشفع ما ولا بالنفع فيكون لبيان هيئة المفعول ان النفع مفعول ثان للسؤال يقال سألته النفع في ذكره الجواب  
فعل من كان الانشراح او رد عليه ان اختيار هذه العبارة يجوز ان يكون لقصد اتمام اي غيره في لا ينبغي ان يقال اما شرا

على النقران



او انفراد ليس بوارد لان ذكر القصد لا يلزم قوله وهو نفسى ذكر الارباب ونعم الوكيل عطف على كل محسوس  
توضيح كلامه ان قوله ونعم الوكيل يحتمل ان يعطى على شيئين الاول محسوس فيكون المحسوس بالهمزة محذوفاً بقدره  
لما قوله تعالى ونعم العبد يتكلم عطف على محسوس فيسبب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية وهو  
بالله وجوابه اننا لانم ان يعطى على الجوز ان يكون معترضا والاول لا علم به بناء على القول بجواز وقوع الجملة المعترضة  
آخر الكلام كما بينا ان انشاء اسمته ومكوها بابل الترفيع فيقول الامر لا اله الا الله تعالى سلمناه كماله ان الله هو حسي احاط  
الم الجوز ان يكون في انشاء لو فهم وقوع النفع والاعاء سلمناه كماله ان الله هو حسي احاط  
في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا اي لو نعم الوكيل ونقد في الجملة القول كما هو المشهور فيكون المعنى وهو معطوف على نعم الوكيل  
فيكون المعطوف في محله متعلق بمراد جملة فعلية انشائية محذوف عطف على الاسمية الخبرية السابقة بلا مرية وانما حسي حسي  
عطف على جملة ليس بغيره كونه مفردا بغير اعتبار نفسه مع تحسب فيكتفى فان عطف الجملة على المفرد الجوز في تأويله بغير دليل  
ان قرأ الكون لما قرأ في الاصحاح وجعل الالف سكتا في اهل النفي لئلا يربط على مع المعطوف عليه فان قال  
مع قلن وقال الكواشي ابوالبقا ان قوله يقض عطف على الفعل الذي اعلمه صافات فتدبره يصنف اخذت في الهواء  
ويقتضيه بعد البسط كالمساح في الماء ولو جاز العطف من غير تأويل كما ارتكبوا في النطق كلفنا في العطف بالتأويل  
فلان الظاهر اخرجوا الى انهم كما في قوله انما يشكر الله من لم يرهم وجها في الدنيا والآخرة ومن  
المقربين ويحكم الناس في الدنيا والآخرة ومن المقربين ويحكم الناس في الدنيا والآخرة ومن  
في العلم حيث عطف الفعل المضارع تنبيها على تحذره وانكته فيما نحن فيه المباني في المدح لان المعطوف في فعلية والى المدح  
العام لم يذكر العطف وان جاز هذا التأويل لكنه في الحقيقة عطف الانشاء على الخبر وهو بالهمزة محذوف  
واعترض الغافل المحسن على جواز عطف التسمية بالانحياز ان المعطوف على الواجب الحاجة الى اعتبار تسمية محسوس وكفى  
فان الجملة لا محسوس الا ان وقع موقع المفردات ويجوز عطفها على المفردات وقد عطف في التقنى كلفنا قوله  
انما يشكر الله من لم يرهم وجها في الدنيا والآخرة ومن المقربين ويحكم الناس في الدنيا والآخرة ومن  
ويحكم الناس في الدنيا والآخرة ومن المقربين ويحكم الناس في الدنيا والآخرة ومن المقربين ويحكم الناس في الدنيا والآخرة ومن  
عطف على الجملة الفعلية لان المدح العام بالغة فيه وعلى حدب عطف الانشاء بان ذكر جاز في الجملة لا محسوس الا ان  
نعم عليه السلام في سورة نوح ومثله يتوهم قال زيد نوح الصلوة وصلوة المسجد وكنا نرجع قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا  
حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لانها محكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ويمكن ان يكون

بان انشاء المنسب من على التفسير يد على الحاجة الى قوله بان الجملة لا محسوس الا ان وقع موقع المفردات لا بد من حياز  
العطف بل انما في غير النكته المذكورة انما في المعطوف بالتأويل وتغير لا سلب في ان قبل لما وجد صورة العطف كان الاولي  
محله في الظاهر لان التأويل في الاصل لا يلا في ان لا يصح ما لم يكن عطف الجملة على المفرد ايضا خلافا للاصل فتعارضا  
والترجيح مقتضا لما في انشاء انما في التفسير بالجملة الكلام الشائع موافق للكلام الثقات وكلام المعترض من عدم مطابقته  
غير مزيد بدليل يدل على صحة هذا الثاني بوجهين الاول ان اردنا بجواز عطف الانشاء على الاخبار في الجملة لا محسوس  
لا بد ان جواز عطفه مع بناء على انشائية فلا بد ان يكون جاز في ذكره وقوله الانشاء خبر للمبتدأ بلا تأويل وقد منع نفسه  
على الشارح في تحذيره اياه كما بان في احوال المستر ان شاء الله تعالى وان اردنا جوازه مع صفة عن ظاهر ما يتقيد بغيره وجعل في  
مع الاخبار فلا وجه لتقييد الجملة لا محسوس الا ان لا حاجة الى نقل من عطف الانشاء على الاخبار في الجملة لا محسوس  
مطلقا والشارح لا يمنع بل صرح في مواضع من مباحث الفصل والوصول الثاني ان لا يجوز ان يكون عطف الانشاء على الاخبار  
لا بد رعايه وانما يدل على جواز في الجملة المحكية بعد القول بالانحياز فيه لان المدح بالجملة المطلقا وما نحن فيه كلفنا في التفسير  
ولما انشتم هذا المنع اذ ان يدعه فقلنا كلفنا في الجملة المحكية بعد القول بالانحياز فيه كلفنا في التفسير  
زيد ابوه عالم وما افتد وعرو ابوه نجيد وما اجدوه وجوابه اننا لا نشكره حسنة كلفنا في كون الواو في المعطوف جوازه  
كونا اعترضا فيه كما سبق سلمناه كل الم الجوز ان يكون الجملة الثانية في تأويله لئلا يكون التقدير زيدا ابوه عالم وهو فاسق  
وعرو ابوه نجيد وهو جواد نعم يرد على الشارح ان رد هذا التكرير مطلقا في مستقيم كيف قد وقع نظيره في الآية حيث قال  
وما واوه جهنم وبئس المصير فان قيل نقل عن الشارح ان هذا التكرير مطلقا في مستقيم كيف قد وقع نظيره في الآية حيث قال  
فعل المدح سيما عند تقديم المحسوس انشاء قلنا بعد تسليم صحة هذا التكرير لا يمكن تطبيقه على بيان الشرح لان قوله كلفنا  
استدراك قوله وان مع فلان قال وان مع باعتبار كلفنا لا يوجب بل اعتبارا آخر وانما قال كما صرح به صاحب المفتاح وغيره لان ذكره مخالف  
ظاهر ما يشهد ان في المحسوس من جهة ان مبتدأ والانشاء خبر مقدم عليه والآخرة خبر مبتدأ محذوف وانما قال على  
ان حياز انما في قوله من جعله ما لا يتقيد بغيره او عطف على خالي الاصحاح بتقدير هو خالي الاصحاح وهذا اذا ان الشرح في المقصود  
الاداء مفرد مع الذين ومعهم آتوا كرمهم وازمنة وارثوا بالمقصود المقصود من الكتاب ان الفاعل للمقدمة اخل في المقصود  
خارج عن الفاعل ولهذا قيد المتأخر في مكانة بقوله في هذا الفاعل اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفاعل اما ان يكون  
الفاعل من البلاغة وما يتبعها فلا بد من عدم التبع فقامت من قبيل المقاصد في هذا الفاعل لانها خارجة عن البلاغة كلفنا في  
و دخل في مجموع في البلاغة وما يتبعها ان لان الغرض من الاشارة الى الخطا في تأويله المدح انما لم يذكر في الاشارة

هذا الكلام في قوله ونعم الوكيل  
هذا الكلام في قوله ونعم الوكيل  
هذا الكلام في قوله ونعم الوكيل



عن التعقيد المعنوي فانه بموجب ظلاله الانتشار وهو فظا بلا مربية لانه ذكر الخطا ليس في النافية والافان بهز كينيتها  
 كالمعنى ان العلم المقادير حيث حيث فاذن الخواص والبيان بحيث غايتها حيث كيف افادتها  
 وانما تارة والافان يعرف به وجوده التبيين وهو ان يقول ولا فهو الفل لثالث كذا الاولين ليعلم فابن البرج  
 كما علم فابره اخويه او علم من خطا مريد فبالاستقراء اما تارة المنح فان يتاثر في القسم الاخير لان ان يكون  
 الغرض من الاحترار عن التعقيد المعنوي فهو ما يعرف به وجوده التحريم ليكون فنانا لالم لا يكون فنانا فاما  
 تارة تارة فان يتاثر فو تبعا واستقر فنانا فلم يجز في المقدمة والفنوة الثالثة فقصدا ضبطا بظلال الانتشار  
 وبسبب الاستقراء والتاثر بديان التبع والافان ليرد ان القسم الاخير من سطر هذا العلم اشارة التحريم قد جوز  
 في بعض تصانيفه كون الاستقراء في سطر هذا الموضوع محمولا على معناه العرفي في مقابل التفسير والقياس بل على ان يكون  
 المذكور في نيات الكتاب فظا فليكن ما جوزه فهو غير خارج عما ذكر لان هذا الجوز واذكر ان الاستقراء  
 العرفي كذا لان العلم على حكم الحكم والمقصود من القسم تحصيل الاقسام لا تعديها حكما الى المقسم فانما انما يصور  
 بعد تحصيلها ومعرفة الحكم ان الاستقراء موقوف على تحصيل الاقسام فلو حصل الاقسام لم يلزم الدور فالوجه في كل  
 الاستقراء في سطر المقام على معناه العرفي وهو التبع لانه الثالثة ان توفيق اراد بان لا يكون مع قبيل المقاصد  
 في هذا الفن ولم يذكر الاول والثاني انما هي من الدلائل **او** في ذكر الامور فانها الاشياء هذا  
 ما تيسر باذنه جمع وتخرج من اصول الفن الثالث وبنيت لبيان ما ذكره في علم البرج بعض المصنفين منها ما تعين  
 احكامه اما لدخوله في البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحصيل الكلام بالبلغ ومنها ما لا باس بذكره كاشتماله على فابن  
 وقوله فيما سبق وهو في بيان الاول والقرينة في السجلات الشعرية وما يتصل بها الثاني في القول في الابتداء والتخلص والامراء  
 ففقدنا فيها فصلين فتابها الكتاب فالاشارة في او الحاشية بعد تقرر بيان الله الا قد ففقدنا فيها فصلين فتابها  
 بها الكتاب ففلم ان الحاشية انما هي فاشارة للفن الثالث لانه الكتاب خارج عن الفنون الثلاثة كما تهم بعضهم وانتم خير بان قوله  
 ففقدنا فيها فصلين فتابها الكتاب مع ملاحظه ما قبله بما يقيد ما ذكره البعض لانه مع الكلام في بغيره لبيان بذكره  
 في علم البرج بعض المصنفين منها ما تعين تركه فلهذا لم اذكره اصلا ومنها ما لا باس بذكره وهو شيان واذ لم يكن بذكره  
 ففقدنا فيها فصلين لكونها فاشارة للكتاب لاجل ان الفن الثالث كما فعلوه **او** في آخر المقدمة لانه هذا البطلان  
 لكونه تكملة مقدم التعقيد كما في الزوزني او للتقليد كما في غيره وطاسل انما لثمة المصدر بها انما يذكر اذا اخرج  
 الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقد اخرج منها على مقتضاها لان الاصل في الاسم التسمية سيما اذا وقع خبرا والتعريف عارض

عليه بسبب تنقيصه ولا مقتضاه من هذا لا غير ولا بنا غيبه فبقى على اصله وهو التفسير ثم اذا اعتبر مبتدأ كمنع الى كنه  
 في تكملة كنه لافرون تدعو اليه واما الفنون الثلاثة فمحصلة علمها معهود السبب في الكلام في المقدمة اليها فلهذا اذ قل  
 فيها الامام لكن برده على المقصد فانه في آخر المقدمة وما حيز به عن الاول علم المعاني وما حيز به عن التعقيد المعنوي علم البيان  
 وما يعرف به وجوده التحسين علم البديع فاللام في قوله بعد ذكر الفن الاول علم المعاني مثلا لان ما اشارنا الى علم المعاني لم يصح الحكم  
 للزوم حمل الشيء على نفسه وان كان اشارة الى ما حيز به عن الاول علم المعاني ليعود قد علم سابقا انه الذي حيز به عن الاول علم  
 المعاني في قوله الخالة الفن الثاني والثالث لانه لا يحسن الا في حيز الثاني وما لا يشركه كون الحيز في الفن الثاني والثالث فبغير التعقيد  
 العهد في الفن الاول عليها سوا الفنون الثلاثة في تسبق واحد وان نفس صاحب المختار في ذكر الاقسام التمهيدية بذكر  
 التعقيد في الاول والربط **او** في بيان معنى الفصاحة والبلاغة **المقيد** وهذه العبارة ان اراد  
 بالمقدمة ما هو المحل في الفاظ من حيث لا يتناولها معنى في الواقع في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وغيرها  
 لا الا لفاظا مجردة والمعاني والمعادن المحررة عن الفاظها في بيان معنى الفصاحة والبلاغة **المقيد** وهذه العبارة ان اراد  
 اشارة الى انها خيرة مبتدأ محذوف وقوله وانما تحصار معطوف على معنى الفصاحة وقوله وما يتصل عطف على بيان معنى  
 وقوله وذكر اشارة الى البيان وما يباين ما في ما يتصل وانه ما يباين الى الكلام بيان النسب بين الفصاحة والبلاغة  
 وبيان ان مرصعا بلطافة ما ذابها ان اش من الامور التي يرجع اليها البلاغة فان علم يعرف ومحصولها ان حاصل  
 المقدمة ان يعرف على العلوم الثلاثة على التفسير فان فيها يتبين ان غاية علم المعاني الاخر اذ من الحاشية في المعنى  
 وغاية البيان الاخر اذ من التعقيد المعنوي وغاية البديع معرفة وجوده التحسين وان يعرف سبب الاشياء الى العلم  
 التفسير فان فيها يتبين ان الناس لا يسمي بكونها انما هي غاية علمها فاشارة الى علم التفسير في سطر  
 اليها لان العلم لا كنه الى الا غاية فظهر ان عطف وجه الاشياء الى الغاية من قبيل عطف التفسير منها في  
 قوله وانما تحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان كالحال فان في او آخر المقدمة فوضع البلاغة الى العلم جميعا الى  
 المعاني والبيان ويذكر ان قارئه او اخصار علمه في زيادة اختصاصه بالبلاغة في فنك العلم بل في قوله فاشارة الى علم البلاغة  
 لكان من زيادة اختصاصه لهما بها فلا مشافاة **المقدمة** ما خذوه من مقدم الجيوش كونا ما خذوه منها يجوز ان يكون  
 بطريق النظر لكونها في منها فيكون لفظا المقدم حقيقة عريف في مقدم الكتاب والعلم وان يكون بطريق الاستقراء فيكون  
 بما زاونوا واما ما للتقدم من الوصفية الى الاسمية او لتقدير موصوفها مؤنثا كما قيل في لفظ الحقيقة والمقصود بهذا الكلام  
 دفع ما توهمه بعض من ان المقدم بذكره الى العلم في اللغة لكن القوم استعملوا كذا في لفظ المقدم الجبانة ووجه دفع

في قوله  
 المقيد  
 المقيد

وسموا







أقل النظم الكلام المنطوق  
وتنظيمه كلاماً واحداً  
محتاج

التعظيم ثم التعريف فكل فعل مقدر ما بالبلغة فغير الايجاز من غير عجز والاطناب من غير غرور فلو لم يمتنع عدم التعريف  
فيه لتمامه لانه لا يتناول بلغة الكلام لان الاجاز والاطناب من غير عجز والاطناب من غير غرور فلو لم يمتنع عدم التعريف  
ان البلغة لا تقتضي الاجاز والاطناب من غير عجز والاطناب من غير غرور فلو لم يمتنع عدم التعريف  
بلغة كلام امره لان فيه ما لم ينهم الحواس فكيف العوام فان اجازاً لم يمتنع قوم من كبار الصحابة المشهورين بالبلغة وهو ان امره  
عليه السلام قد قيل اسم جامع للفظ في حكم المعنى وليس كذلك لان اللفظ هو المعنى لا المعنى هو اللفظ ولا يتصور ان يكون  
حسب اللفظ على انفسه الرجوع الى اللفظ وهو المعنى على انفسه الرجوع الى المعنى وعلى المطابقة لمقتضى الحال وان كان مصدر الاسماء  
بلغة المنكلم فوعداً أيضاً التعظيم ثم التعريف فكل فعل مقدر ما بالبلغة فغير الايجاز من غير عجز والاطناب من غير غرور فلو لم يمتنع عدم التعريف  
لأنه ليس الى امره لان فيه ما لم ينهم الحواس فكيف العوام فان اجازاً لم يمتنع قوم من كبار الصحابة المشهورين بالبلغة وهو ان امره  
عليه السلام قد قيل اسم جامع للفظ في حكم المعنى وليس كذلك لان اللفظ هو المعنى لا المعنى هو اللفظ ولا يتصور ان يكون  
حسب اللفظ على انفسه الرجوع الى اللفظ وهو المعنى على انفسه الرجوع الى المعنى وعلى المطابقة لمقتضى الحال وان كان مصدر الاسماء  
بلغة المنكلم فوعداً أيضاً التعظيم ثم التعريف فكل فعل مقدر ما بالبلغة فغير الايجاز من غير عجز والاطناب من غير غرور فلو لم يمتنع عدم التعريف  
لأنه ليس الى امره لان فيه ما لم ينهم الحواس فكيف العوام فان اجازاً لم يمتنع قوم من كبار الصحابة المشهورين بالبلغة وهو ان امره  
عليه السلام قد قيل اسم جامع للفظ في حكم المعنى وليس كذلك لان اللفظ هو المعنى لا المعنى هو اللفظ ولا يتصور ان يكون  
حسب اللفظ على انفسه الرجوع الى اللفظ وهو المعنى على انفسه الرجوع الى المعنى وعلى المطابقة لمقتضى الحال وان كان مصدر الاسماء

مثلاً

أنه

الكلام على غيره

الكلام على غيره المكنى لتمام مجازي عفاً عن إطلاق المفرد على غير الكلمة الواحدة فكيف مع القول بغيره الاول وبطلان الثاني  
واما المكنيات المذكورة فمعروف حكمها من حكم الكلام بطريق الدلالة لان من المعلوم يقيناً ان القبول المقبرة في فصاحة الكلام  
انما اعتبرته كاستعماله على الترتيب لا دخل له في هذا المعنى **فان** ولم يمتنع كونه بلغة **فان** اعتبره عليه بان الدليل لا يمتنع  
الدعوى ان لا يلزم من عدم انصاف الكلمة بالبلغة عدم انصاف المفرد بمعنى ما ليس بكلاماً وانما واجب ان اراد بالكلمة ليس بكلام  
كما اراد بالمفرد ذلك ولا يخفى بعد ذلك ان انصاف الشيء بصفة ليس من خواص ما يمتنع الجورين بوجوب انصاف جريته بانقلو  
المفرد بالبلغة لا تنصف الكلمة ايضاً لانها من جزئيات المفرد ولا اختصاص لها بما سمي الجورين ولما لم يمتنع مع هذا ان لم يتصو  
بها فصح الاستدلال قال في المختصر رد على بعض الشراة الصديق بان البلغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي  
لا تتحقق في المفرد معتمداً لان ذكرنا ما هو في بلغة الكلام والمنكلم ما قبل سلم انصاف المطابقة في المفرد غير مستقيم كلياً  
ان لكل كلمة صاحبها مقادير ليس لها صاحب اخرى وان المقام والمحال وادراكها بالمطابقة بما ينبغي الاندراج تحت كلام  
الحكمي كبقية على راي واستعماله في الكلام على خصوصية تامة من الخصوصيات على راي آخر فلا مطابقة في المفرد بمعنى من المعنيين  
قد يكون المفرد منشا للمطابقة كمن فرق بين ان يكون الشيء منشا للشيء وبين ان يكون موصوفاً **فان** واعلم ان ما كانت الفصاحة  
الحكمي المقصود من هذا الكلام دفع اعتراض اوردته خطيب الدين على المعنى وتبيده على ضعف ما قيل في الجواب عنه بيان ذلك  
ان المعنى قال في الايضاح للناس في تفسير الفصاحة والبلغة اقوال مختلفة لم اجد فيها بلغة منها ما يصح لتعريفها ولا ما يشير  
الى الفرق بين كون الموصوف به الكلام وبين كون الموصوف به المنكلم فالاولى ان تقتصر على المحقق لقول فيها بالاعتبار من  
فقول كل واحد منهما يقع منه المعنيين **فان** وروى عن الخطيب قال معترضاً على المعنى ان قوله كل واحد منهما يقع منه المعنيين  
اما ان يكون من النقل او من عند نفسه القسمان متعينان اما الاول فيكون مستلزماً للنساق في اما الثاني فانه لا يدخل للراي في  
تفسير الفاظ بل هو موقوف على النقل من التفات واجيب عنه بان اولها بالناس للناس المعهودين لما سلكوا وعبر القاص  
والامام الرازي ولا يلزم منه ان لا يجد في كلام غيره والناس في دفع اعتراض الخطيب انما هو ضعف الجواب المذكور وجه الدفع ان  
ما ذكره المحقق من التفاسير وان لم يكن مصرحاً به الا انه لا يمتنع ما خذ من اعتبارهم واطلاقاً فانهم انما يطلقون الفصاحة على  
اذا كان جارياً على القوانين المستنبط من استعمال الكلام هو الكانت مخوبة او صفة وكان ذكر اللفظ كثيراً استعمالاً على السنة العرب  
المؤثوق بعرضهم ومعلوم ان اللفظ الموصوف بما ذكره الذي يكون خالصاً عن الامور المذكورة وانهم ايضا يطلقون الفصاحة  
على المفرد والكلام والمنكلم ولا شك انهم لا يريدون بالفصاحة في المفرد معنى ارادوه في الكلام ولا في الكلام معنى ارادوه في المنكلم  
وتدوا في البلغة فانه لو جردوا كلامهم عن تنبيل الفصاحة والبلغة والتميز بين اقسامها ولا اشارة اليها وكان بينهم كلامهم

انصاف

كلمة















ومع ان يكون بيضا العين فخرقا بالسواد لا يغيب سوادها شي والمقلم بها العين مع سوادها وقد استقر  
 في الحدة التي خرجت من العين في اطرافها وسبغ فيها فالانوار هو طول امتداد ما به وفور شرا  
 كراة الغريبين وفي الاساسي لزج دقة الحاجب مستقر في الصحاح الزج دقة في الحاجبين وطول وزججت  
 المراه حاجبها دقة وطولته وقوله ان شاع اي مرققا مطولا موافق لقول الجوهري والمحسن بكسر الهمزة  
 موضع الركن من انق البعير ثم اطلق على انزال الانسان اما على سبيل الاستعارة او لما زاد المسر واليقين الخزاز  
 وهذا قريب مما قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وشرجه وجهه بفتح وحتنه في هذا الكلام اشارة الى  
 ان بين المعنيين فرقا وان قربا وهذا لان مع المتعرج على تقدير ان يحتاج سرجه الى تخرج الوجه البعيد المنسوب  
 الى السراج بالمشابهة وعلى تقدير ان يكون مع حسن وهو المنور المتعرج كان به سراجا واخفى ما بين المعنيين  
 من القرب والفرق قوله وانما لم يجعل اسم مفعول لانه لا احتمال انهم لم يعجزوا الى آخره اشارة الى سوال وجوب  
 تقرير الاول ان سرجه لما جاء عن حسن وفتح مع ان جعل سرجا اسم مفعول ويستغنى عن تخرج وجهه  
 بعيد فلم يجعل المفعول غير ما خرد منه في استغنائه عن التلويح وتقرير الثاني انهم انما لم يأخذوه منه  
 لاحتمال انهم يطلعوا على استعمال سرج في مع حسن وان كان ذلك استعمالا عربيا اصلا فيكون كما يحتاج  
 في معرفته الى التفرقة ويحتمل في كسب اللغة لان ما لم يطلع عليه ارباب النسخ ليس كذلك فلا يوجد في العود  
 ولا احتمال ان لا يكون استعماله اصلا بل يكون قوله سرجه انه وجهه مع حسن ويحتمل ان لا يستخرج من السراج كما قال  
 الامام المروزي في الترتيب منسوب يجوز ان يكون وجهه بذكر كلفة ما به وروية في كانه سراجا ومنه قيد سرجه  
 انه امر ان حسن وتكون ولاشك ان المولود من الغريب المدد ودقلا يوجد ايضا فائدة في العود مع انما لان  
 ان سرجه انه وجهه في مع حسن ويحتمل ان يجوز ان يكون هو ايضا من باب الغراب المذكورة في المتن بما يكون معناه  
 جعل له وجهه كالتسراج وقد عرفت الفرق بين المعنيين في الوجود العود اصلا ولما كان هذا المنع مما يرد  
 كونه خطأ لما صرح به احد اللغويين بقوله واما صاحب تحصيل اللغة في مع انه صرح بان سرجه بمعنى مفعول حسن  
 مع جعل سرجا المذكور في البيت مأخوذا منه فادفع به امام من آية اللغة لا يبق لي معنى فعل من هذا  
 التقرير امور الاول ان قوله لا احتمال انهم لم يعجزوا في العلم مستفاد من كون سراجا نوعا من الغريب المذكور  
 في الشرح كما ان قوله وان يكون هو ايضا من نوعه غير مذكور في الثاني لقوله على انه لا يبعد في جواب مع كنه اخر  
 ليسهل بيان ضعفه فانه لو قدم ما احتاج بيان ضعفه الى تلويح في الثاني المذكور بالفرقة في قوله من باب

سراجا وهو سراج  
 في البصر

الفرقة ليس مطلقا بل الفرقة المعهودة المذكورة في المتن الرابع ان ما احتاج الى تنقية الكتب المولدة المسقوطة  
 مودع معنى حسن بخلاف ما بعد من الغريب المذكور في المتن الى سراجا صاحب المحل اللغوي بربط بقوله على انه  
 لا يبعد ان سراجا يجب ان يعلم هذا المقام مع يحصل من الشبه والاولى ان لا يقال الفرقة كما يفهم من كتبهم الا انه  
 هذا اعتراض اورد له الخليل على المصنف فيقرر ان الفرقة كما يفهم من كتبهم كونه الكلمة مشهورة استعمالا ومعنى مقابل  
 المعتادة ومعنى مودع مودع اذ رب لفظ يكون مشهورا بين قوم ولم يسمع قوم اخر فلهذا فيكون الثاني غريب في الاول والخط  
 الوحشية كما يفهم من كتبهم هي المشبهة على تركيب الحروف بتغير الطبع عن تركيب الحروف في مقابلته العذبة فاللفظ الغريب يحوز  
 الا تكون كلمة غريبة فلا تحسن في الوحشية بالوحشية مع اشتراط الخلو من الوحشية قيد زائد بالنصاحة المفردة على ما يرد  
 وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا من المشبهة على تركيب الحروف بتغير الطبع عنه فلان ان الفرقة بذكر المعنى محال بالنصاحة  
 وحاصله ان المذكور بالوحشية تعريظ الفرقة اما معناه المشهور او غيره والاول بطلانه لا يصلح لان يفسر الغريب لا بمقابل  
 المعناد والوحشية مقابل العذب وكذا الثاني لان كون الفرقة بذكر المعنى محال بالنصاحة ممنوع وتقرر جواب الشاهد المذكور  
 الوحشية بمعنى غير ظاهر المعنى ولما لم يفسر استعمال ايضا اصطلاح مذكورة كتبهم فانهم قالوا الوحشية منسوب الى الوحش الذي  
 يسكن القفار أي البوادي الحالية الماء والكلاء استغفرت للفاظ لان لم يورد استعمالها ولم يظهر معانيها فاعلم من هذا  
 اطلاق الوحشية على ما يظهر معناه ولم يورد استعمال سراجا سراجا على ذكره ولا ايضا قالوا الوحشية فسمان احد ما غريب  
 وحال اخر غريب مع ما تعلق بالوحشية على الغريب الجسدي ايضا فلو كان المذكور بالوحشية ما ذكرت من مع المشهور بل من كتبهم  
 الغريب الجسدي ايضا على تركيبه عن الطبع لوجوب اعتبار المقسم الاقسام وموجب الاستعمال التداخل بين القسمين فاعلم  
 ان الوحشية هي ايضا معنى غير ظاهر المعنى ولما لم يورد استعمال ومما ذكرنا من ان قولنا غير ظاهر المعنى ولما لم يورد استعمال  
 تفسير للوحشية باعتبار النسبة المذكورة فاذا كان المذكور بالوحشية هذا المعنى يكون مع كونها محال بالنصاحة المتداول في معانيهم  
 مع كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استعمال الكلام كونه استعمالا على السنة العربية لثبوت بع سراجا الفساد  
 لان المذكور بعدم ظهور المعنى وعدم ما كان استعماله تفسير للوحشية باعتبار كونه مودع عند جميع الاعراب المخلص كما في المثال  
 ان كون اللفظ غير مودع عند مودع قليل استعمالا على انهم او عديم وقوله استعمالا او عديم بناء على كثرة المعنوية  
 في النصاحة وان اردت بالنصاحة مع اخر وزعمت ان شيئا من التناظر والفرقة ومخالفة القياس لا يخل بها فلا شائش  
 فيه كنه مخالفة للجمهور لا يبعد عن عليه واختيار الامر للعلم فيه وحاصل الجواب اختيار الثاني من التناظر في قوله لان  
 ان الفرقة بذكر المعنى محال بالنصاحة قلنا هذا المنع محال ان لا يشك من به مسكة ان الفرقة مع كون الكلمة غير ظاهرة المعنى



ولما نزل الاستعمال عند جميع الاءاب المخلص نخل بالنصاحه المعنى المذكور وقربى الى ههنا الخاخ الاول ان قول غير ظاهري  
 المعنى ولا مانوسه الاستعمال اذا كان تغير الوضعية يكون توسط الوضعية في اليمين عينا والافلا بد من بيان الغاية  
 والثاني ان في القبر كان والحديث اذا كانا من فصل العرس يلزم ان يكونا واقعين في موقع غير احسن منه في الشعر  
 لانهم بانها في النظم احسن منها في النثر والثالث ان المفهوم من المتن ان الغريب قسم واحد ومردود والمفهوم عما ذكره  
 في الايقاع انه قسما وكلاما مردود والمفهوم ما نقل الشارح عن القوم حيث قال والغريب قسما انما قسما  
 والمردود واحد منها والمفهوم ما ذكرنا في هذا البحث من كلام الايقاع وغيره انه اربعة اقسام والمردود ثلث منها  
 والمفهوم من كلام القوم اربعة اقسام والمردود منه ثلث حيث يدور من الغريب ما يوجد في الاستعمال الاندازا  
 وان كان موضوعا اصليا كما مضى يدع ويذروا احواله المولود وما غير ما العوام وعرفوه ويمكن ان يجاب عن الاول بان  
 القابضة من التنبيه على الترادف بين الغريبة والوضعية فانه فاعيد عظيم ان تنبيه لم فان من الناس من لا يتبين بعد السمع  
 وعن الثاني بان الحكم بالاسم ليس مطلقا بل هو على الاشياء المذكورة بدليل ارجاع ضميمه في قوله في ههنا  
 والزم من الحكم على الاصل الحكم على الهم وعن الثالث ان ما قاله من السبع لم يرد اظهره بالانها ايضا فلما نفاة  
 الشريفة العلف الكندي والرجلين والشمخ الجبل العالي والمنظم المستند والظلم المعظم وجفت بكتبت  
 والمخالف ان يكون الكلمة على خلاف القانون الا انما بالقانون القاعد العرفية المستندة منها الشواذ لا باعتبار حكم  
 كل ما سبق والى عليه بدون استثناء فان دفع ما يقال ان القيد الآن ومكون الخافى ما لم يثبت من الواضح ان اعتبر في هذا  
 التعريف يلزم اعتبار قيد فيه بلا قرينة تدل عليه والايفسد التعريف ليدخلوا الاشياء المذكورة فيه مع انه لا يخفى ان فيها قولان  
 مفردات الفاظهم الى آخره تفسير للغة وقوله او ما حكما عطف على مفردات والغير راجع اليها وانما قال اذ في حكمه باليد خل  
 نحو او وادعوا او المردود بكسر الهمزة لانها على الام او ضم الام لانها على الدال فان هذا الايقاع انما جازم انه لا يكون الا كلمة  
 واحدة لتسريها شتر لم كلمة واحدة لكثرة استعمالها مقترنين المردود على الاجل تمام الواحد الفرد القديم الاول  
 وروى ان تليد الياس با فاقبل اي يارب فاقبل المردود حرف النداء والقياس الاجر الى مقتضى القياس  
 وادد علمه ان عدم الادغام في الاجل لا يجوز ان يكون لغز الشعار قد ثبت يجوز للشاعر ما يجوز لغيره كعطف ما لا ينضم مثلا  
 ابيات ذكر القول ليس اطلاقه بدليل انهم يقولون يجوز للشاعر قطع المردود ولا من المقصور ولو سلم فاقعه ما ثبت بالجواز  
 وهو لا ينافي النصاحه وفيه من المعنى والتسليم ثمانية الاول فلما ذكرنا المقصود من الاشارة الواحدة لشعر الى الطبيب  
 للشاعر في ما لا ينضم اهما ان تضعيف واهما احتل بحسب المعنى وقصر المردود وترقيم المتأدي والقصر في الاضافه موقوف

الى اشياء معدودة فيما عدول عن القياس للفردية ان القياس المستعمل الى القياس المجزوء اما في الثاني فلان الجواز ههنا  
 ينافي انتفاء النصاحه لانه انما يلزم من عدم الجواز اذا ثبت الجواز لا يلزم الانتفاء للموافقة اسم اسم امير المؤمنين  
 في العيان ان يقال لموافقة اسم امير المؤمنين اذا لا يظهر لوضع المظهر موضع المضمير فاعيد معتد بها قول واللقب الى لقب المردود  
 وموسى الاول وفيه نظر لاننا داخل تحت الغريبة المفسرة بالوضعية الى آخره وفيه بحث ومما لا يمان ان الكرامة في السمع  
 داخل تحت الغريبة قول لظهور ان الجريش من قبيل تلكا فام وانقر نقودا او الجريش طلح منقوع فان دعوى الظهور  
 في مقام الانبات لا يفيد ولا يكون جمعا على الخصم سلفا ان الجريش من احد القبيلتين لكن لا يلزم منه كونه الكرامة في السمع مطلقا  
 داخل تحت الغريبة فان ثبت الحكم للاصلح سلم من ثبوت الجواز ان يكون للخصوصية دخل في ذلك لثبوت فاقعه لثبوت  
 ان الكرامة في السمع ان نشأت من قبح صوت المظلم فلامعة با وان نشأت من عروف الكلمة لثبوت نقلها وتناظرها فان الحسن  
 السليم حكم بعدم الفرق بين المستشرق والجريش فيما لا جمل لم يتصفا بالنصاحه فيكون الاحتراز عن تناظر الحروف لا فيا  
 وضعف من الوجهين ظاهر ان نقل عن في توجيهه انه قال اما الاول فلان عدم النادى الى النقل لا ينافي الاطلاق بالنصاحه  
 لجواز ان تكون اللفظة الكرم في السمع مما حذر النقصاء عن استعماله فلا يكون فصيحيا ويمكن ان يقال قد عرف يمكن ان يكون  
 الكرامة في السمع انما هي من تنقل الكلام مع قطع النظر عن صوت اللفظ من جهة النادى الى النقل نعم يرد عليه الكرامة في السمع  
 ليست الى النقل بل الامر بالعكس كما سبق في العيان ان عال ان نشأت عن النقل في نفس اللفظ فقد غلت  
 تحت التناظر والافلا خذ بالنصاحه لان الكرامة في السمع ما يوجب نقصا ناه عن اللفظ فاقول اما الثاني فلان  
 قد ورد في النظر في المتن ولم يذكر في الكلام المنطوق به والنظر يجب ان يكون على كلام مذكور فيكون خارجا عن القانون وكلم  
 فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على خارج الحروف مشهور من الاوابا فلا وجه للنفا فيه والثاني ان الكرامة في السمع راجع  
 الى النظم وهذا وجه اختار الخالي حيث قال ولعل نظره ان استكره السمع للنظم يرجع الى النظم لا الى نفس اللفظ فكم من لفظ  
 غير فصيح لا يستكره السمع اذ لا ينفذ طيبكم من لفظ فصيح يستكره السمع اذ الذي بصوت متكرر من القيد المذكور ليس  
 ما يستكره السمع على الوجه المذكور ليس فصيحيا وليس كذلك وانما يجوز استكره السمع للفظ الجريش لغزانه فلا يكون قيدا زائدا على اللفظ  
 هو اذا كان المداد بجرامة السمع اذ من رجوع استكره الى النظم لا الى نفس اللفظ والى غلبة لفظ الجريش اما اذا كان المداد بغيره  
 كما اذا كان المداد مشتملا على تركيب يتغير الطبع عنه فيكون الكرامة في السمع راجع الى نفس اللفظ لا الى ما ذكره ويشى ما ذكر  
 من الثلثة فيكون قيدا زائدا على هذا الكلام ولا يخفى على من سمع ان قوله ان استكره السمع الى قول وليكسر وجه للنظم وقوله وايضا  
 الى قول فلا يكون قيدا زائدا على اللفظ وجه آخر له وقوله هذا اذا كان المداد الى آخره جواب عن النظر الى الوجه الذي ذكر



فالتابع النور برده الوجود الاول كما ذكره الشيخ ولم يترفع للنفي لانه ما لم يأت باختياره وان عرفت ضعفه ولم يلتفت  
 الى ترتيب جهته عن النظر لوضوحه فان كان ما يستعمل على تركيبه عن الطبع متنازعا قطعاً وخارجاً بقيد الخلق عن التنازع  
 فلا يصح قوله وليس شيئاً ما ذكر من التلذذ بقدره واستقم وفيه ايضا محذور آخر هذا الكلام لا يلائم السباق والسباق  
 اما الاول فلانه قال في حيث تنازع الخوارج وفي التفسير المأثور ومحمول كما يشهد به القطر السليم الاستدلال بوقوعه  
 في التفسير على عدم كون ما ذكره كرسياً للتنازع ويرد عليه بناء على هذا الكلام للوقوع فيه لا بناء على السببية لجواز ان يذكر  
 المقام ما عني تأنيده واما الثاني فلانه قال في حيث تنازع الكلمات ولم يرد انما هو ما مره غير فصيح فان مثله وان في التفسير  
 نحو مسمى وقال في آخر ما بحث فصاحه الكلام ان كثرة التكرار وتنازع الاضافات لخرجا جانياً وتلا وتلا وتلا  
 و الاطلاجه لا فلا لها بالنصاحه كيف وقد وقع في التفسير ويرد على كونهما ايضاً بناء على هذا الكلام للوقوع فيه  
 لا بناء على السببية فالوجه الملائم للسباق والسباق مع وجود التكرار في السمع في غير ذلك و قد مر فان الاعتراض موقوف  
 على النقل عن ارباب السليم وانا لا نقل فلا وجه للاعتراض اما قوله سبحانه في الحاشية فالظاهر ان اشارته الى ما قال  
 في آخر المقدمة ان الكلام مقام متفلاً لا كس في غيره ولا يقوم مقامه كمن ذكره كمالاً لا يتكلم في المقام فلا يرد  
 فيه كما يشهد بالبين انما هو مع فصاحه حال من الضمير في قوله الى آخره قال الزوزني مع فصاحه حال من الضمير  
 لانه قال في حيث التنازع الضمير الى ان خلوصه من تنازع الكلمات في نفسه كما يكون له مناهة ثم فصيحاً ولو قال  
 خلوصه من تنازع الكلمات مع فصاحه حال من الضمير لسل لانه من الفصح بين الحال وذوها بالاجنبى ورده انصار الخبر  
 بان يستلزم ان يكون له كلام شمل على الكلام الغير الفصيح متنازعاً كما نشأ من الفصيح في حقيقة ان الحالة المعنى ومنه ليدل  
 لما ثبت في موضع قوله مع فصاحه حال من الضمير ان الكلام يكون المعنى من تنازع الكلمات الفصيح فيلزم ان يكون الكلام الفصيح  
 عن ضمير الناظر والتعقيد والمشتغل على الكلام من غير فصيح نسوا لما ثبت متنازعاً او لا فصيحاً اذ ليس تنازع الكلمات  
 الفصيحاً ما على قدر اعتبار التنازع مظهراً وما على قدر ثبوته فلان المعتمد انتفاء تنازع الكلمات الفصيح وقد مر ان غير  
 فيه ومن تنازع الكلمات الغير الفصيح في مقام التعريف بطريق الاولوية كما لا يخفى واما اذا جعل حالاً من غير خلوصه  
 خلوص الكلام الفصيح كل من كلامه من الامور الثلاثة فلا يرد عليه شيء اجمع مع عند الجمهور انما قاله قبل الجمهور ان الناس  
 اكثرهم من ان يكونوا مع اعظم ما في ان القانون المذكور يكون متنازعا قطعاً فلا يبقى لتفسيره شيء من الجمهور  
 على ما قبله مع اصلاً قلنا المادة معظم اصحاب النسخ كما برهننا من القدماء فان القانون نسختهم بالجمهور اكثر النسخ  
 من المتقدمين والمنافذين فينبغي ان لا يثبت الاوامر وانما قال في قوله مع تنازع الكلمات ايضا ولو ان الامر كان كما يكون

فانما هو مع اعظم ما في ان القانون المذكور يكون متنازعا قطعاً فلا يبقى لتفسيره شيء من الجمهور

من البيان والبيان مقتضيا لذكر من كان فيه انشاز **ايضا** ما اقتضاه الفصح المفعول به **اللائم** التام  
 للبعد والاداء المقدم على صريح المفعول فلا يجوز ان يكون قيداً وهو مقدم المقام على المفعول وارجح في تقدير  
 النون وتخييل الياء معرب كمن **جزى** بفتح عني عني بن حاتم **احل** صريح البيت الدعاء على عدي بالنبات  
 على النبات لا يجوز وقد فعل جمل خبرية معناه انما جاء به عدي في حق عدي وضرب ما هو الممل وسحقه والكلام  
 العاويان الى الصياحات كمن ان يكون على حقيقة يكون ترفيعاً بعد ان كان الكلام الصياحات تحسداً وتلفظاً وتحملاً  
 ان يرد انما ان الناس اوباشهم **ادى** الى الكيل صاعاً **اقبل** الضمير في ادى راجع الى شخص ذكر البيت  
 السابق وفي راجع الى مصعب قبل ضمير ادى راجع الى مصعب ضمير راجع الى اصحابه باعتبار كل واحد منهم والاداء  
 في بضاعه بديله والمعنى على الاول لما عصى اصحاب مصعب او اصحاب العيصان مصعباً كما في ذكر الشخص الذي كان محمداً  
 لمصعب مائة مصعب بخاء مناسبه غير زائدة ولا ناقصة يقال خذوا كل صاعاً بضاعه اي كافي احسانه عظم واسانه  
 مثلاً فان عدم مجازاته الى الآن في قوله من هؤلاء الاصحاب فلا عصبه ظفر يخصه فلما فاه بما فعله وعلى الثاني لما عصى اصحابه  
 مصعباً كافي مصعب عيصان كل من اصحابه بخاء مناسبه **جزى** بنوه ابا الفيلان **عكبه** **اعني** منها لئلا يحكم  
 عن السببية لعدم ادعاء تمويه والحق جزى بالسنة بنو الفيلان اباهم بسبب كبره وفساد معاملته معهم  
 كما تجزى ستمار وهو معار دوسى ما مر بنى الخوارج في ظاهر الكونه للشعاع بن امر القيس فلما فرغ  
 منه الفاء من اعلاه فخر مبتدأ لئلا يبنى لغيره مثله فخرت به العرب المثل فقالوا جزاء ستمار قال الشاعر  
 جزينا بنو سعد حسن فقالنا جزاء ستمار وما كان ذا ذنب كذالك العيال فان قيل لم لم يرجع الضمير في بنوه  
 الى الجزاء المدلول عليه بقوله جزى حتى يكون المعنى جزى ملاسوا الجزاء وما لا موه فان العرب تقول اربى الكلام والفصح  
 وان الحرب وتريد الملاسل الملازم وكذا الكلام في كل يلزم قوله بان يكون ضمير قوله راجعاً الى اللوم ويكون المعنى  
 القوم الذين من شأنهم اللوم فلان الاول لا يكون محتملاً بعيداً كما يشهد به اللوق السليم لا يلائم غرض الشاعر  
 فان عزمه ذم ابناء اب الغيلاء ومجربهم بعدم مراعاة حق الابوة وعدم مجازاة الاصلان بالاحسان وهذا انما يستقيم  
 اذ يرجع الضمير الى اب الغيلان وكذا الثاني فانه مع بعده ايضا لا يلائم المقصود فانه تحريف اقرانه على لومه وتوبيخهم  
 على ترك لومه ان تركوه مع قدرتهم على اللوم وهذا انما يستقيم اذ يرجع الضمير الى زهير والاولد الخال جعل الكلام  
 لا للعطف على الضمير المرفوع مع جواز لوجه الفصل رعاية الامر لعل ومعنوى اما الاول فليلايم قوله وقوله فانه جاروا واما  
 الثاني فلان العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر مدحاً سبباً للمدح الاول اياه وفيه من القصور في شأن المدح لا يخفى

من بيان على النبات

أمرأة

النور بطريق الكونه صحاح



وما مستحقه

566

كون الاطلاق اصطلاحيا لا لغويا مجز وقصورا **باب** لا كونه ترتيبا لالفاظها **باب** ترتيب الالفاظ **باب** ترتيب الالفاظ  
 ليس مخالف القانون النحوي كما هو المتبادر من الظاهر بل هو عدم المطابقة بمعنى ترتيب الالفاظ وترتيب المعاني  
 فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امورها **قال** الخليلي في الظاهر ان ذكر احوال الامور من ضعف التاليف والتعقيد  
 اللغوي يقع من ذكر الالفاظ لان التعقيد اللغوي ينشأ من مخالفة اصل اللفظ بدو ترتيبه غير عليه وكذا ضعف التاليف  
 وانت خبير بان الشارح المحرر ان اراد بهذا الكلام الدفع عليه فالظاهر انه غير تام لان ما ذكره لا يفيد عدم اغناء  
 احدهما الآخر مطلقا كما لا يخفى ولو سلم فلا يستقيم تغريح قوله فذكر ضعف التاليف لا كونه مغنيا عن ذكر التعقيد على  
 ما قبله بل يجب تيقنا فذكر احدهما لا يخفى عن ذكر الآخر وان اراد بهذا الكلام الدفع على غيره مما **قال** انه ذكر ضعف  
 التاليف بغير ذكر التعقيد فلا شاق فيه فالوجه في رد كلام الخليلي ان يقال لا يخفى ذكر احدهما في الآخر  
 لان التعقيد اللغوي عبارة عن كون الكلام فيه ظاهرا المعنى والدلالة على المراد بسبب مخالفة الاصل والراجح سواء  
 كان ذكر موافقا للقانون النحوي ولا والضعف عبارة عن كون التاليف الظاهر على خلاف القانون المشهور بين الجمهور  
 سواء كان موجبا للصعوبة فلهذا لم يرد الا لا يفكر بينهما عموم وخصوص من وجه لا اجتماعهما في ما يكون الخلل فيه من الانتقال  
 بسبب اجتماع امرين مخالف للقانون النحوي وتحقق الضعف بدو ترتيب التعقيد فبالاذا ان التاليف على خلاف القانون المذكور  
 مع ظهور الدلالة على انه لا يكتفى بمصاحباتها وقرائن شارفا وتحقق التعقيد بدو ترتيب الضعف فبالاذا ان التاليف  
 الخلل بسبب اجتماع امرين موجود جارية على القانون المذكور كذا البيت قوله ويجوز ان يكون التعقيد حاصل بغير مخالفة  
 نوطية كما يبان من قوله فذكر التقديم شايح الاستعمال لكنه اوجبت في التعقيد وهو ثقل في الوجود في حيث  
**قال** ولا خلاف في تقديم المستثنى على المستثنى منه وهو محتمل اذ قوله المحذون بلا خلاف منهم **ولما** الوجهين وجه قلفا  
 في المعنى **تفوهة** **قال** لان المراد من ان يمانا احد وجهي بقاءه والوجهان بغيره ان يمانا ان يكون الممانا له حيا يمانا بالعلم  
 فاما المقارن بمعنى الممانا ومما في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود الممانا له عدمه وينفق الى ان يقال هذا السلب بناء على علم  
 المحكوم عليه وكفى بهذا قلنا فالعلم ما اقتضاه ان كان وهو ان مثل اسم ما ذكره الناس خبره وجهي بقاءه بغيره من مثلي في بغير  
 في سبب التعقيد شئ آخر وهو الفصل بين البدر منه وهو مثله والبدر وهو وجهي بقاءه فانه بول الكلام لا من قاربا  
 في الغضا يدنو مثله والبدر هو وجهي بقاءه صاحب الفصل رجلا صالحا بل لا من غلامه في زيد رايته غلامه رجلا صالحا  
**قال** الخليلي في انتقال الالفاظ **قال** في انتقال الالفاظ من الكلام الى الكلام في انتقال الالفاظ من الكلام الى الكلام في انتقال الالفاظ  
 في انتقال الالفاظ من الكلام الى الكلام في انتقال الالفاظ من الكلام الى الكلام في انتقال الالفاظ من الكلام الى الكلام في انتقال الالفاظ

خطه و در این خط به خط اول از کتب معتبره که در این کتاب است







والتخلص من التبع ولا يخفى ان عدم طلب الفراق الآن وطلبه الاستقبال الاجر الوصال امر لا يخفى لان الجوهر من حيث هو  
 مبرور بغض النظر الى المكان فلا يكون مطلوباً الا لغرض صحيح بخلاف عدم طلب البقاء الآن وطلبه في الاستقبال الاجر الوصال  
 البقاء والخبر ينبغي ان يكون شعاعاً للكل في المحجور وداره غير متغير عن في حال من الاحوال وزمان من الزمان فلا يلزم  
 ان يقول لا اطلب الآن البقاء واطلبه المستقبل وان كان لا جبراً لروى في الاول في نظر البلغاء من علم الخطايا والخطيئة  
 ما فيه من التعلق والتعسف قبل ان ياولا فلان كلا من الزمان والاخرة انما ياتي بما هو مقتضى المطالب في الواقع لا بما يظهر  
 مطلوبه وليس وانما نأينا فلان اسناد النظر الى اليوم من بعض النظر اعتد بها بان من عاينة الشعرا انهم يتعدون طلبه  
 يكون مطلوبهم خلافاً لنظره كما صح به ابو الحسن الباقري حيث قال لو كنتم تمنيت الفراق مغالطاً واحتلت في استنار  
 غرس وداوى وطعت مناه الوصال لانا بنى الامور على خلاف مرادى فان كان الشاع من النظر المستطير في المنوادر  
 والغراب يكون الحق الذي افاضه القادر صحيحاً فلا ينبغي ان يخرم بكونه تكلفاً وتعسفاً وانما لنا فلان النظام ليس  
 التي في ساطع المستقبل ومعتبره ايضا تسلياً في وجوده علامه المستقبل دون قوله ليجزى فارقاً الى حال ما فيه  
 علامه المستقبل ولا ينبغي ذكره اركونه واركانه المستقبل كما لا علامه فيه خروج عن القافض ولو سلم انه يوجد التاكيد  
 والعطف على مجموع ساطع فغاية ما لم من ذكره في التكميل في علامه المستقبل ولا ينبغي ذكره اركونه الى الان المقارن  
 مشترك بينهما على الاصح واركونه احد معنيين مشتركين بلا قرينة غير جازية فان قيل اريد بتسليم الاستمرار التجدد والمتناول  
 للحال ايضا فديده المضارع كالمضارع وادى بقوله ليجزى المستقبل في سقيم ما ذكره وقلنا كذا هذا تكلفاً وتعسفاً  
 قوله اطلبه وزنه ايسر من طاريطه وقوله تعسفاً تميزه عن النسب وضمير او ظنها وعصها ولا جلا لنفسه هذا  
 هو المفهوم من دلائل الامجاز حيث قال فيه فان قبل ان ياولا ان يقول ان اليوم اخرج غصص الفراق والجل نفسي  
 على برة واحتمل ما يود بئى اليه من حزن فيفيض الاموع من عينه ويسكبها لكن انسبب بذكر الى وصل يدوم  
 ومرة تنصير حكاية في بعد كبر الحزن اصلاً ولا تغرق عينى البكاء وتصير في ان تربي بالية ابد الحزن والى  
 لا يكون لهما مع فان ذكره لا يستقيم ولا يستقيم لانه يوقع في التناقض وجعل لانه قال احتمل البكاء لهذا الفراق  
 عاجلاً لا حيرة في الاجر يدوام الوصل وانها السورة صوت ما يبريد من عينه ان تبكي ثم لا تبكي لانا خلفت جالسة  
 لاما فيها وذكر من التناقض والاضطراب بحيث لا ينجح التحليل فيه من عبادته وانما قال هو المفهوم من انه مصرح به  
 لان الكلام لم يسبق له بل تحقيق التعقيد في ليجزى وانما وقع ذكره بالمتطاول قوله وعلى هذا وعلى تقدير ليرى  
 بطلب الفراق لو طين النفس لانا بركوبه حقيقة الطلب وكنت ان يكون ذكره فوق الواحد في الزود في شائنا

التي غره

ولا ينبغي

لم يبق

في الظاهر والواقع ان سائر الامور قد تغيرت

في قوله ليجزى

وهو التكرار

وهو ان تكرر اللفظ ذكره فانما لا يكرر كونه لا يحصل بذكره ثالثاً وذكره لان التكرار لما كان في الشئ مرة بعد اخرى لم يحصل  
 بذكره ثالثاً كونه بمراتب ما يحصل بتعدده وهو لا ينفق كونه فرداً الشارح بان المراد بكثرة مقابل الوحدة ولا تكرار  
 يحصل بذكره لثباته لانه في حقه كونه ضرورة وعنده وجه وجبه مغف عن ان يتكلم وقال ان الثاني تكرار النسب الاول  
 والثالث النسب الثاني والاول الاول بالنسبة الثاني والثالث الثالث وهو شدة تحذو العرس المتبادر من ظاهر  
 ان يكون السبع حقيقته في ذكره ويؤيد قول الجوهري سبج العرس خبريه وهو فرس سابع لكن المفهوم من قوله لانا بخبري  
 في الماء ان يكون مجازاً فيه من قبيل الاستعانة التبعية وهذا هو الحق لقول العلامة في الكساس ومن الجواز فرس سابع  
 وسبج وجب سابع كسبج ولا ينافيه قول الجوهري لانه لا يفرق بين الحقيقه والجواز ولقد اختلفنا في اسناد الاستعداد  
 في الفقرة الى سبج كما لا يخفى على من له ذوق **والضماير كلها سبج** انما باعتبار السبج ضد للفرس المحذوفه  
 وهي من المؤنثات الساميه كسبج من الصبيح الى سنوي فيها المذكور المؤنث **او من ارض ذات** رمل مستوية لا يثبت  
 شيئاً الى قوله ومن ارض ذات حجارة **قد قال** انما في الخبر منها الجوهري في موضعين الاول تفسيره ما قال  
 ومن ارض ذات رمل مستوية وقد قال الجوهري الجرح بالسكون وهي رمله مستوية لا يثبت شيئاً كذا  
 الجرح وانما تفسيره لانه قال ومن ارض ذات حجارة وقد قال الجوهري الجرح الجرح المستوي في التوهم وكذا قال  
 موضع فيه حجارة فاقول وبانه التوفيق الجواب عن الاول ان الشارح اخبر قد فتح منها العلامة حيث قال في الكساس  
 بنينا ما لا يجمع وبالجملة وازلوا بالاجاب ومن ارض ذات حجارة يعلمون من وعن الثاني ان مراد ان يقول ومن ارض  
 ذات حجارة ليس ان المعنى اللغوي فانه لما ترجم عنده جرحاً على الارض ذات رمل ولم يصح اضافاً بهذا المعنى الى اعظم  
 الجوامد في الخطاب يشهد به الذوق السليم اضطراباً على حمل الجرح على الجرح لانه لا يستقيم المعنى **يقال** فلان  
 براء متى وسمي اي حيث رآه واستمع قوله كذا في الصحاح **قال** في المختصر بعد ما نقل الكلام الصحاح فظهر ان ما نقل  
 ان معناه انتب بوضع ترب من منه سماء وتسميعه كلاماً وفساد ذلك ما يشهد به العقل والنقل من الكلام واركه  
 بالتأثير الزود في افساد قوله فكلوا في الكلام الصحاح واما عقلاً فلانه لا معنى لتقليل طلب الكلام من المتكلم كونه  
 بحيث يرى الخطاب ويسمى لانه اذا لم يصح ان يقال عرض لفلان حاجتك وتكلم في مقصودك فانكر براءه وسمي قوله  
 بل الصحاح ان يقال فانه يركب ويسمى حركته فلا يفسد قوله ولا يضر بغيره كذا السماع لكن يريد عليه انما يكون كذا  
 اذ كان مقصود الشاع من التوبيخ على السمع السمع الصوت اما اذ كان اثار النشاط والشوق الى البلا ليرتفع عن مشاهدته  
 الاوراد وما اوجه الغرام عليها من تلاق الاوراد فلا لانا كذا من كثرة التكرار وتناج الاضافات الى قوله **هذا هو الكلام**

يشاء

اولاً ان في الجسيمه















تحويلات الالوان وكذا تحويلها من التوابع او شرط او مفعول  
او ليس المفعول من الالوان كونه كونه  
بالتوابع المتكررات وباداة العنصر

واحد الاحوال المنقضية لها فاجب قبل الشروع في المسائل الى ضبط تلك المنقضية والخصيصيات ينضبط الموضوع فيضبط العلم  
فان تباين العلوم بحسب تباين الموضوعات وتباين الموضوعات المشترك بين العلوم بالذات انما هو بالخصيات والاعتبارات  
الاطلاق الحكم والتعلق الى الحق اي المقام الذي يكسبه اطلاق الحكم والاطلاق تعلق الفعل بالمفعول ونحوه والاطلاق المنزلي  
او الاطلاق المنزلي متعلقان بالمسند من المفعول ونحوه ببيان مقام تقييد وادعاء كروا نوع التاكيد من التكرير والام  
الاتداء وان والتمس ولاه ونون التاكيد وادعاء قصر والنظر والتعلق كونه تقييد بمؤكد وادعاء قصر ونحوه  
وحال المنزلي كونه تقييد بمؤكد ونحوه والمنزلي كونه تقييد بمؤكد وادعاء قصر ونحوه ونحوه ونحوه  
لغيره تقييد يوجب الى واحد ما ذكره لا يطرئ الفتح والفتح لا يجرى اليه في قوله انهم والاطلاق منسب الى احوال  
الاعتداء ونحوه فاحال متعلقات الفعل وقوة ظلاله مشير الى القصر والبلد الى باء الابواب ولذا قال في هذا المعنى قوله مقام  
للمن التكرير الى آخره فان قيل كونه مقام للمدركات مبان المقام خلاف للمدركات فيبقى ان يكون مقام التكرير مباناً  
للمقام خلاف الاطلاق والتقديم والذكر كما انه مبان المقام خلاف التكرير وكذا الحال في باء قلنا غير ذلك راجع الى المميزين  
بامور مرتبه وظاهر ان المتبادر الى فهم كونه من سبب هذه العبارات ان مقام التكرير مبان مقام خلافه ومقام الاطلاق مبان  
مقام خلافه الى غير ذلك من اوضاع العلم فلا يصح الالهام او قد اشار الى ان في المنهاج الى تفاوت مقام الالهام والاطلاق  
بقوله والحكم من حيث ابيه الكلام مقام الالهام ان كونه الكلام ونماياتها وانقطاعها وانتهائها مراتب مختلفة لها  
مقامات متفاوتة فمن مقام تقييد قدر من الالهام واخذوا جزء وجزء وقد ذكرنا الالهام في آخره اكثر واكثر وكذا انقطاع  
الكلام على حله مفردة مقام ولا يتطابق مع جملة اخره او اكثر وانقطاعه بعد مقام آخر والمقصود من بيان مرتبة صاحب المنهاج  
هنا الاشارة الى اختلافه وان من الشرح من فني ذكر عليه كذا ذكره غيره قوله كونه تبيين اشارة الى التفاوت وفي مراتبها  
انما شاعرت كونه تبيين من لو كانا حقيقيين لا خصة مرتبة كل منهما في واحد المساوات وكذا خطاب الذي في خطاب  
الغنى بالآخر وجه ايراد في تفسير تفاوت المقامات ان خطاب الذي في حال تفضي الاعتبارات اللطيفة والمعلنة الخفية  
وتكرار الاعتبارات والمعلنة مقتضاها والكلام المنطوق على المطابق مقتضاها وكذا خطاب الغنى في حال تفضي ترك الاعتبارات  
والمعلنة وذكر التكرير مقتضاها والكلام الذي تركت فيه مطابق له اذا سمعنا مع آخره بلين من مع زائد على السمع  
المأدود لهذا بعد هذا الكلام بلين مع غيره الخواص والذات بالظاهر فاذا نظرنا لاختلاف بين الالهام في ظاهره تفاوت بين المقامات  
لانها مما بالذات على كسب وانما اعتبر الشرح مقابله الغنى ومقابل الذي وهو البليد حيث قال في كمال الاسرار  
ان يذكر مع الغنى الفطن ولم يقل وكان لا نسب يذكر مع الذي البليد لان المقصود بيان حال المحال والمكاتب

من احوال المقامات  
بكل من عبارة الباب  
من ابواب فن المقامات

تكملة

تأخر الاختلاف في المقام  
مع التكرير في المعنى  
مغريب

من المحلات الغريبة  
في أصل المعنى بالظن

تفسير

الاختلاف في المقامات  
على طرف متقابل

لا جمل

تفسير

في

حال النظم والعبارة على ما يغيره قوله لتصور ما يريد من الغير بخلاف ذلك اذا اختصص له بالمخالطة فغير حال  
والكل من مع صاحبها مقام **اربع** متعلق بالظن الواقع خبر مقدم على المحل او مضاف مفعول في لوضع المحل  
والمحال المحل وكعت في الكلام مع كلمة ذكرت مع ما قاما له من كلمة اخرى كذا قال الشاعر في شرح المنهاج  
اي مع كلمة اخرى صوبت معها **اربع** متعلقا بعبارة في نسخ هذا الكتاب في المنهاج مع كلمة اخرى مصاحبه لها  
ولعل وجه العدول الى الظاهر ان مع ما قام مقام الفاعل لصوبت فان صوبت بنعت بنفسه متعلق مع الفعل  
المجهول في السند الى الجار والمجرور ولم يقع استناد على الضمير ويمكن توجيهها بان مع ما ظفر في سنن وقع حالا لا مفعول فيكون  
او الثاني في صوبت حسنتا ويؤيد المعنى الذي نقلناه من الشرح وانما قال ليس مع ما يشار الى ذلك لصاحبه في أصل المعنى  
ولم يقل مع غير ما مطلقا لفرادة صورة التكرير واضحا الى اليقين وانما حال ما سواها منها فان قيل قد فهم من قوله  
فمقام كل الى آخره ان لكل مقام مع صاحبها مقام فاما الفاعل في التكرير فقلنا ذكر بيان لما يفيد الخواص والذات بالظاهر  
ومذا بيان لما يفيد بالوضع فلا تكرار وان اردت زيادة تحقيق لهذا لقوله وكذا خطاب الذي في خطاب الغنى في خطاب  
لما يتلى عليه فاقول وباء التوفيق لا بد ان لا من معرفة مقومين الاول ان ما يفيد المقصود للبلين فسان قسمين  
بجوده لا لاات وضعه ونظم خرج الالهام من حكم النعت والعلم الذي يفيد الاشارة عن الخطأ فيه هو علم الحق وقسمين  
لا يجد ما بل خصوصيات وكيفية لا مدخر في الوضع المفردات لا لتقديم والتأخير والحذف ونحو ذلك العلم الذي  
يفيد الاشارة عن الخطأ فيه هو علم المعاني والمباحث المتعلقة بالنفس الاول ان وقعت في هذا العلم فانما هو من كمال  
الصناعة على ما بينا لبعض مباحث حقوق الشرط والاشهاد بالثابت ان علم المعاني بليد سوى ما ذكرنا من معرفة ما ينظر  
بالتركيب الحسنان وعدمه فان التركيب المفيد لخاصية قد يستحسن من استحسن مقام فيعمل على ان يقصد به ولا حسن  
من آخره في ذكر المقام لسوء ظن به فلا يحل على قصده على صدقها في انفاقا وان تقييد الواقع وكذا استحسن مقام  
المخاطب فيجعل مستملا على ما ولا يستحسن فيه لا فردونه فلا يجعل كذا ذكره وقد اشار الى صاحب المنهاج في تعرضه لمعلمه بقوله  
وما يصلح من الحسنان وغيره وقصر به في موضع آخر حيث قال ومن منمنات البلاغة ما قد سبق لي من ان نظم  
اللام انما استحسن من بليغ لا يمنع لئلا يستحسن من غير البليغ وان اخذ المقام بلابد في الكلام من انطباع له على اللبكي  
يساق ومن صاحب عارف سمحات الحسن لا يخطاها ولا يدع ذكر من اذن لاختلافات الكلام موضوعه فظهر الخواص  
ان كلام المنكلم والمخاطب درجات متفاوتة فما استحسن الكلام في مقام من بليغ فيعمل على قابلية والاستحسن مثله  
في ذكر المقام من آخره ونفي البلاغة فلا يحل عليه بل يخطاها بسبب حاله في التوبة عنها اذا تهدت ثمانا المقدمتان

هذا هو المقام الذي  
يكون فيه التكرير  
والاختلاف في المقامات

هذا هو المقام الذي  
يكون فيه التكرير  
والاختلاف في المقامات

حال النظم



فان لم ان قوله وكذا اخطأ بالذكي مع خطاب القبي ثارة الى الاستحسان وعدمه وقوله والكل مع صاحبها مقام اشار الى القسم  
الاول مما يفيد المقصود للبلوغ ولما كان الاستحسان وعدمه مما لا يكتسب الا بعلم المعاني ولان في الاعتبار متافوا عن الجواهر  
ولم يكن القسم الاول مما يكتسب بل بعلم القبول وانما يذكر فيه بالاسطر او ارد في المقامات المتباينة بقوله وكذا اخطأ بالذكي  
مع خطاب القبي اذ القسم الاول من الجمل مع تغيير السلوب هذا ما تيسر في تحقيق المقام وتوضيح المقام بعلم الحكماء  
وهو بالادنى الى السواء السبيل وهو صبي ونحو الوكيل قوله اذا الماد بالصاحبه الحكم الحقيقي او ما حكمها  
جوابا على قوله ومع الجملة الاسمية الى اخوه بان لا يكتسب قوله والكل مع صاحبها مقام لان الماد بالصاحبه  
الحكم والجملة ليست كقوله هكذا اخطأ ان يتصور هذا المقام يعني ان لا يتصور اخطأ الى حيث ان كل الحكم مع صاحبها  
في الكلام عام كما ذكرته تناقض الحكم استبان منه ان كل مع اخطأ غير متساوية لها في سطر مع تقدير مسجودا لنسبة الجملي  
ولا في تصور الزواني في ان معناه لم يقتصر معني الحال على ما قد مشاه به بالكل مع صاحبها مقتضى الحال فان  
مقتضى الحال قد يكون ذكر الكلمة المعروفة قبل هذه الكلمة او بعدا وقد يكون ذكر الكلمة المنكته قبل هذه او بعدا الى غير ذلك  
وهذا الكلام بعينه ما مر وغيره فان فساد كل منهما مما لا يخفى على ذي سعة **الارضاء** شأن الكلام في القولين مطابقة  
للاعتبار المتكسر اخطأ بعد **الارضاء** على كل من المقدمتين شيء اما على الاول فلان ارتقاء شأن الكلام في  
بعضه ذاته والقبول يعني بالنظر الى المطابقة هو بربان المطابقة للاعتبار المتكسر وكما لا ينفك المطابقة وانما است  
بنفس المطابقة فانما هو اصل الارتقاء ولا اقل في الارتقاء ارتقاء شأن الكلام في باب الحس والقول اخطأ في ذكر  
حس معناه المقام ما يليق به ان كان قد ذكر ان حسن اكثر وان لا ينقص لان اقله واما على الثاني فلان  
الاخطأ في الحس جيب اصل الحس اذا اتفق المطابقة اتفق الحس عليه فلا يستقيم ان الاخطأ في الحس بعد المطابقة  
والجواب عنها ان الفصاحة عند الله معتبرة في البلاغة كما عرفنا خلافا لصاحب الفتح كما سباني ولا شك ان الكلام الفصيح  
قسطا ذاتيا في الجملة سواء طابق الاعتبار المتكسر او لا فمعنى او لا يكون انما يتبع المطابقة اصل الحس بناء على انه  
نائب الفصاحة والمطابقة تفيد الارتقاء فيه ومعنى ثانيا انتفاء الحس عليه بانتفاء المطابقة بناء على بناء اصل الحس  
بالفصاحة وقول ان **الارضاء** واداروا الكلام الكلام الفصيح الى آخره لا يخلو عن الإشارة الى ما ذكرناه واما قوله  
في غير الفتح وما ذكرنا فانه لا حاجة الى ان يجعل الاخطأ بعد عدمه كغيره بل لا حاجة في النظر الى مختار صاحب الفتح  
والمراد بالاعتبار المتكسر الامر الذي اعتبره المتكسر الى آخره **الارضاء** ان المصدر منها معنى المفعول او كذا لان  
الاعتبار المتكسر سباني هو مقتضى الحال في مطابقة الكلام له اما مثله عليه او اندر آية تحت اندراج الجواب في كل على اختلاف

الارضاء كما سباني حقيقة لشيء انه وعلى التقديرين لا وجه لعله على المعنى المصدر في السيف الطبيعة تعالى شاع سباني  
وبلغ سباني ان لم يقصر الشعور والبلاغة من القوانين بل بالطبيعة **الارضاء** باعتبار هذا الامر في المعنى او لا وبالزات في اللفظ  
لانا وبالعرض **الارضاء** ان النظر الى هذا الامر ومراعاة حاله يكون او لا كسب ثم يعرض على اللفظ لانا بعرض او لا على  
المعنى ثم يعرض على اللفظ مثلا اذا كان المقام معلوم من المسند اليه فالبلوغ بلا حظ او لا الاخر اذ من العيب بناء على  
الظاهر او تحصيل العود الى القول ليدل على وجود كثر من كثر المسند اليه وكذا اذا كان المقام مقام اشارة فانه يلاحظ  
او لا كونه الاصل او الاحتياط للضعف التثنية على القرينة او نحو ذلك من كثر المسند اليه وعلى هذا فيمكن الجواب  
فانزع ما قبله في اللفظ والابتداء من التبيين الرجوع الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق  
يعتبر لانه المعنى وتاثير اللفظ فقد سباني **الارضاء** يعبر لفظ الفتح ويستعمل لهذا في تحقيق **الارضاء** ان يكون  
مقتضى الحال هو التاكيد والاطلاق والتعريف واما لادب بيان التحقيق ما ذكره في غير علم المعاني  
ان مقتضى الحال عند التحقيق الكلام موكد **الارضاء** لان اضافة المصدر في هذا المحل قد يترتب موضوعا للمعنى  
المضاف الى المعنى من صيغة العزم والعموم في هذا المقام تنزيم الحرف فانه اذا كان الحرف في حال القيا لا يصح  
ان يكون حرف في غير تلك الحال واللام يمكن الحرف في غير تلك الحال لا متناه وجود ضرب واحد بالشخص والكن  
وكذا ما نحن فيه فان كل ارتقاء اذا كان حاصله حسب المطابقة لا يمكن حصول ارتقاء بدون الارتقاء بعد الحصول  
لشيء واحد بالشخص **الارضاء** فمما يكون المراد بالاعتبار المتكسر مقتضى الحال او احد او الا بطلان احد الحرفين او كلاهما  
الحاد بالحرفين قوله ليس ثمة الامطابقة للاعتبار المتكسر ليس ثمة الامطابقة لمقتضى الحال وبطلانها على تقدير  
البناء بين الاعتبار المتكسر ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احداهما على تقدير العموم مطلقا او بطلان الحرف  
في الاخص وجه النظر ان الحرف في الاعم من وجه او مطلقا لا يوجب تنافرا جميع الافراد في بطلان الحرفين او الحرف  
في الاخص مثلا قولنا ما في الدار الا لا يطق وما في الا الحيوان صاوي مع ان قولنا ما في الا الحيوان حصر الاعم  
الاخر وكذا قولنا ما في الدار الا الانسان وما في الا الحيوان صاوي مع ان قولنا ما في الا الحيوان حصر الاعم  
قيل وايضا على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم المساواة في الصدق بين المقضي والاعتبار المتكسر بل يلزم المطابقة  
الاتحاد في المفهوم وليس يلزم ورود الفاضل المحشي بان تفريع قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المتكسر على ما تقدم  
وجعله نتيجة لاستلزام دعوى الاتحاد في المفهوم وان مثل هذا التركيب ليس صريحا في الاتحاد فهو كذا  
واعلم ان تحقيق التساوي بينهما موقوف على صدق مرجعين كليتين احدهما لاعتبار متكسر مقتضى الحال وانما بينهما

التعريف



كل من فضل الحال اعتبارا على ما تقره حقيقة المساواة وانبات لهما ايضا موقوف على صدق موجبين للجنس  
 فلا بد من ارجح مقدمات فنقول قوله وانما شأن الكلام الفصيح في الحسن بقوله مطابقة للاعتبار المتكبر  
 موجبين للجنس احدهما قولنا لهما من رفع مطابقة شأن الكلام الفصيح اعتبارا لثبات لازم من اضافته المصدر  
 المفيدة للعموم توضيح انكر قد عرفت اذ ما مع قولنا ارتفاع شأن الكلام الى آخره لارتفاع شأن الكلام الفصيح  
 حاصل مطابقة للاعتبار المناسب وهذا مستلزم صدق قولنا لهما من رفع مطابقة شأن الكلام الفصيح اعتبارا  
 لثبات لازم لمصادق الاول صدق الثاني والاصل في تقييده وهو قولنا ليس بغير ما يرتفع مطابقة شأن الكلام  
 الفصيح اعتبارا على ما مستلزم وجود الارتفاع بدون المطابقة لثبات لارتفاع شأن الكلام الفصيح حاصل  
 مطابقة للاعتبار المتكبر الثاني قولنا لهما اعتبارا على ما يرتفع مطابقة شأن الكلام الفصيح المستفاد من الياسينية  
 المستلزم السبب القريب السبب توضيح انكر قد عرفت ان المنادى الى الذم مما يستعمل فيه ابا السبب القريب  
 فيكون المطابقة للاعتبار المتكبر سببا قريبا للارتفاع والسبب القريب مستلزم سببه فيلزم صدق قولنا لمطابقة  
 للاعتبار المتكبر مستلزم الارتفاع المستلزم لصدق قولنا لهما اعتبارا على ما يرتفع مطابقة شأن الكلام الفصيح  
 ثم ان تعزيب البلاغة ابلغ مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال مع ملاحظة مقدمه صادقة مسلمة وهي ان ارتفاع  
 شأن الكلام انما هو سبب بلاغة لا غير مستلزم موجبين للجنس الآخرين الاول باطراحي وهو قولنا لمطابقة  
 الحال يرتفع مطابقة شأن الكلام الفصيح والثاني بانما كان من قولنا لهما من رفع مطابقة شأن الكلام الفصيح  
 مقتضى الحال فحصل ارجح موجبات لطيات احدها لاعتبارا على ما يرتفع مطابقة شأن الكلام الفصيح والثاني  
 لهما يرتفع مطابقة شأن الكلام الفصيح مقتضى الحال والثالث لمقتضى الحال يرتفع مطابقة شأن الكلام  
 الفصيح والرابع لهما يرتفع مطابقة شأن الكلام الفصيح اعتبارا لثبات لازم من اضافته المصدر  
 مقتضى الحال والاخران نتيجان لمقتضى الحال اعتبارا على ما مستلزم المساواة وهو المطابقة وهذا ابلغ تطبيق  
 الكلام لمقتضى الحال هو الذي سمي الشيخ باسم النظم حيث يقول في آخره **التوفيق يطلبه معاني الفخا الامام المستفاد**  
 منها والوجوه المعلومة في المعاني الوضعية لا الفاظ صريح به الشيخ في دليل الاجاز والاضطرار الى بقاء الكلام  
 مقتضيات الاحوال المعنى ان النظم هو رعاية القوام النحوية فيما بين الكلم والعمل بمقتضاها لا مطلقا بل بحسب  
 مقتضيات الاحوال فظهر ان التطبيق هو التوفيق قوله من ان يكون ومن ان لا يكون ظن مستقر والمفهوم فيما لا يرتفع  
 وايراد بين ان يكون ومن ان لا يكون قوله ومن تعرض لها سبب المعاني والاضطرار مؤيد للتوفيق الذي ذكرنا قولنا

في بحث فصاحة المثل  
 في جواب السائل  
 على التعريف

وكذا ليس  
 مستلزم

واعتبار هذا الامر في المعنى او لا وبالذات **على ما ذكرنا الكشاف في قوله الى آخره** فان صاحب الكشاف  
 في تفسير قوله قبل ما تشكرون ان تشكروه كثيرا قليلا وما مزيدت للتأكيد فعل هذا يكون قول السائل على  
 ما ذكر من ربطا بقوله وما للتأكيد من الكثرة والعامل ما يلزم لامع ما قبله اي قوله نصب على الظرف لان قليلا نصب  
 على انه صفة لمصدر منصوب قوله ان في كبر من الاحيان تفسير لقول المصنف وكثيرا **وفي هذا الشأن الى رفع**  
**النفاق** **هذا الشأن الى السبع** من قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ الى آخره والابحى منسوب الى الالحام  
 وهو الذي لا ينصح وان كان من العرب والمآد بالقروى اهل الحضر وبالبدوي اهل البادية وانما حمل النقصان  
 في وجه التوفيق على معنى البلاغة لان الفصاحة بغير ذلك لم يكن راجعة الى نفس اللفظ اتفاقا قوله ولا ترفع في جودها  
 الى نفس اللفظ اشارة الى المنشأ بل انما اللفظ اتفاقا لان الموضوع في نفسه كذا **هو الذي يدل**  
 بلفظه على معناه النفوي ثم تجر لذكر المعنى دلالة ثابته على المعنى المقصود **ارتفع بالمعنى المقصود اصل المعنى**  
 الذي يريد المثل اياه او نفيه وهو الذي يستوي في قصور ابتداء البليغ وغيره مثلا اذا قلت لم تكن هذا الوجه  
 شمس زارنا الا وجه ليس فيه حياء تدل انت بالانفاة الموضوع على معانيها النفوية ثم تجر لتكر المعاني  
 دلالة ثابته على معنى آخر وهو انبات الحسن لوجه المدح والاطلاق المعنى المقصود عليه كونه الاصل في القصص فان قلت  
 دلالة الانفاة على المعاني الاول وضعيه بذكره واماد دلالة المعاني الاول على التوافيق في اية الالات في ذلك دلالة  
 عقلية صريحة بالامام في نهاية الاجاز والشيخ في دليل الاجاز ولما عرفت من ان هناك الفاظ مركبة  
 من الحروف المسموعة ومعاني اول مدلوله لتكر الالفاظ ابتداء ومعاني ثواني مدلوله لتكر المعاني ولما كان  
 منها امرا باح هو المسمى باسم النظم حقيقة وهو ترتيب المعاني الاول في النفس على الاغراض ثم ترتيب الالفاظ  
 في النطق على طبقها اضراب انما يقول بذكر ترتيبها في النفس على عطف الخواص والمزايا والكيفيات  
 على النظم والصور فير عليه ان الخواص كما عرفت سابقا عبارة عن الامور المستفاد من الترتيب لا الموضوع  
 لاجود الواقع والمزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصات المفيدة لتكر الخواص فالتحقيق يقتضي ان يكون  
 من امور سنة الفاظ مجردة وانما تستعمل على الخصوصيات ومعاني وضعيه مجردة ومعاني وضعيه مدلوله  
 لتكر الالفاظ المستعمل عليها ومعاني ثوان مدلوله لتكر المعاني وقوام مستفاد من تكرار الخصوصات فالاولى  
 ليست موضوعه بالبلاغة كما انها ليست منشأها والثانية موضوعها وان لم يكن منشأها لها والثالثة ساقطة  
 من درجة الاعتبار وانما الالفاظ الدالة عليها بمنزلة اصوات الحيوانات في نظر ارباب هذا الفن ولما كانت



معتبرة في نظر النحاة والرابعة منها، للبلغة وإن لم توصف بها وأما قول النحاة في حيث ثبتت أنها من صفات  
 الالفاظ والمعلم يربطها بتلك المعاني الأولى فمعناها أنها من الصفات الراجعة إليها لا أنها موصوفة بها حقيقة بقرينة  
 كسابق من قول ان الفصاحه صفه راجعه الى المعنى وقوله بان الصفات من الاوصاف الراجعة إليها ان المعاني  
 الاولى والى سائر قطعه عن درجه الاعتبار بعد ذلك في مسكنه حتى اذا دل عليها ابتداء بالفاظ وضعها بانها  
 كانت ايضا منزلة اصوات الحيوانات والاسكنه هي التي كانت التي لا يربطها بتفاوت مراتبها وقصر  
 البلغة اياها بتفاوت درجاتهم هذا وقد بقي منها كثير وهو ان ما ذكره منها من كون النظم ترتيب المعاني  
 الاولى في النفس ليس من كون النظم توحي معنى الخوف بما بين الكلم فان صرح في كون من موصوفات اللفظ  
 فليتنا مرسوما في غير ما اذا ربطت ان هذا الموضوع نفكر **ولست انا احمل كلامه على هذا** لما ورد على قوله  
 في حيث ثبتت أنها من صفات الالفاظ او المعاني يربطها بتلك المعاني الاولى ان اللفظ المعاني الاولى من اطلاق  
 المعاني ظاهري واما ان اطلاق الالفاظ فلا مخالفة بينهما فكيف يحمل كلام الشيخ عليه دفعه بال لا يحمل كلامه  
 على خلاف مراده بل على حقيقته هو الذي يصح به مراد من حملنا ان قال في ذلك لا بد من الاجازة كانت المعاني انما تبين  
 بالالفاظ وكان السبيل للترتيب بالاجماع فحملنا الى ان يعكس ما صنع في ترتيبها بفكره الالفاظ في اللفظ فخرها  
 فكنوا ان ترتيب المعاني بتسبب الالفاظ ثم بالالفاظ فيكون ترتيبها في اللفظ واللفظ ما بالان فيكون  
 وكشف عن المراد كقولهم لفظ ممكن يربدون انه موافقه معناه ومع ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطين فيه  
 ولفظ قلناب يربدون انه من اجل ان معناه غير موافق لما يليه كالحاصل في مكان لا يصلح له فهو لا يستطيع الطمانينة  
 فيه الى ما يرام في صف اللفظ ما يعلم انه مستعار له من معناه وانهم تخلوه اياه بسبب مضمونه ومؤداه يربدون  
 يطلعون الالفاظ على ترتيب المعاني بطريق الترتيبين الاول الى اطلاق ترتيب الالفاظ على ترتيب المعاني وانما اطلاق  
 الالفاظ فيكون ترتيب المعاني والعلاقة في الصور بين الحلو والحبيبة بذا اطلاق اللفظ على المعاني الاولى  
 هذا الطريق يكون الترتيب لا الخفي بهذا يظهر للعلاقة لما قويت بين الالفاظ وما يحدث فيها وبين المعاني  
 وما يحدث فيها لم يتماشوا عن اطلاق الاول على الثاني واستعمال ما وضع لادبها في اللفظ ويختار كثير من الشبه الكيفية  
 عن الاطلاقات البينات على المسامحات مدا وقد بقي من بيان الشيخ عن الاول ان الكناية كالحقيقة فيتم لجاز  
 لا اجتماعه فان فكيف يصح قوله يجوزوا فكنوا والثاني ان مقصده بقوله لم يتبعوا ذكره الوصف واللفظ ما بالان  
 الغرض وكشف عن المراد ببيان قرينة الجواز ان اطلاق اللفظ واللفظ المعاني الاولى فيجب ان يربطها باللفظ فقولهم لفظ ممكن ولفظ

ان شئت

قلن المعنى

فان التمكن والاضطرار  
 لا يمكن الاضطرار للمعنى  
 دون اللفظ

قلن المعنى بما يمكن قوله في الاول يربدون انه موافقه معناه ومع ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح فقولنا في الثاني  
 يربدون انه من اجل ان معناه الى آخره يراد ان على اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فان ضميرنا في الموضوعين للفظ  
 ويمكن ان يرفع الاول بان المراد بالكناية هي الصفات الالفاظية لا الاصطلاحية فان في الجواز ايضا في استتار وانما به من غير  
 الاستحزام حيث يربط اللفظ بغيره بقرينة توصيفه بالمكن واللفظ كما ذكره الشيخ وبالفهم ظاهر اللفظ ومعناه  
 معناه الوضعي وما يليه ترتيب المعاني ومع ما يليه الاغراض الى يصاغ لها الكلام فندبر **والسبب لو جعلوا**  
 اوصافا للمعاني الى آخره **مع ان سبب وصفهم الالفاظ ما يدر على عظيم من الفصاحه والبلغة والبراهه وكذا ذكر**  
 دون المعاني انهم لو جعلوا اوصافا للمعاني ان نعونا فحيث ما فاه ان صفات المعاني الاولى لا تتصل بالترتيب المعاني الثانية  
 فاذا امتنع اتصال المعاني بهذه الصفات جعلوا كما لو انهم يربدون ان يقولوا اللفظ وهم يربدون الصور الى حدوث  
 في المعاني الثانية والخاصية التي تحدثت فيه حدوثا الصورة في فقه صبيحة من خاتم اوصافه وفيه تحت لان المعاني كما انما  
 تحتل المعاني النوان حين اطلاقها كذا ذكر الالفاظ تحت حين اطلاقها الالفاظ المنطوقه تراول فلا بد من بيان سبب  
 الترتيب قال الشيخ ولا بد من الاجازة انهم لم يوجبوا اللفظ كما اوجبوا من التفضيل وهم يعنون نطق السنان واجازة  
 الحروف ولكن جعلوا للمواضع فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يربدون الصور الى حدوث في المعاني والخاصية  
 الى حدثت فيه فظهر ان في النقل مثلا لا في المنقول الشك لا وان امكن وقوعه بالتام لمسايل **فوننا صور** فظهر  
 وقيل ان ما ذكره **هذا ايضا من قوة الكلام الشيخ** مع ان حقيقة الصورة لا يكون الا في امور المحسوسات بالقرينة  
 فلا يكون اطلاق الصورة على المحسوس بالاعلى طريق التفسير والتشبيه ان قيل ان من انسان يكون كخصوه  
 توجد في احد ما دون الآخر كذا كل توجد بين المعنى في بيت وبين بيت آخر فرق فعبارة من ذكر الفرق بان قلنا  
 للمعنى في هذا البيت صورة غير صورة في ذلك البيت مثلا للمعنى في بيت في العلل انت شمس الضحى فمثل بغير  
 الصبح ما فيه من ضياء ونور صورة غير صورة في البيت الآخر لم تلق هذا الوجه شمس نارا الا بوجه ليس قبيحا  
 ثم قال الشيخ ويريد ان اطلاق الصورة بطريق التشبيه والتشبيه كما ليس بصورة حقيقة من مختار عاين ما هو مشهور  
 في كلامهم وكذا في جملة قاطعة في هذا المعنى قول الجاحظ وانا الشعر صياغة وفيه من الصور والاحاطة بالكل  
 بعمه واد من شيوخ المعنى كما ما تليد ان المعنى النظم ما من شمس فحين وما يتلى **اللفظ** فمعنى ان يوصف  
 المعنى كما لمعنى ان يوصف بان دال **وذكر ان الدلالة اللفظية الوضعية عبارة عن كون اللفظ كمثل اطلق فممن**  
 المعنى بالنسبة الى ما هو عالم بالوضع فمعنى ان يوصف المعنى بالان يقال هذا مناقض لما صرح به من ان المعاني الاولى تدل

والنفسية فكأن



على المعاني القول لانا قول الدلالة المنفية من الدلالة الوضعية والمنفية في السمع هي الدلالة العقلية كما مر في الكلام  
والله يهدي البليغ كذا في الايضاح **الاول** في الابطال في قوله تعالى من قارن صلابة المصراع الطرف  
الاعلى هو حد الاجاز وما يفرق بينه وبين ما يبعد ولا وجه جعله من الطرق الاعلى الذي ينهي اليه البلاغة **قال**  
وهو ان يرتق الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر **في** كذا اما اول فلان الاجاز لا يجب ان يكون بالبلاغة  
فان غاية من كون الكلام بحيث لا يمكن معارضته والانيان منظم ولهذا اختلاف في اجاز القرآن مع الانسان  
على كونه مجردا فغيره بلاغته وقيل باخبار عن المخيمات وقيل بملوكة القريب وقيل بغيره في قوله تعالى ان تقول  
عن المعارضة واما ثانيا فلان الخوض عن طوق البشر فقط لا يكفي في الاجاز بل يجب ان يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات  
من الحيوان والانس والمكر والافلاك وما ذكره من غير هذا الاجاز بل هو ان الاجاز كلام الله تعالى كما انما هو هذا  
الطريق وهو كونه في غاية البلاغة على ما هو الزاوي الصحيح وعلى الثاني ان البشر كمالان هو كماله بالبلاغة والتقدير  
للمعاضد افرز بالذكور والافعال الطل ثابت قد قال في قوله تعالى اجتمعوا على ان لا يكون هذا القرآن  
لايات من عند الله **ف** قل بلى البلاغة سوى المطابقة **ف** توضيح السؤال ان علم البلاغة متكفل بانام  
البلاغة وليس هو متكفل بانام ان في تحصيله ومراعاة كماله في كماله في تحصيله مع مراعاة ممكن فممكن انما  
لكلام في الطرق الاعلى منها ولو مقدار اقله سورة وتوضيح الجواب اننا لان علم البلاغة متكفل بانام علم البلاغة  
فان من علم هذه العلم علم المعاني ولا يعرف به الا ان هذه الحالة تقتضي ذكر الاعتبار والاطلاع على كمال الاحوال  
وكيفيتها ورعاية الاعتبارات حسب المقامات كما هو قدرها فاما آخره في قوله تعالى من قارن صلابة المصراع الطرف  
كاند بانام البلاغة فلان المعاني اضافة هذا العلم لغير علم الغيوب عادة فانه عبارة عن العلم والافعال  
والعرف والمعاني والبيان وظاهره ان احاطة على وجه لا يشتر منها شي منها فخرج عن طوق البشر وممتعة  
عادة واعلم ان المقصود من هذا الجواب في السؤال المذكور وبيان الاستعاضة تركيب كلام في الطرق الاعلى من البلاغة  
بسبب فمستفاد من هذه العلوم وقد حصل ذكره واما بيان الاستعاضة تركيب مثل ذلك الكلام بسبب السبق  
المستفاد من تحصيل تلك العلوم فاما آخر مفهوم من دليل آخر **ف** كلام هذه العبارة ان الطرق الاعلى هو حد  
الاجاز **لان** اعتبارها ان ما يقرب من مطلق على حد الاجاز فيلزم ان يكون هذا الاجاز وما يقرب منه هو  
الطريق الاعلى وهو كماله لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلمية ومن الطرق الاعلى الذي ينهي اليه البلاغة  
على ما مر في المعاني في الايضاح كما سبق فلا وجه لجعله من ذلك الطريق لانه اما ان يؤخذ من حيث كماله فانه

غير منقسم في الاستعداد الذي جعلت نهاية له او نوعا لا لا يجاز فان الطريق قد يجعل نوعا وما يمتد واحدة من قدر  
افراد بالان المحفوظ في الطرفية انما هو نوع النوع ولا تعد فيه من حيث النوع وتعدا فارق ابو جعفر  
من حيث هو هو وعلى كلا التقديرين لا وجه لجعله من اعلى الاول فلان النهاية كما لا تستغنى عن قسم قطعا لا تتناول  
امر من متناهيين هذا الاجاز وما يقرب منه واما على الثاني فلان القريب من حد الاجاز قريب من حد الاجاز  
لان اضافة الحد اليه بيانته والقريب من الشيء خارج عن ذلك الشيء فالقريب من الاجاز خارج عن الاجاز فلا يكون  
واضحا في الطرف الاعلى لان المفروض ان غاية من الاجاز وليست من غير ما هو جدير لم يتعرف لها انما هي رتبة  
فان على الاول ان يقال لم يجوز ان يوجد الطريق الاعلى حقيقيا غاية كماله انما يكون في ذلك الطريق حد الاجاز  
في كلام غير البشر مع انه تعالى وما يقرب من ذلك لحد في الكلام البشري وعلى الثاني ان يقال لم يجوز ان يكون الحد  
في حد الاجاز بمعنى النهاية والغاية والاضافة بمعنى اللام ولا شك ان ما يقرب من نهاية الشيء داخل في ذلك الشيء  
فيكون ما يقرب من حد الاجاز داخل في الاجاز الذي هو الطريق الاعلى بالنوع فاجاب الثاني انما هو من الاول  
بانه شئ لا ينهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو هو من غير نظر الى كونه كلاما بشريا او غيره  
مع ان ما ذكره خلافا لظاهر فلا بد في انما من اللفظ من قرينة ولا قرينة منها بل من قرينة دالة على خلافه  
وهي كون البليغ في مطلق الكلام البليغ فاندرج ما قبل ان اراد بعد كونه مفهوما من اللفظ ان اللفظ لا يدرك  
عليه صفة ما هو مسلم كونه لا يفيد وان اراد ان عبارة لا تحتمل هذا المعنى فهو ممنوع وذكره لانه قد يكون المعنى محتملا  
لا يمكن في انما من وجه الاول بل لا بد من قرينة ولا قرينة كماله في قوله واما الثاني ولا يرفع الفساد  
الى آخره وتوجيهه اننا لان ان الحد بمعنى النهاية واصله الى الاجاز في معنى اللام بل الحد بمعنى النهاية والاضافة بيانته  
اذ الاجاز كونه عبارة عن امتناع المعارضة لا يتصور اتفاقا فيه كما يتصور في البلاغة ويؤيد كون الحد بمعنى  
المنية والاضافة بيانته قول صاحب الكشاف فلان بعضه بالفاصل الاجاز وبعضه قاصر عنه يمكن معارضته  
ووجه التاخير ان ضمة راجع الى حد الاجاز ولا الاجاز لان الاصل في القصد هو المقصود فارجاع الضمة اليه اولى  
لما لعطف عليه وقوله يمكن معارضته صفة كاشفة لقائه فلو كان الحد بمعنى النهاية والاضافة بمعنى اللام لم يقع قوله  
وبعضه قاصر عنه يمكن معارضته اذ لا يلزم من القصور عن نهاية الاجاز ان المعارضه لجواز ان يكون قاصرا  
عن نهاية الاجاز داخل في اوله خلافا اذا ما انت الاضافة بيانته فان القاصر عن الحد قاصر عن اصل الاجاز  
فيمكن المعارضة بالفردية وفيه كذا لان كونه صفة كاشفة ممنوع لجواز كونه مخصصا كما هو الاصل في الوصف والوصف







و اما بحقيق قوله والثاني  
بدر ثانيا وفيه انما  
وهو تفسير السالم والاول قوله  
بالتفصام



[illegible]

الأمير

روزگرمی

أى الحس والقبح  
العقليين



على استحضار الاصول والقواعد والالتفات لما في اريد والمفهوم  
من قوله اسبق اي ملكه الى آخره انما تقتدر بها ثم

ولهذا اختار منه الاول وقال لا الصناعة ايضا قال الثاني في شرح المنطق الصلبي اسم للعلم حاصل  
من التمرن على العمل وقيل متعلق بكيفية العمل سواء حصل من اول العمل كعلم الجبائط او بعد ذلك كعلم الطب مثلا  
وقد يطلق على ملكه بتدربها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة لتخصيص غرض من الاغراض كحسب الجبان وانما قيل  
لذلك الملكة الصناعة لما قيل لا العلم انما المطلوبه من العلوم العلية فان المقصود منها انما يتيسر على احوالها والاكبر ملكة  
سائر ذلك وانما هذا الذي مثله انما هي من انحاء الاول ان المفهوم من هذا البيان ان هذه الملكة انما تقتدر بها  
على ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصه وبينها تناقض لان هذا البيان يقتضي ان لا يكون واضح هذا الفن  
مثلا عالما وهو ظاهر لزوما وفاد انما لا تارة تقتضي ان لا يحصل علم المعاني لا بعد الا بعد لتحصل ملكة استحضار  
لكل من سائله من شأه وليس كذلك فان سائله انما حصلت كتحقق كونه على ما به لا يتوقف على تلك الملكة الرابع في الصناعة  
لما تقتضي وهي لا تتوقف على معرفة جميع مسائل الفقه فضلا عن ملكة استحضارها فان ما للحارجه انه سئل عن  
اربعين مسئلة فقال في سنة وثلاثين لادرس وهو فقيه بالاجماع فكذا البلاغة لا تتوقف على معرفة جميع مسائل علم البلاغة  
الحاصل في الخوف قوله فلان العلم بالقول لا يجوز ان يراد به الملكة التي لا يقع للعلم بها الملكة المقصود به انما هو العلم بالاصول  
والقواعد والمفاهيم ليس كذلك كذا في الجواب عن الاول ان لا منافاة بينه لجواز ما يقتدر به على كل من استحضار الاصول والادراكات  
الجزئية والثاني ان كونه عالما به منهم بطريق الاولوية وعن الثاني ان اسما العلوم بالمعاني مثلا قد تطلق على القواعد  
وعلى ادراكها وعلى الملكة الحاصلة من ادراكها مرة بعد اخرى فعدم حصول جميع هذه الملكة لا بعد ذلك لا يتنافى حصوله مع آخر  
وعن الرابع انه انما انما من عدم التفرقة بين الاصول والقواعد في العلم بعبارة عنها وعن المولد الخفية المستفادة من تلك الاصول  
فان عالم علم المعاني مثلا يقتدر به على تطبيق الكلام جزئيا على مقتضى الحال او عالم علم البيان يقتدر به على ابراه طريح واحد  
بطرق مختلفة في الموضوع الى غير ذلك وفي غير قواعد المعاني والبيان ان يجب العلم بها او ملكة استحضارها لا كذا في علم من ادراك  
وعلى الحاصل للمفهوم ان ملكة العبارة تفيد العلم بطلق ويؤكد الملكة لفظ الخفية تلك العبارة مستعملة في الملكة فان العلم بالحقول  
اللامع الملكة التي بها يتمكن من استحضار قواعد فان قيل لم لا يجوز ان يراد به ادراك القواعد على ما هو الظاهر قلنا لا ادراك الفعل  
غير من كونه لان من يقول قلنا عالم علم كذا لا يريد ان مدر كقواعد وملاحظ لآلة ذكر الجان وهو ظاهر بل يريد ان يتمكن من الادراك  
ومتدرب عليه قبا وكر الملكة وما يجب التنبية له انه ليس المراد بالعلم البسيط في عبارة الشارع منها الى البسيط في عبارة  
القوم فان مرادهم بالعلم الاحكام الذي يحصل اذا توجهت النفس بالمعلوم بعد حصول الملكة وركن في الملكة الى حقيقة حاله  
الفعل ايضا ولا ضرورة ذكره لانه كثر يطلق عليها يعني ان لفظ العلم كثر اما يطلق على الاصول والقواعد اما جازا مشهورا

لا حص ولا منافاة  
بين المفهومين

ان لم يتنازع

ان

في قوله  
العلم بالاصول  
العلم بالاصول  
العلم بالاصول

ملحق بالجنه

ملحقا بالحقبة او حقيقة عرفية او اصطلاحية وكذا الحال في اطلاقه على الملكة وانما سكت عن قوله على ادراك القول اما لان ادراكها  
هو ابتداء من اطلاق لفظ العلم على العلوم المدونة بخلاف الادراك لان الحمل عليه يتوحد الى اضرار وهو يقتدر به المنطق  
والاصل عدمه ولا يعارض بان الاصل عدم التجوز فلا يرجع التجوز على الاضرار فيقالوا اذا دار اللفظ بينهما جوز  
الحمل على كل منهما على سواء لان ذكره في الجاز المطلق لا المشهور الذي هو بالحقيقة ملحق بالحقبة قد جرت على استعمال  
المعرفة في الجزئيات لا الخلق على من له ادراكه انما آدابا لجشاع على استعمال المعرفة في الجزئيات استعمالها  
في الجزئيات فقط لا الكليات المحضة ولا الامران ملأ للجزئيات وهناك كذا فان المراد بالاحوال الاحوال  
الجزئية وكذا المراد بداركها ادراكها على وجه جزئي فيكون تلك الادراكات ايضا جزئيات ولهذا قال قلنا  
قال علم يستنبط منه ادراكات جزئية والاخر منه المدرك لا يستلزم جزئية الادراك لجواز ادراكه على وجه كلي  
تتبعه ان في قوله جواز آخره انما كان التبادر من قوله معرفة لمجرد فردا حاطة ما لا يتناهي بالفعال  
ولم يكن مراد لا متناهما وجهه بان المراد بالاستغراق الاخرى الاستغراق العرفي وهو كذا ما يوجد  
وبدخول تحت الاولوية وبالمعرفة امكانها فلا يتناهي عدم حصولها لما عارضه واراد بالبعض الغير  
المعين النصف والثلث والاكثر مثلا فان جهله الاصل المضاف اليه مستلزم جهله اكسور المضافة  
وبالمعين الثلثة او العشرة مثلا او الحذف والاضمار والاعطاء ونحو ذلك وهو قوله خفية  
على ان المراد ان علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها الى آخره يعني ان الوصف المدلول  
عليه بقوله ووصف الاحوال قريبة خفية على ذكرها كونه قريبة قلنا نقر عند فهم ان في النسب  
التقييدية اشارة الى نسب خبره قال وصف المذكور اشارة الى نسبة خبرية والنسبة خبرية في مقام  
التعريف لا تذكر الا باضافة حيث ايها والما خفا وما فواضح فان قلت اذا كان احوال  
اللفظ من التاكيد والذكر انما هو في موضع السؤال لنقول ان به يطابق مقتضى الحال مستلزم  
سببية انني لنتفلس لان احوال اللفظ التي رجح اليها خبرية باعين مقتضى الحال وقد عرفت ان معنى  
المطابقة الاشتغال فيكون المعنى احوال التي سبب اشتغال الكلام عليها يشتمل عليها وتوضيح  
الجواب ان سببية الشيء لنفسه انما تلزم اذا كان المراد بالاحوال غير مقتضى الحال وبالمطابقة  
الاشتغال وهو ممنوع بل المراد مقتضى الحال هو الكلام الكلي المكلف بكيفية والقوم قد تساخوا  
في اطلاقهم مقتضى الحال على تلك الخصوصيات وبالمطابقة الجزئية المعنى العبارة الاحوال

بالاعتبار



لانا را جفیف

لانا المودفم نورا القفا بوزم  
علا من القفا الشجر











لتكذيبهم أنفسهم **عبادة بن أبي** بن سؤل **الذكر** في الخصال ان ابن النابغة ايضا حقه لغيره فهو  
 بما نصبت سؤل غير منصرف لانه اسم ام عبادة فهو منسوب الى الابوين فيلحق هذا فان انما ليس بكنية بل  
**ما اردنا** ان نذكر رسول الله **ابن** شي اردت متبعا الى تكذيبه فيه بما لفته حيث جعلناه ارادة  
 ومحققة الكلام ان الخبر اما مطابق للواقع الى آخره **ابن** معناه هو الموافق الكلام المحققين من غير ان المتعلق  
 وغيرهم وان كان مذهب الجاحظ غير مذكور في المفتاح فانهم صرحوا بان الاسم على مذهب الجاحظ سنة ولشهادته  
 هو الذي يطابق الواقع والاعتقاد والكاذب هو الذي لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد والادعية الهامية  
 وهي المطابق للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق او بدو هذا الاعتقاد وغيره المطابق للواقع مع الاعتقاد بان  
 مطابق او بدو هذا الاعتقاد ليست صادقة ولا كاذبة بل وسط بينهما واما بيان الايضاح فظاهر بما يتوهم ليس  
 الاناس اربعة واما الصادق فهو المطابق للواقع مع الاعتقاد بان مطابق والكاذب هو المطابق للاعتقاد دون  
 الواقع كقول المتكلم العالم قديم والمطابق للواقع مع عدم الاعتقاد كقول المتكلم العالم حديث وغير المطابق مع عدم  
 الاعتقاد كقول المتكلم العالم قديم والوسط لانه قال وزعم انه انما اقسام صادقة ولا بد من صدق في الكلام لان الحكم  
 اما مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول اي المطابق مع الاعتقاد  
 هو الصادق والثاني ليس غير مطابق مع الاعتقاد هو الكاذب والثالث هو الرابع اي المطابق مع عدم الاعتقاد  
 وغير المطابق مع عدم الاعتقاد وهو من ليس بهادق ولا كاذب فالصدق عند مطابق الحكم للواقع مع اعتقاد الكذب  
 عدم مطابق مع اعتقاد وغيره ما فيه با مطابق مع عدم اعتقاد ولا مطابق مع عدم اعتقاد وهذه عبادة  
 وتوحيها ادا الحكم ما مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر الحكم ان يكون كونه الحكم معتقداً للتكلم فيكون الصدق عبارة عن  
 المطابقين او عدمه او مع عدم اعتقاد الخبر له وهو قسمان لانه يتناول اعتقاد عدم المطابقة وانقضاء الاعتقاد  
 اصلاً او تأخير مطابق للواقع مع الاعتقاد بان غير مطابق او عدمه اي مع عدم الاعتقاد بعدم المطابقة للواقع  
 وهو ايضا قسمان لانه يتناول الاعتقاد بالمطابقة وانقضاء الاعتقاد اصلاً فالاول اي المطابق للواقع مع الاعتقاد  
 بان مطابق له هو الصادق كقول المتكلم العالم حديث والثاني ليس غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بان غير مطابق له  
 هو الكاذب كقول المتكلم العالم قديم فانما ان المطابق مع عدم الاعتقاد بان مطابق له المساو القسمة  
 المطابق للواقع مع الاعتقاد بان غير مطابق والثاني المطابق للواقع مع انقضاء الاعتقاد اصلاً والواقع غير المطابق  
 مع عدم الاعتقاد بان غير مطابق والثاني ايضا القسم الاول غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بان مطابق له الثاني

اي غير المطابق للواقع مع انقضاء الاعتقاد اصلاً كمنها ليس بهادق ولا كاذب فالصدق عند مطابق  
 الحكم للواقع مع اعتقاد ان مطابق له والكذب عدم المطابقة مع اعتقاد ان غير مطابق وغيره ما فيه با  
 مطابق مع عدم الاعتقاد بان مطابق المتناول للقسامين المذكورين ولا مطابق مع عدم الاعتقاد  
 بان غير مطابق غير المساو للقسامين المذكورين فليس ما فيه با ذكرنا في هذا المقام فانه تام التحقيق للواقع وقد  
 بعض نزع الايضاح بظاهر الكلام فحمله على خلاف تقرير الاكابر لمذهب النظام وبعضهم انك على خلاف  
 تقريرهم لمذهب الجاحظ في مقامه من الكلام ولا ملاحظة **ما** يلزم من الاول مطابقة الخبر للاعتقاد  
**اول** هذا جواب عما يقال المقصود مطابقة الخبر للواقع ولا اعتقاد معناه الصدق وعدم مطابقة لها  
 في الكذب لم يلزم من هذا التقرير الامتثال للخبر للواقع مع الاعتقاد بتكلم المطابقة في الاول وعدم المطابقة  
 للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة في الثاني فاجاب بان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد  
 وكذا الاعتقاد بعدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وذكر ظاهر فلا محذور **فكثيرا ما يقع الخط**  
 في هذا المقام ونز تقرير مذهب النظام **هذا** اشارة الى ما ذكره في شرح قول صاحب المفتاح وعند بعضهم  
 الى طبق الحكم للاعتقاد الخبر او ظنه والى الاطامه لذكر سواء كان ذكر الحكم او الاعتقاد خطأ او صوابا  
 بعد قوله ومرجع كونه صدقا او كذبا عند الجمهور الى مطابق ذكر الحكم للواقع او غير مطابق له حيث  
 قال في الشرح العلامة في هذا المقام فبسط عظيم وموافق قوله ان قوله الى طبق الحكم حيث لم يقل ذكر الحكم  
 لكنا مذهب الجمهور اشارة الى ان الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع فحمله على مذهب الجاحظ وهو  
 وهو ان يعتبر الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد وجعل ضمير الاطامه للحكم الغير المطابق للواقع مع انه  
 عايد الى الحكم المذكور الذي فسر بالمطابقة فعسا الكذب هو الامتثال لمطابقة الواقع والاعتقاد وبقيت  
 الاقسام الاربعة والوسط ولم ينظر الى قوله سواه لانه ذكر الاعتقاد خطأ او صوابا ولا الى لقوله نكل  
 وانه يشهد للمنافقين الكاذبون ليس نظامهم سلايا لهذا المذهب حيث يحتاج الى التاويل بل هو مخالف  
 له حيث سمي هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كزبا وانا الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد  
 فخير المنافقين هذا التفسير لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهباً آخر في نفي الوسط وزعم انه المشهور  
 مع انه لا ذكر له في كلام القوم ويؤيد الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد جميعا فصدق والا فكلوب  
 ثم قال ومنها مذهب آخر في غاية السخافة ويتوان الخبر ان طابق الاعتقاد فصدق والا فكلوب **القول**  
 في الاعتقاد

مسند  
 في بعض  
 الاول



قبر العام

أنا:

بسم الله الرحمن الرحيم



واما قوله فقلنا ذكرنا في قوله فقلنا ان النسخ المعلومة من حيث معلومة لا تشمل الصورة والكذب مما لا ينبغي  
 من الحق شيئا الى آخره فتزيف لعبارة غير معلومة في نسخ من النسخ انما يناء فهو لا يبين ولا ينبغي واما قوله  
 بل الحق انما هو النسخية الزمنية الى آخره فتفسير ما ذكره السالك النسخية بغير تعلق بالنسخ **احوال**  
 الاستناد الجزئي وهو مضمون كلامي بما جرى مجارا الى آخره **الاستناد** قد يطلق على الحكم فيكون الاستناد المستدالي مرادها  
 المعاني ويوصف بها الالفاظ تبعا ويطلق على الحكم المذكور فيعتبر الامر واعتبار الاستناد الجزئي في كلامه معنييه  
 على كونه واما اعتبار الاستدالي فالوجه ان يقال للفظ يرجع اعتبارات المستدالي الى الالفاظ فتدبر في  
 المستدالي الى آخره سائلة فالوجه ان يقال للفظ يرجع اعتبارات المستدالي الى الالفاظ فتدبر في  
 الفهم مصدر من البنى المنصور على الانضمام فيكون صفة اللفظ بلا مزية قولها الى الاخرى اراد بها ان من حكمه وما جرى  
 مجارا وادار بالمفهوم المفهوم من اللفظ لا ما يتبادر الى الذهن بل هو المراد من طرف الموضوع هو الالفاظ **حكم**  
 قوله بتصور على البناء للعلم من قولهم تصور الشيء اي صاذا تصور قوله ولا يثبت له علم العلم  
 عن ذات الطرف بل انما يثبت عنهما من حيث كونهما مستداليا وسندا واداة بعض النسخ ولا يثبت لنا **ان**  
 من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يلفظ بالجملة الجزئية الى آخره **ان** هذا الشأن الى رد اعراضه اوردته فليطبر  
 البنية المعنى في نقل لفظه مصرحة وان جوابه حيث قال في نظرا لا منقوض بقوله في فالمراد ان وضعه انش  
 لانه خبر ولا يمكن ان يقصد فيه فان الخطاب فائدة الجبر ولا لازم فائدة لان الخطاب هو انتم وهو علم بهاد وجه الرد  
 ظاهر قوله والتخصيص اي الخوف في ثبوت العيان بالضعف قوله لينا ان يستلزم في ابدان بنف للتعديل  
 يرفع نفسه قوله ومثله اي شرفه لا يستوي القاعد من الآية فاذا كانا بينهما من التفاوت واما صرح بالما  
 دفعا لما توهم انه انشاء والاخبار فان الاستقام للانكار والمعنى لا يستوي الا بمراد وقام اليست فاذا ربيش  
 فيصير شيئا شهي واجتمعت امره اسم امره لا يثبت تلوته على ترك الانتقام فدفع لومها بان الانتقام منهم  
 بالحقرة اليه لان عز الرجل بعشرته **انما** الحكم او كونه عالما **فان** الحكم الترتيب هكذا قصص الخبر خبره اما انما  
 المبالغة الحكم لو افادته لازم انكم فيكون قضية فائدة الحلو لا شاع لترايب خبر خبره شيئا منها وجوز ان يقصد ما حاشا  
 فالقوان الحكم وكونه عالما مضمون ولازم فلا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا شاع فلو ولا شاع  
 لا في نفس الحكم **فان** الحكم في غير الامر ولا شاع في نفس الامر لا شاع في نفس الامر لا شاع في نفس الامر لا شاع في نفس الامر  
 منها في نفس الامر ولا شاع في نفس الامر لا شاع في نفس الامر لا شاع في نفس الامر لا شاع في نفس الامر لا شاع في نفس الامر

الاستناد الجزئي  
 هو مضمون كلامي  
 بما جرى مجارا  
 الى آخره

والله ما حكمه مستدوع النسخ لا اعتبارها اما قال مستدالان المراد بالحكم في قولهم مرجح خبره واما  
 الصدق والكذب الحكم الخبري هو الحكم بمعنى الابقاع او الانتزاع اى در كل الى نسب واقعه او لست بغيره اما ان  
 الاول فلان خبره الخبري انما هو ما اعتبر كاشحالة على نسب ليا خارج يتابعه اولوا والخارج هو الوقوع ونسبه  
 المطابقة الى الابقاع واما الثاني فلان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع والكذب عن عداها  
 وودعت ان الواقع هو الوقوع والمطابق هو الابقاع واما الثالث فكذلك لظهور ان مقصود الخبر بالخبر  
 اعلام ما في الخارج لان العايد انما يحصل بان من قول بديع مثلا انما يبدى بان ثبوت القيام لزيد  
 الخارج لا اعادة ادراكه انما يثبت له واما في مثل اسم الحكم السلي على اللاحق **فان** قوله  
 انق العمل منسأ السؤال قوله والمراد بالحكم مستدوع النسب لا اعتبارها وادله بالنسخية وثبت  
 فانه بالخبر دليل لا يخلو في هذا المعنى وذكر الوجوه المذكورة منها وجا صل ان كون المراد بالحكم مستدوع  
 وقوع النسب لا اعتبارها بكونه محال لا يخلو على ان مدلوله حكم الخبر بوقوعه كالمعنى في الاثبات  
 وعدمه في النسخ وان الخبر لا يدل على صحة المعنى او انقائه كما ذكره من الوجوه وقا صل الحول  
 ان قوله وانما لا يدل على صحة المعنى فاسد لان غاية ما يلزم من الدلالة على ثبوت النسخ العلم  
 بشيئ لان المراد بالعلم في نرف الدلالة العلم بالمعنى العام وما ذكره من الوجوه انما يلزم على  
 اعتبار الاستدلال ولا يثبت في كل القول الى التوهم اراد توجيهه فنان مكانهم ارادوا انه اي  
 الخبر لا يدل على صحة المعنى في الواقع قطعا حيث لا يمكن عدم الثبوت والاي وان لم يريدوا  
 بل المعنى لم يكن كلامهم وجه صحة اصلا لان انكار دلالة الخبر على صحة المعنى وانما هو معلوم  
 كيف ولو اخبر مدلول النسخ في الحكم بالثبوت او بالانقاع لكان مفهوم جمع القضايا متحققا و  
 ظ لزوما وبطلانا والتحقق ان الحكم يطلق على الصفة اللفظية وعلى الابقاع الذي وعلى الوقوع **الخارج**  
 والاول دال على انما بالوضع وبواسطة تدل على ان خبره على انما صا واثبت مد على الثالث  
 بطريق الاشعار واما استلزام مد على وبواسطة اعتبار المد على الثالث كذا ثم ان الاول لا يكون مقصودا  
 للحكم اصلا واما بواسطة محضه كاللفظ واثبت مقم من برداد فادله لازم فائدة الخبر والثالث  
 بديع فائدة فائدة كذا شان سادع وتختلف بين الدال عليه فانه لا سادع الى الوضع وان  
 العقل وكذا الثالث لان الدلالة عليه بطريق الاشعار كما عرفنا فلما بان ان تخلف عن اجلة خبره

الاستناد الجزئي  
 هو مضمون كلامي  
 بما جرى مجارا  
 الى آخره

الاستناد الجزئي  
 هو مضمون كلامي  
 بما جرى مجارا  
 الى آخره

الاستناد الجزئي  
 هو مضمون كلامي  
 بما جرى مجارا  
 الى آخره



مدلولها واسطة فلا يجوز ان تخلف عنها مدلولها بواسطة اولى وبما قد قيل ان مدلول الخبر هو العبد  
والكذب احتمال غلط وانما قد السامع قوله في الواقع حيث قال لزم التناقض في الواقع لان السامع  
لازم عند الاخبار بالسامع ولا فاد فيه وانما الفاد في اجتماع العصبين وفي بعض النسخ ذكر لفظ  
في الواقع فكانه يهون الكاتب **بل** المراد انه محتمل من حيث هو ان يرد عليه انه ينبغي على هذا ان  
لا يجوز قولنا الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لان احتمال الصدق يبدل المعنى فيصح ويصح  
غيره آذان اللفظ الواحد لا يبره به معنان مختلفان ويمكن ان يرفع بان احتمال احد الطرفين  
موجب احتمال الطرف الآخر والعبارة لا تقتضي تساوي الاحتمالين **وسمى** الاول اى الحكم  
الذي يقصد بالخبر اذ فيه فيه حيث لان ما يبره الشيء ما حصل منه ونزعت عنه والحكم الخارج ليس كذلك  
لا يخفى وانما المترتب على الخبر علم الخاطب بذلك الحكم وليس بغيره من الاستفاضة التي ذمها العلماء  
كاختاره الشارع فيمكنا والفاضل المحقق في شرحه للفتاوى حيث قسم الاستفاضة بين العلمين لان العلم  
مستفاد والاستفاضة غير المستفاد وسماها زيادة تحقيق له ان شاء الله **ال** ان اللازم الاصح هو  
او الاعماد ما في الشارع في شرح المسألة ما ذكره حكم اللازم الاصح فان اللازم منع بدونه محتمل لغيره  
واللازم لا يمنع كسواء للعموم وغيره من اللازم المجهول سواء كانت اول الامر بحسب الواقع وحسب  
الاعماد فانه اذا لم يعلم المساواة لم يمنع عند العقل وهو اللازم بدون اللازم لان منع الامتناع  
على اعماد المساواة وكون اللازم ملزوما ايضا فانه انتمى فيه بحسب الاصل ان ما ذكره حكم اللازم  
الاصح بل حكم وجوبه اللازم بدون اللازم فان تحقيق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب  
وما ذكره انما هو حكم اللازم المجهول المساواة فان اللازم اذا كان معلوما مساواة لللازم منع وجوده  
بدون اللازم واد كان معلوم العموم منه يجب وجوده بدونه واد كان مجهولا المساواة لا يمنع وجوده  
بدونه بل يجوز سماعه على جواز العموم وانما اختار السلك بهذه العبارة لعموم هذا اللازم اعني لازم  
جانب الخبر كالمسمى ان شاء الله **و** هو حلا في سماعه به صاحب المنهاج حيث قال في السب  
في ذلك ان قايمة الخبر كانت من الحكم او لارتمه كما عرفت في اول انون الخبر ولان الحكم وهو ان تعلم  
حكم اعيانها جعل قايمة الخبر الحكم واللازم كون التكليم عالما بالحكم دون الاستفاضة في الشارع في شرح  
فانما الموضع من الكفاح ونما هو الموافق للمعنى ايضا لان قايمة الشيء انما تخلق على ما ساعد منه لا على الكفاح

ثابت

في شرحه ج ٢ ص ١٠١  
في شرحه ج ٢ ص ١٠٢  
في شرحه ج ٢ ص ١٠٣  
في شرحه ج ٢ ص ١٠٤  
في شرحه ج ٢ ص ١٠٥  
في شرحه ج ٢ ص ١٠٦  
في شرحه ج ٢ ص ١٠٧  
في شرحه ج ٢ ص ١٠٨  
في شرحه ج ٢ ص ١٠٩  
في شرحه ج ٢ ص ١١٠

في شرحه ج ٢ ص ١١١  
في شرحه ج ٢ ص ١١٢  
في شرحه ج ٢ ص ١١٣  
في شرحه ج ٢ ص ١١٤  
في شرحه ج ٢ ص ١١٥  
في شرحه ج ٢ ص ١١٦  
في شرحه ج ٢ ص ١١٧  
في شرحه ج ٢ ص ١١٨  
في شرحه ج ٢ ص ١١٩  
في شرحه ج ٢ ص ١٢٠

في شرحه ج ٢ ص ١٢١  
في شرحه ج ٢ ص ١٢٢  
في شرحه ج ٢ ص ١٢٣  
في شرحه ج ٢ ص ١٢٤  
في شرحه ج ٢ ص ١٢٥  
في شرحه ج ٢ ص ١٢٦  
في شرحه ج ٢ ص ١٢٧  
في شرحه ج ٢ ص ١٢٨  
في شرحه ج ٢ ص ١٢٩  
في شرحه ج ٢ ص ١٣٠

ويرد عليه ان قايمة الخبر على هذا لا يكون الا علم الخاطب بالحكم لانه المستفاد منه حقيقة وهو محال لا يمكن  
اختاره الشارع اذ لو كان العلم المستفاد من الاستفاضة كاشفا والافزون قايمة الخبر في الحكم الخارج كالمسمى  
فليس كذلك لكنه توافق ما اوردته المصنف في تفسير الكلام فانه يحتمل الموافقة انما حصل اذا كان العلم  
مستفادا والمستفاد وليس كذلك كما عرفت في حق الكلام في هذا المقام ان التكليم اذا اخبر به مجهول للمخاطب فليس  
استفاد الخاطب من العلم حصول مقصوده بل انية فمما كان ثلثه اشياء متلازمة الاستفاضة والعلم وحصول  
المقصود والاولى تعلق بالثاني المستفاد وهو العلم حقيقة والاولى بالثالث فان المعلوم وحصول  
المقصود وقايمة الخبر في الحقيقة هو العلم كمن لما كان بين وبين طريقه علمه فقيه توسعوا فان ذكروا  
الحكم وارادوا به العلم المتعلق به واخرى ذكروا الاستفاضة وارادوا به العلم المتعلق بها والاول  
اولى ولما اختلف المصنف في ذلك الحكم بها وشارق الايضاح الى ان الدلالة به العلم وكلام السلك  
العلمية محتمل الثاني واما الشارع فلما قسب الى ان المراد بالحكم الوقوع الحاسي وان العلم عين  
الاستفاضة وان الاستفاضة لا يمكن ان تدرج بالواقع توجه على الشكل انما اعلم حقيقة الحال وانما  
قال من اخبر نفسه لانه اذا علم الحكم من طريق آخر كانت هذه وخواتم كمن هناك خبره فضلا عن قايمة ولا  
قوله منه اى المصنف في الايضاح قوله ولا يسمع عطف على قوله اى منع قوله فان كل خبرا ما سماع اى ابراه على  
قوله سماع وقوله وايضا اذا سمعنا اى ابراه على قوله ولا يسمع **و** فيه طر وجه النظم لان ان  
سماع اخبر على كنهه تخلف عنه كثيرا بل هو علم حصول صورة الحكم في ذهن السامع بشرط العلم بوضع المورد  
نعم قد حصل معه قليلا بسبب من الاساس في العلم منه العلية **و** يمكن ان يقال ان هذا الجواب غير  
بأنه ليس بصواب لان ما كان المعبر به العلم انما المقصود لا التكليم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم الحكم اى  
اعتماد بقطع او ظن فانه يسمع علمه في العرف كان ذلك بسبب علمه بان التكليم عالم به فاحد الخبر تليم لياه  
فانما عرفت انما اذا كان مستحضرا للخبر بما تصور فيما اذا كان زلت في حفظ التورية مثلا حفظت  
التورية تحمى كالاظاظ مضمونة بالخبر قال عمرو له ايضا حفظت التورية فانه **ن** في ايضا لازم التورية  
فقط ولما كان استحضار الخبر مستلزما لحضار الحكم وكان الاول اقوى **و** سبب الختام اختاره على ان  
يقول تحضر الحكم مدبر **و** ان كان عالما بالعلم ان الظاهر ان العلمين ما يعم لازم العلمين ايضا لان  
قول المصنف انما ينفذ في عمل علم منها كما اشار اليه المصنف بقوله اذ ان الخاطب بالحكم او كونه عالما به وصرح به

في شرحه ج ٢ ص ١٣١  
في شرحه ج ٢ ص ١٣٢  
في شرحه ج ٢ ص ١٣٣  
في شرحه ج ٢ ص ١٣٤  
في شرحه ج ٢ ص ١٣٥  
في شرحه ج ٢ ص ١٣٦  
في شرحه ج ٢ ص ١٣٧  
في شرحه ج ٢ ص ١٣٨  
في شرحه ج ٢ ص ١٣٩  
في شرحه ج ٢ ص ١٤٠



صاحب المفتاح حيث قال في الثاني الاولي بدون الثانية تمنع وبين بدون الاولى لا تمنع لان الخبر  
 قد يقع في من يعلم للارزاق على موجه العلم حيث علمه علمه افعال الحكم في الثاني فان موجه ذلك  
 العلم في الاخرى وعلايه ويحتمل ان يرد بها الغاية المزمومة ويكون محصورا بالذات لانها لا تترك الا في  
 عليها ولا يجوز ان الا في م النظم الا في فيها وان جرت في لازم افعالها ان شاء الله  
 ومثل من يحسن لا يخفى فانه من سوا الادب ان يمكن ان يكون بوجه ما يكون من غير كون السبل  
 عالما بالغايب ولا ينفذ في منزلة الجاهل افعالها لصدق ان الآية ليست من هذا القبيل بل من غير  
 بالسؤال عن احسن حال قال المحققون اختيارا بامية صفاتها لتظهر له الكيفية السبع من المثلثات  
 والاعتقالات ويشاهد العدة الباهرة فلما فطن موجه ذلك في بابها من جنس العضا صفة كما  
 بتصنيف اولها منها من الاتكاليات عليها والتمثيل وانما سبها لان هذا الكلام يلوح علمه لانه  
 روي على الحال في وقتها ان قوله لو كانوا يعلمون ليس ملحق اليهم بل الى رسولنا صميم كنه لو انق اليهم  
 لكان علمهم من صفوة فسعى ان يكون لهم علم بان ليس لهم علم فمثل هذا العلم منزلة الجهل وهو محجج ولو  
 سلم حجة لم ينزل هذا العلم منزلة الجهل بل العلم بان من اشتراه باله في الآخرة من خلاف كما سأل  
 لان هذا الخطاب لم يرد مع انباء من تعليل كل من الرد في بوجه مستعمل بان لا يكون  
 اشارة الرد في الاول في وقتها في جاز في افعال الزور في قوله ليس اشتراه باله في الآخرة من خلاف  
 خبر يعلم افعال الخطاب فانه لانه مفعول الفعل علما او قد نزلهم الله منزلة الجاهلين بها النية العلم بها عنهم  
 في قوله لو كانوا يعلمون وقتها نظر لان ما لا يلزم ليس ملحق اليهم غاية ما في الباب ان عرفوا الحكم المستحق  
 منه ولا يجب ان يكون ذلك معاذا من الخبر لا عرف في ذلك فقد اخبر بقوله نفسه على ان سأل من الخبر  
 لا وافي ما في البياح لان كلامه مرع في ان العلم المنزلة الجهل هو العلم العلوي بقوله ليس اشتراه باله  
 في الآخرة من خلاف ان يجب حيث قال في خبره في بابها من جنس العضا صفة كما  
 بتصنيف عنهم لم يعلموا بعلومهم واعلم من ان السابق يدل على ان مستعمل يكون مضمون من ما شرعوا  
 انهم فان قوله وليس الله جله قسمة ايضا معطوفة على التسمية الاولى في قوله ولقد علما فلا يتوارى النفي  
 والاساس على علم واحد واجب بان مساق الكلام ليعلم حالهم متغير تعلل يعلمون بان تعلل به علموا واما  
 مضمون مضموم ما شرعوا به ردائه وعدم الفلاح في الآخرة في مضمون فالتعلل به علموا الاتقان السعادي

الاول

اول

اول الالعدم النفي في الآخرة وهو علم من حقوق المفسرة الكبرى المتبادر من الذم العام فلا اتحاد بين التعلقين  
 لا انقول للعدم لان الكثرة الواقعة في سياق النفي القارن بين الاسرافية في عدم عدم النصب وطحا فلا  
 صح العموم في التعلقان بل الاول يبلغ واقوى من الثاني كما لا يخفى ونظر في النفي والاثبات  
 في نفي في اثباته ومارست اذ رمت قبل اي مارست تاثيرا اذ رمت كسبا وروى الفاصل المحي بربانية  
 في جميع الامور انما هو قول الكسب عدم حجة على قول من تكلمه واختار ان معناه مارست حبيبة  
 اذ رمت صفة لان ان ذلك الذي كان خارجا عن طوق البشر وادروا عليه بان النفي والاثبات  
 لا يتواردان على وجه واحد وقوله ان ليس المراد ان يادرك قدره في نعم الكلام من بلزم الخدوش بل المع  
 منه من حال المعنى والاشارة الى وجه تنزيل وجه الذي عليه فان الاثر الذي تمنع عادة  
 ان يرتب على فعل البنية تاثيرا على اعتبار كانه لم يصدر عنه فمجرد وجه الذي اصاد عنه ظاهرا في عدم  
 بالنظر الى كونه المناسبة لذلك لا ان وادالك ان مصدر الخبر ما ذكره فسقاه بما اشار الى ان قوله  
 فسقاه مرتب على قوله لا سئل مصدر الخبر كمن في الترتيب على ملاحظة ما فصل بقوله فان كان خلاف  
 النقصان وكذا في السامع رحمه الله و اشار الى تفصيل فاعلم ان ما سبق الى الفصل الاول ما ان  
 قبل مراد البعض ان الحكم كوزان بره به اليه لكيفية فكان على البهم ان يرد به في الحاجة الى زائد قوله  
 والتردد منه وبما موجه لا يندفع ما ذكره السامع رحمه الله فلتا لا كوزا ارادتها بان الاستغناء عن المؤكدا  
 عن مشروط وخلو الذم من النسب لكيفية وقد قال المصنف في موكدا الحكم ثم يجب قوله والتردد فيه طالبا  
 له على الاستخدام بان بره منصفه حكمه في الوقوع واللا وقوع وبصية الحكم على الابعاد والانتزاع كنه  
 من المحسن لان قبل التمسك طسائل استغنى على قول المصنف في القول انما اثاره لانه الوافي للبيان اعني  
 قوله ان تصرفه في افعال من المنقول للسياق اعني قوله حسن تقوية وقوله وجب تركه حيث لم تعرف في  
 للعلم والخطا فان قيل في العالم مقام الفاعل لئلا يكون من علم في ايم لقد جيل بين النية والنزوان اي  
 حصل الجبلولة فالتعني حصل الاستغناء فكيف يمكن هذه الغاية على ذكره ملك بها نافعة في كثير من الموضع  
 واسمه الجملة كان عددا من المؤكدا لتناول مقام العدول عن الفعلية فانها في تعدد الدوام وهو  
 نوع من التاكيد والافتقار الى الاسماء في خلا الذين واصحاب المصنف في الاصح وما ينفع على يد  
 الاعتبار من قوله ثم انكم بعد ذلك ليون الكراب في التمسك بتاكيد من جهة ان واللام ملوكا في الاسمية موكدا

على ان يكون  
 على ان يكون  
 على ان يكون

على ان يكون  
 على ان يكون  
 على ان يكون



























ذكر في خبره قوله تعالى فتم اسد على قلوبكم فكانوا على طاهره السكال وقد كان هناك احتمال ان آخر ان لا يرو  
عليها ذلك السكال كمنها فاسدان فالسارح الحور اشار الى ذلك في الاصلين او لا والى دفع الاحمال  
بوجه صحيح ما ناوله ذلك ان قال ثم كوزان استعار السادق نفسه من علمه فيكون الختم مستدلا اسم الله تعالى على  
سبيل المحازر ومولفهم فسمهم بالسحر يدا ان للفعل ملابسة في الساتر على ما ليس الفاعل في المفعول والمصدر والزا  
والمكان والمسبب فاسناد الى الفاعل على وجهه وقد سئل في هذه المسألة على طريق الجواز السمع استعاره وذكر  
لغتها انها الفاعل في ملابسة الفعل كصاحب الرجل الاسد فورد عليه ان المفعول منه ان الاسد الى هذه  
الاشياء من سبيل الاستعاره الاصطلاحية بان لمعنى الساتر عن الفاعل الختم لغيره لعل الله ان  
في ملابسة الفعل كما استعار اسم الساتر لرجل الشجاع كذا اسم الله تعالى في قوله فكون الاسد مستعارا  
والفاعل مستعارا منه وعند الفاعل مستعارا له لكن لا يحق ان الجواز السمع استعاره لفظا كقول غيره  
ما وضع له والهياد ليس لفظ ولا ضرورة في ارتكابه كوزان يكون الحوز في السد كما في احياء الارض  
الرياح او يكون في السد له ويكون من قبيل الاستعاره ما كذا في كتابه في باب المصاحف المتعارف  
ان يدفع بدين الاحتمالين قوله ولا يجوز ولا استعاره في شيء من طرفي السد ولكن في حق الجواز والاحتمال  
صحيح في المسئلة كما في البيان اما اذا جعلنا اسما مستعلا مراد بالاسم السبع مائة وبل لم يقره  
في الموت طريق الجواز فيكون استعاره بل هو موقوف دون السد لما قد عرفت ان يكون موقوفه  
انبت السبع وقد يكون مجازا مرسل كما في ربح المدام معنى صلي وقد يكون استعاره كما في احياء الارض والرياح  
م اما عن اصل السكال فان مراده بغيره من الحاله محال الاستعاره الاصطلاحية فان الفعل السد  
الى عمل الفاعل على المشابهة كما هو طريق الجواز السمع استعاره لفظه مطلقا لفظا على غير الموضوع له ساع  
المشابه وليس مراده ان الجواز في السد كاستعاره اصطلاحية اعني استعمال لفظ السد بغيره في المشابهة  
الاشكال والاولى ان مثل قوله في قوله اما في الاول ولم يعل والاصل في الشعر كوزان يكون  
معنى الفاعل فيكون مثلا والجزم السد من قول لا يوقع المفعول في المفعول الظاهر في قوله  
وضعت ان يحق مع شعره فذكر على ما فيه اي لم يوقع ذلك الشعر في وصفه فانه المراد فان قولنا شعره  
سندان الشعر لغاية كماله في وصفه لانه نفسه شعره وورد من مراده السد الجازي امر ان السوال  
مع جوابه متولاهما قد ذكرنا في الحاجة الى الايراد واما السوال الثاني في حله الاعتراض على المص وحب

الكشاف

الكشاف وقد كان قد علم مما سبق اجماع القوم على ان الجواز السمع محقق في السد الفاعل الجازي بل في  
الجازي بالحقبة بالسلبين فهو على المص ان كلامه متعين ان لا يكون الا عمله المذكور من السد الجازي والاصل في  
فما للسد الفاعل الجازي وعلى صاحب الكشاف من المجمعين على وجوب السد الفاعل الجازي كما فعل  
عنه فيما سبق وقد صرح بان مثل الضلال البعيد والعذر البليغ مما لا يفسد السد الفاعل الجازي مما فعل  
من كلامه ما قد عرفت في حال كونه لا يفسد من طرف المفعول بل من اعم من ان يكون هو المفعول ويدرأه وان  
من سئل الاول في ما من طرف صاحب الكشاف في قوله وان كان في نفسه ثم انه على قلوبهم لم يروم السد الجازي كونه  
محذورا له ومعتبرا عنه وانما في حق شيوخه وكثره استعمله بل المعنى عندنا بلسان اسد الله الفعل محازا بفاعله  
الحقيق مطلقا سواء كان في ملابسة الفعل ولا لانه عرفت في الجواز الفاعل ان السد الفاعل في سلب السد  
مورد الحصة له في اطلاق السلب في التعرف فليمن ان المعنى عندنا في ذلك ترك قدره السر من اعتمادا على ما سبق  
ابعد من الكتمان بطلان السلب الفاعل الحقيق فكذلك ان يتم هذا المقام في سلب السد والاولى ان قوله  
مثل الكسار الحكم والاسلوب الحكم فان الحكم ليس صفة للكسار والاسلوب بل صفة لوجود الكسار وصحة  
فان الحكم صفة لمن له الحكم ويؤنس الكسار الكسار كذا الاسلوب ايضا الحكم صفة منبه ولا يفسد  
وسن المفعول قوله والظاهر ان المصدر راى الضلال والعذر ليس مما يلزم السد راى البعيد والايام  
قوله ولكن جعلنا مثالا هذا اي امثال قوله فارتحت بخارهم في قوله فارتحت بخارهم فاما ما طلقه حاصل  
السوال ان المص اخذ من سبيل الجواز الفاعل السد فخرج به من المعنى الجازي الفاعل الذي في الاصل او  
السلب كما في الاصل المذكور في السراج وحصل كونه لا يفسد بحق الحوز الفاعل فيما سوى السد ايضا  
فالمذكور في الكسار كسار الجواز الفاعل في السد وجهه وهو في حال غيرة المعاصه عليه او عطل الجاز  
الفعل اعصار شتم السد الى الدلول علمه بصرح الكلام والدلول علمه طريق الاستلزام وانست خبير  
الوجه الاول من اجوبه كذا في قوله فارتحت بخارهم فاما انما قلدهم جازيه في بعض صور الاضافه لادنى ملكا  
كما في قوله فارتحت بخارهم فارتحت بخارهم في قوله فارتحت بخارهم فارتحت بخارهم فارتحت بخارهم فارتحت بخارهم  
في الاضافه للامه موصوفة للاحصاء الكامل السد لان جازيه عن المص في ما لا يفسد الله فاذ اسمها في  
ملابسة كاسمانا لا نفوا لاحكاما كونه لان الجازي الحكم ان يكون بغيره في سلب السد الفاعل الجازي  
اخلا جازي سببه من الخلق وظاهره لم يقصد من سببه كونه في سلب السد فاسد ملابسة سببه بل سببه







ان كلامه عن هذا الاشعار عار ولم يرد ان اقدم من لم يحل على هذا الكتاب عار قوله وفي نفس الامر عطف  
لقوله عند العقل قوله ومع اي حيلة اريد غير مموله في تعريف المجاز غير مموله في نفس الامر ودعي ذلك التعريف  
كما ذكر في قول الجاهل والمقرن فانه ليس بصادق عليه لانه ليس اسناد الى مموله في نفس الامر فلا يكون محازا  
مع لفظة القصد الى انه اسناد الى السبب فيجب التجوز **قال** وبالجملة ان اراد غير مموله يعني انه  
ان اراد غير مموله في تعريف المجاز غير مموله في نفس الامر بان يكون معناه الاسناد الى غير مموله بالتناول  
فقد خرج عن ذلك التعريف مثال ذكر مموله اسناد الى مموله في نفس الامر بالتناول وآن اراد غير مموله  
عند المتكلم في الظاهر منه ذكر تعريف المجاز المشتمل على هذا القيد في مقابل تعريف الحقيقة بمموله عند المتكلم  
في الظاهر منه فخرج نحو قول الجاهل انت البع البقر ايضا الانبات من الريع والاقوال الكاذبة التي سعت  
ذكره بقوله عند المتكلم في الظاهر فاحتاج الى قيد التناول لاجتماعهما وانما اقتصر على ان الامر من ولم يذكر مموله  
عند المتكلم في الحقيقة لان لفظا مموله اذا اطلق يتبادر منه مموله في نفس الامر لانه الكامل في هذا المعنى  
واذا لوحظ قرينه القابل بتعريف الحقيقة ناسا ببله مموله عند المتكلم في الظاهر ليس ذكره في التبادر  
والقرينه فلم يذكره لكن اشار فيها بحيث قال وكذا نحو قول الموصي انت البقر بالتناول عند اخذ حاله  
من الدرس والظهار انه غير معتقد لظاهرة الاء كما ذكره انه لو اريد يخرج عن تعريف المجاز نحو ما ذكر **قال**  
اراد بالاسناد الى غير مموله منه في الظاهر ان الفاضل المحسن يرد عليه ان قولنا مموله اذا اطلق يتبادر منه  
ما مموله في نفس الامر كما اشارنا اليه لاما ما عمنه ومساوئ اللاتم المكذبة وان صح تسمية اليها فلا يصح ان يرد  
في التعريف احمي انه غير واره لان غير مموله غير مموله لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الافضل في بعض  
الاعم ناسا بل ذكره في بعض النسخ في تعريف المجاز نحو قول الجاهل انت البع البقر ايضا الانبات من الريع  
والاقوال الكاذبة ايضا تكون الاسناد في كل منها الى غير مموله في الواقع وقد عرفت ان غير مموله  
المذكورة في التعريف مساو له وكذا يدخل فيه قول المعتز في معنى الاء الافعال الكونية اسناد الى غير مموله عند  
المتكلم وقد عرفت ان اللفظ شامل له ايضا فان خرج جميعها لقوله بياول **قال** لا محل العام لا محقق الا ان  
صحي الحاصل له في قيل هذا السؤال انما يره اذا اخبر العام في التسمية بالباطل ما وابطال القسم الثالث اخبر  
ببطال العام قلت ماصل السؤال العام لا محقق الذي ضمن الحاق قد بين فساد الحاصل حيث بين ذلك  
القسمين فكيف يصح بعد ذلك ان العام بحيث يساوي القسمين الباطل على الثالث احصاء اجل في جوارب

۱۰۰

عنه انما قيل ما دام لم يعلم او لم يظن  
فلم يفتن الفتن مما لا يظن واطمأن القلب  
والانفس من محض اعتقاد ما لا يعلم  
والفطن لا يفتن الا بما لا يعلم

لفظ الحکم لا یدل علی شیء

الى

الفصل:



ان قولنا احياء الارض شباب الزمان من قبيل الجواز اللغوي فقد عرفت ما فيه **والله** الذي ذكره سابقا عن  
 السؤال بقوله فان قيل كثر ما أطلق الجواز العقل في معنى الجواب الذي اخبرناه قوله وكذا المراد شباب  
 الزمان ازدياد قوتها اي وقت زدياد قوت الارض **والله** اعلم بالصواب فان في الظاهر شيئا  
 الشئ لا يقوم بقوله مشوبه من شئب الثاني اذا اوقرت **والله** لانه اشترط في السند ان يكون فعلا  
 او معناه ليعنى اشترط في السند الذي سناد مجاز عقلي او معناه عقلي كما سبق في ترجمتها **والله** مطلق السند فلا يرد  
 بالانتم اشترطوا الم في السند ان يكون فعلا او معناه حتى يلزم ان يكون السند مفردا بل صريح في **والله**  
 ان السند يكون جملة **والله** في اكانه جملة **والله** واما على مدعى **والله** كانه في المثال نقل عنه رحمه الله  
 انه فالان لا يلزم من كلامه ان يكون طرفا الجواز العقل مفرد بل لا يكون السند جملة ولكن من اخبرته  
 والجواز الوضع بحيث يكون في كلمة فاكون جملة خرج عن هذه الاقلام ويمكن ان يحمل المركب اضافة  
 ومجازا باعتبار المفردات او باعتبار انه مستعمل في معناه الموضوع له **والله** وهو ان الجواز العقل  
 في القرآن كثر اختلاف وقوع الجواز لغويا كان او عقليا في القرآن وان كان الظاهر ان السند لا يجوز  
 الاول ان الجواز لا ينفصل فيصدق فيه فلا يصدق هو والصدق في النفي والاثبات وقوابه ان  
 اكذب انك لم لو كان النفي والاثبات معا للتحقق كقولنا هو جاريا كسبه لس جاريا كسبه اما اذا كان  
 احدهما كسبه والاخر الجواز كقولنا لس جاريا كسبه جاريا فلا يلزم من صدق النفي كذب الالباب لانها  
 لا يتباينان انما ان يستلزم ان يكون الباري مجوزا واللازم بطا اما الملازمة فلان من قاله فعل شئ  
 اسم الناعل واما مطلقا الملازم فلا مسمع الاطلاق المتجوز على انحاء وقوابه ان مثله من الاطلاق الاستماع  
 عليه سوتق على الاذن ودرانتق فلما نتق امسح الاطلاق ولا انه لا يصح لغة واللازم محتم لغه واخرى قويم  
 لايات بلغت في اكثره جدا فيعلم انهم لا ينفذهم التحلف مع معده ان امكن قوله بوابل من يوم  
 التمه ليدل المتن **والله** وما كانه عن شدة وكثرة الهوم والاهوان **والله** كحق لعل اسناد الفعل الزمان  
 وبما ان ينبغي جعل الولدان شيئا بلاية الظرفه قد جاز ان يكن بهي شدة ذلك اليوم وكثر الهوم و  
 الاخوان فيه او في طوله بحيث يبلغ الاطفال فيه او ان لا ينفذهم قوله مع فعل موصف الناء والالف  
 بل جاز في الالف اثبات جريانه في الاشياء فقط بعد من اخبره بآخره وادله انهم لا ينفذهم  
 في كل منها اسنادا مراد من غير موله بوجه اخره من اجوبت المولب واما كذا آخر النهار ولا تطع امولا

الاب

والله اعلم بالصواب  
 والله اعلم بالصواب  
 والله اعلم بالصواب

فزيادة

فزيادة من الشارع بناء على كلامه السابق وقد عرفت ما فيه **والله** كما سألنا فقام السند المذكور لم على السند  
 للتاسيم السند له بالجملة فانه المفهوم من الاطلاق **والله** ان من جهة العقل قال الفصل المحض فيه اشعار بان  
 انتصا عقلا وعماور على التغير وليس كل مفرد منها فان انتصام الاحكام الى العقليه والعادية فيوجب  
 ايها ما في منفيها لا ذاتها ولا نسبة تحتاج اليه فان الاحكام لا زده والمجمل هو القيام لا العقل والعاد وان  
 جملته متضمنة على معنى الحكم استحالته **والله** وعنده حاله موله بما يستحيله العقل كانه مفردا مضادا الى منقولها  
 فلا يصح ان يحملها عليها فبما تميز السند الاضافه لان التميز عن السبب الى المفعول مفعول كاي ان التميز النسبة  
 الى الناعل فان قيل وكيف لا تكون النسبة في الجملة اياها الى الجوز ان صرنا في الظاهر غير فصل الى طرفه **والله**  
 والبعضيل والاصح ان انتصاها على المصدرية ان حاله عقلا او عادية او على الطرفة المقدرية ان في  
 الفعل او العادة وان تميزها ببيان لما حصل المعنى دون توجيهه الى اية من التميز ومنه **والله** فانه  
 قول صاحب المتنازع مع طار عن وفرة طرفة الفزع **والله** ان ما اشار الى ان الفعل السند الى الميز في الاصل  
 قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل بالقيمة في الاشتقاق محتال في التعوي فيعلم من ذلك ان التميز صحيح  
 حيث ان يكون عقلا وعادة فاعل **والله** فاذا صح التميز صح ما احار من الوجهين اما الاول فلما فيه من  
 عدد غير المذكور بل صرفة تدعو اليها واما الله فلا لانه حراز صفة في الطرف المجازي ولو سلم جواز  
 فيه فاعا كوزا فاجار فيما يوجب حكمه من الحس والعقل ليس كذلك فانه في حكم الوقت في المكان دون التميز  
 منه وقد تقرر موضع ان حذفه لا يجوز فيه فاعا كوزا فيما في حكمه ايضا **والله** يعني يكون حكاية فعل احد  
 من المحققين فان في قولنا محبتك كات بي ابيك لا بد من ثمن له في مسكاته على صفة وعلا رديع السند  
 العلامة فانه في ذلك ان معنى الاحكام العقليه ان العقل هو في ونفس مع قطع النظر عن محالطة العلم ومعا  
 يصدق محالطة اخرى على قوله **والله** وصدور عن الموصوف مثل شباب الصغيرة بانه داخل في الاحكام  
 العقلية لانها من مثل هذا الفعل لا غير انه مع عقلا والدرى المجوز اما جوزه لعلمه العلم لا الحكم العقل  
 فظهر ان ما وقع في بعض النسخ لان العقل هو في ونفس محالطة فاحش والصدق **والله** وصدوره عطف  
 على الاحكام انما لم يجوز عطفه على قيام في قوله كما سألنا فقام السند لان التعديده يكون هكذا وكما حاله  
 صدوره عن الموصوف مثل اشياء الصغير ومودا سدا ان صدوره عن الموصوف ليس **والله** فمثل هذا الكلام  
 اذا صدر عن الموصوف يعني اذا صدر عن علم كونه موصولا مثل هذا الكلام الذي صدر عن لم يرد عليه فانه محتمل

نحو طار زيد نفسا والاصغر  
 فاس نفس زيد ثم صفت  
 النفس من النفس لا زيد نفسا  
 الى الاحكام العقلية

والله اعلم بالصواب  
 والله اعلم بالصواب

من

احد



وَالْجَمْعُ الْأَمْرُ الْعَظِيمُ قَالَ الشَّاعِرُ وَعَلَى بَرِّ الْحِثِّ قَوْمٌ قَتَلُوا إِبْرَاهِيمَ أَخِي فَأَذَارِيَّتِي يَصِيبُنِي سَهْمِي فَلَيْتَ عَفْوَتْ  
لَا تُخَوِّنُونَ جَلَالِي وَلَيْتَ سَقَوْتُ لَأَوْ مِنْ عَقْلِي وَالْمَلِكُ أَيْضًا الْعَقِيلُ وَمِنْ الْأَضْدَادِ قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ  
مَا قَتَلَ أَبُوهُ لَمْ يَنْ سَوَاهُ جَلَلُ أَيْ مِثْلُ يَكْبَرُ شَمْلُ الْجَدِّ مَرَى

ذلك قديمة على عدم ارادها ظاهرة فيحكم بكونه مجازا لان هذا الكلام الصادر عن الصلوات مجاز فلا ينافي  
سبق من قوله ولهذا لم يحمل قوله لكن انما هذا البيت صحيح العقل اشارة الى رد كلام العلامة  
سبق **فان** يريد ان الفعل في الجاز العقلي اعلم ان منها امرين الاول اقتضا الاستناد الجازي  
الاستناد للحقيقة والله اقتضا الاستناد الى الجازي كاعلم او مفعولاً به اذا استدل به الفعل يكون صحيحاً وقد  
اتفق الشيخ والامام الرازي وصاحب الصراح والمصنف على انهما الاول كما اتفقوا على انهما ايضا الجازي  
النفوي الصحيح النفوي وذلك اشار الى الشارح رحمه الله بقوله لكن لا يلزم ان يكون له صحة اهـ وا  
في التاخير من الشيخ الى انشاء ايضا وخالفه الامام الرازي والشارح والمصنف ذلك لما كان الخلاف  
في التاخير وان قول المصنف ومعرفة حقيقة توهم انه في الاول قوله الشارح بان المراد معرفة فاعلم او مفعول  
الذي له الاستدالية يكون حقيقة وقد قال في الاصل واعلم ان الفعل المنه للفاعل الى العقل في  
ان يكون له في التذير والاستدالية صارت الاستدالية حقيقة مبدية **ولم** لما اودعه من دقائق الحق  
والحال هذا دفع لما روي عن البيت ان الحسن من الاعراض الثابتة في قدواتها كيف يزداد بزيادة النظر  
ووجه الدفع ان من العيوب احسن ما اذا نظر اليه بغير آي بادئ النظر في غاية الحسن والجمال اذا تأمل فيه  
وامعن النظر اليه بغير خلافة وكلما ازداد الاعيان ازداد له الصفا ومنها ما اذا نظر اليه بغير الحسن  
النافع وكلما تأمل فيه تحسن العظمة على الدقائق وبما الوجه من قبيل الله واقول انه دفع لما يترآى من  
نوع مخالفته في البيت ومن ما يترآى من المعاد ومثل الكدامة والطباغ يجوز له على معاراة المعاد  
وكثرة المشاهدة تقل الحرمة وتهم محض فان العزة والاحترام غير الحسن الذي فيه الكلام **الوصيرة**  
هو كمن طين بغير مثل اوله ايتك عايدك منك طينات الجبل وبعد فان سلمت لهم نفس قال في  
جبل وان قتل موسى رجلا فانه ذلك الجبل الجبل **قال** اي حيرة في الله بسبب هو كمن قال قيل له وجه  
عبد الله على الحصة فهو في سرته رويك لفظ الله وفي اقدمه بل كحق لفظ نفسه قلنا القدم فعل البدن  
وقام به يجوز ان يستدل الاقدام الى النفس كلف السر فانه فعل النفس وقام بها فلا يجوز ان يستدل السر  
الها وكذا الهوى قام بالنفس فالصاير الكاسب الذي ابتداء هو النفس البدن يتبعها فلا يجوز ان يستدل  
التعبير لها **فان** لا يشار الى ان يكون المعنى ان اي المعية معرفة كون الهوى في الاستدلال دون الاستد  
قوله واذا كان معنى اللفظ موافقاً على احصاءه علم انه ان اراد معنى اللفظ ملوك اقدمه جعله قادراً

نظام انه موجود على الحصة وان اراد به القدم كما يدعى له قوله فالاعصار اذن اسلمنا وجوده كنه السلام  
اسماء الحار في اللفظ وانما لمزم اذا كان الموجود المعنى الحصة له وليس كذلك قوايه انما نحن والكتاب ووجه  
الاسلام ان ذلك المعنى اذا وجد حصة ولم يبق باللفظ وفي الكلام يجوز يعلم ان لا يجوز في اللفظ بل يريد به  
معناه الموضوع له وانما التجوز في الاسناد بخلاف اذا لم يوجد فان اللفظ يكون كافيا حتى لا يفسد  
ووجه كنه من هنا نحن الاول ان ذلك لا يوقع كون التجوز في اللفظ كحوازان لا يراد به ذلك ولا  
المعنى الحصة له بل معنى آخر مجازي كما يجوز ان يراد به اقدم مني جملتي على القدم وهذا الى الحق حصة  
اكتان ذلك المعنى قد لا يوجد والاسناد مجازي كنه احيى الارض الربيع ويمكن ان يكون الاول ان اللفظ  
المعنى الآخر وان جازت نظر الى الظاهر كنه البالغة المتناو من الاسناد المجازي تفوت ح ولا  
يقف فابرة في العود عن قدمت حتى الى اقدم مني حق مثلا فلا يجوز تلك اللفظة في هذا البلاء والكلام  
في كلامهم وعن اكنان المدعى انه اذا وجد ذلك المعنى لم يكن التجوز في اللفظ بل في الاسناد وليس  
اذا لم يوجد كنه التجوز في الاسناد وليس على لان ايضا المدعى كما لا يخفى فلهذا كان من لم يتق على  
المراد وابتعد عن الحق كل الابداجا عين الاول ان الاقدام المعنى المسند الى الحق مجازي اصل  
معناه ومحصل موقعا القدم لاجل الحق والقدم مناهة حتى لا اقدام المسند الى الحق مجازا  
موضوع معنى الاقدام الى القدم فملاحظة التجوز في الاسناد **قال** وقال الامام الرازي في نظر جوابه  
ان المراد بالفعل ان كان الاصطلاح في فاعله موجود وموروثين فيهم وحق في الامثلة المذكورة  
وان اراد اكناف فلا وجود له في طلب العلم على توضيحه انك اذا رايت صدقك كنه حصل كنه رتبة  
السور غم قلت سر بني رويك فقد اذنت من السر ففعلا متعبا مصدر السرقة وموسر مبنيا  
للفاعل في الاستدلال في رتبة كنهنا سبها للسر اكناف على عدم وجوده هناك ملازمة الفعل  
وجعل المقصود من الكلام هو الاسناد والقياس صحيحا له كان اسناد المستند الى الروية مجازا عقليا وليس  
معاك فاعل صريح لو اسند اليه المكان صعب لولا ضرورة تدعو الى اعتباره فان المقصود من نقل كنه الاسناد  
انما هو المباينة في الملازمة الفعل فقله من التوهم كنه من التفتق في تحصيل غرض المباينة في الملازمة  
فظهر ان لفظ سر بني متعلق فيما مومعناه لغة ومواعظ السرور لان ذلك المعنى مفهوم مفروض  
قد تعلق بقرينة غرض صحيح ونفع صريح وليس فاعل محقق لو اسند اليه كان صعب وكذا الحال في اقدم

26



وَأَمَّا مَا فِي

مرکز کتب و اسناد  
موزه آستان قدس  
تهران

1871

21

قوله من حيث المستند اليه ان عروضا في لغة فذاته يقتضيان يكون الالف والواو معا وقد تلتى التاء والالف والواو  
قد يكونان معا في بعض القليل الى الزوال التي تعرض للمستند اليه فيكون على اطلاقه لما حمله هو احر من الكلام  
في الاحوال ما لا يخفى عنه مثل كونه صورا ونظما في كل الاوسط ومن لم يولد حقيقته او جاز الالف ذكر في كل من هذه الاحوال  
في فصل الكلام ان الاحوال التي تعرض للمستند اليه تتضمن بهذا الصنف قطع النظر عن غيره بما بدر منه من السبائك والبر

ولا تجيب مني يا خاتمة  
فقد تروا ما على الله

[illegible]



ويكون الجمع ضمرا لما هو موقعه فيكون قوله ههنا من الاعتبار التي جامع الله لذاته اشار الى ان الامور  
 العارضة للمعد اليه من حيث هو موافقة لما على الاعراض الاولى اللاحقة له بلا واسطة فكذلك احب  
 منهم هذا الكلام اذ قد اضطرب هنا معان من غفل عن المبدأ **فدوم** على سائر الاحوال لانه عبارة عن غل  
 الاثبات به، وذلك الخلف وان كان مستوعبا عن الاسقاط بعد الاثبات الا ان المراد به مصادم  
 الاثبات من اول الامر وموظف وانما عبر به عنه اشار الى انه العدة التي كسبيل الى تركها حتى انه اذا لم يذكر  
 فلما لم يتركه في حرف فيجاء الى ان الكلام في حرف المعد اليه الذي يكون مقصودا وجزءا من الكلام لا يترك  
 شيئا كما في حرف على المصدر وحرف على الفعل واقامة المفعول مما لا يسيئه الله بقوله وقد يكون  
 المعد اليه الحذف في الفاعل، قال في شرح المفتاح قدوم على سائر الاحوال لكونه اغزى التغييرات والاختلاف  
 بل غاية ما حثت انتهى بالكلمة فيكون اوله بالبيان ويمكن ان يذكر وجه اخر وهو ان جميع مبادي من احوال  
 المعد اليه سوى الذكر متفرع على الذكر فالحذف لو اخرج عن الذكر فقط لتحلل من الاصل فدوم فيكون كما  
 من العضا وكما بنا ولو اخرج من الجمع لطال العهد من المتساويين الذكر واخذ في الحذف مباحث  
 فلا جرم اتفق من الترتيب كالحذف قبل الذكر **والاول** ولما كان الاول معلوما مقدرا في علم الجواهر انا وجه  
 كونه معلوما مقدرا فيه ايضا انما بحث عن الالفاظ من حيث هي اعراضها بحث تدل على اصل المعنى مع قطع النظر  
 عن افاوتها الخواص والاربابية على اكله ولا شك في العدة الجوزية الحذف او وجدت في حرف الحذف ونشأ عليها  
 مع الاورب سقيم المعنى بخلاف اذا قصد الخواص والاربابية فان مجرد الجوزية لا يكفي في الحذف بل لابد من مرج  
 له على الاثبات ثم لما كان احيانا متفرعا على الاول في الواقع ومتبعا له في الاعتبار حتى انه يشي في علم العسا  
 بالنتيجة زاد لفظ ايضا والاشارة الضمنية فتعادم قوله فلما صار من العيب كما لا يخفى على المتأمل  
 وقيل انه عيب نظر الى القرنين هذا الوجه يشارك الاول في ان المراد بالظنهما القرنين ومما لا يخفى  
 ومعه فان في ان معابر العيب الاول كونه ركنا اعظم وفي استجواز ان يتعلق به غرض من الاعراض المذكورة وانما  
 اوردته حيفه الجوزية وان كان قابلا فاصرا ليس التردد لان الظان المقام ان اتفق شئ من تلك الاعراض  
 بحيث يبلغ اعتبار فيجوز كذا المعد اليه وان لم يتفق شئ من مع وهو قدومه الحذف في جمع اعتبار فيجب  
 قدومه لاحرازه العيب فلا قول يجوز ان يتعلق به غرض من تلك الاعراض بعد ما قدومه البالغ بعيد لكن لما لم يحل  
 اعتبارا به نفس الامر بل محسب اطلعيه كسبق في اوائل الكتاب لم ينسب هذا القول الى الخطاء فينا **والاول**

*[A photograph of a manuscript page from the Voynich manuscript, showing several lines of handwritten text in the Voynich script. The handwriting is dense and characteristic of the original manuscript.]*

أنه

نظام مرصہ

فغان

۱۰۰

[illegible]

١٢  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

لا يجوز ان يبدل في العشر بحسن  
القدر ان على المدد لا يوجد  
اللفظ بدر

ان الله انزلنا كتابا في هذا القرآن  
تفصيح للزور كرم الله وارضه عنا  
وهو سر الله رب

[illegible]



وَأَوَّلُ مَنْ قَالَ الْحَكْمُ بْنُ عَبْدِ يَغُوثَ وَكَانَ مِنْ أَرْمَى الْأَنْبَاسِ وَنَذَرَ أَنْ يَبْذُلَ مَهْيَاً عَلَى صَنْمِ بَيْتِ الْغُبَيْبِ  
 كَخُجْ أَيْمَا فَلَمْ يَبْدُرْ عَلَيْهِ ذَلِكَ حَتَّى سَمِعَ أَنْ يَبْذُلَ نَفْسَهُ لِمَا يَنْفَخُ مَعَهُ ابْنُهُ مَطْعَمَ فَرَسِ الْحَكْمِ مَهَاتِينَ فَاخْطَا مَا فَلَمَّا  
 عَرَضَ الثَّلَاثَةُ رَمَاهُ بِمَا مَطْعَمَ فَاخْطَا بِهَا فَقَالَ الْحَكْمُ ذَلِكَ قَبْرٌ مِثْلُ مَا فِي كُلِّ مَنْ أَصَابَتْهُ مَعَ أَنْ لَسْنَا بِحِلِّ لِه  
 كَذَا مِنْ مَقْصِدِ الْأَمْثَالِ وَكَفَى لَكَ شَيْئُهُ أَعْرِفْنَا مِنْ أَخْذِهِ قَالَ أَبُو عَبْدِ الْغُبَيْبِ الْكَلْبِيُّ إِنَّ هَذَا الشُّعْلَانُ  
 أَخْذَهُ الطَّائِي وَبِوَجْهِ طَائِمٍ أَوْ جَدِيدٍ وَكَانَ لَهُ ابْنٌ يُقَالُ لَهُ أَخْزَمُ فَمَاتَ وَتَرَكَ بَنِينَ فَوُثِقُوا بِوَدَاعٍ مَكَانَ  
 وَاحِدٍ عَلَى قَبْرِهِمْ فَادْمَوْا فَقَالَ ابْنُ بَنِي زَمْلُوهُ شَيْئُهُ أَعْرِفْنَا مِنْ أَخْزَمٍ فَادْمَوْا كَانُوا لَوَالِدِهِ الْغَيْرِ  
 مِنْ الْأَمْثَلِ وَأَدَا سَمِعَتْ مِنْهُمْ مَا خَذَفَ الْمَسْدَادُ بِهِ قِيَاً وَتَكَرَّرَتْ بِهِ عَجَبٌ مِنْ عَرَضٍ مِنْ أَخْزَمٍ فَقَدْ  
 رَأَيْتُ أَيْضاً الْأَسْهَالَ الْوَارِثَ عَلَى تَرَكِهِ وَأَمَّا الْأَسْهَالُ الْوَارِثُ عَلَى تَرَكِهِ نَحْنُ بَيْنَ مَخْضَعِ الْقِيَاً لِه  
 لَا ظِلَّ لِآلِهِ فَوَلَّاهُمْ فَانْهَمَ لَا يَكَادُونَ وَلَا يَكُونُونَ فِيهِ الْبَيْدَاءُ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ شَرَحَ التَّسْهِيلَ وَأَمَّا الْحَرْفُ  
 الْوَارِثُ كَحَرْفِ الْبَيْدَاءِ الْحَبْزَةِ مِنْ مَقْطُوعٍ لَتَعْنِي الْعَوْتَ بِدُونِهِ وَتَكُونُ لِمُجْمَعٍ أَوْ ذِمٍّ أَوْ نَحْوِ الْخَوَالِدِ  
 لَهُ الْحَبْزَةُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْمُسْلِمِينَ وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْبُيُوتِ وَالْمُتَوَسِّلِينَ وَمَرَرْتُ بِغُلَامٍ مَكَ  
 الْمَكْنُ فَمَذَا وَنَحْوَهُ مِنَ الْعَوْتَ الْمَقْطُوعَةَ لِلْمَنْعَةِ عَنْهَا هُتُوتِ الْعَيْنُ بِدُونِهَا كَبُورُ ذَلِكَ النَّصْبِ  
 مَلْتَزِمٌ إِنْ صَارَ وَالدَّفْعُ يَقْتَضِي أَخْبَرَهُ الْبَيْدَاءُ لَاجُوزِ الْطَائِمِ وَكَانَ أَنْهُمْ قَصِدُوا الْإِثْمَ فَجَعَلُوا أَيْضاً  
 النَّاصِبَ كَمَا رَفَعَهُ عَلَى ذَلِكَ كَمَا تَرْتَمِ فِي الدُّنْيَا أَدُلُّوا ظُهُرَ النَّاصِبِ مَعْنَى الْإِثْمِ وَنَعْمَ كُونُ خَيْرَ مَا سَأَلْنَا  
 فَلَمَّا تَرْتَمِ الْأَمْثَالُ فِي الْعَبَثِ أَصَابَ الدَّفْعُ أَجْرَهُ لَهَا عَلَى مَنٍّ وَاحِدٍ **قَالَ** وَلَا سَعْدَ مَا إِلَى التَّوَسُّلِ  
 لَأَسْأَلَ عَلَى الْخَالِفِ سَبْقُ الْخَدِّ بِغَيْرِ الْإِثْمِ مِنْ أَحَدِهِمَا الْقَدْرَةَ لَأَنَا نَحْنُ فَدَسَقْتُ الْإِثْمَ إِلَى الْإِثْمِ  
 الْحَنَاجِ إِلَى التَّوَسُّلِ مَوَالِيزُ الْخَدِّ لَا التَّوَسُّلَ الْمَنْسِي فَلَا تَغْفُلْ عَنْ الْكَلِمَةِ **قَالَ** وَتَكُونُ حَرْفُ الشَّيْ  
 أَسْأَلَ رَابِعَةً مِنْ الْخَالِفِ **قَالَ** فَتَحْثُ وَمَوَالِيزُ الْخَدِّ وَتَكُونُ أَيْضاً لَاصِفَةً لَا يَتَخَفُ وَكَدْمُوهُ فَيَقِيلُ  
 فَلَا حَرْفَ هُنَاكَ إِلَّا شَعَارَ الْمَكُونِ أَيْهَا مَوَالِيزُ الْخَدِّ دُونَ الْحَرْفِ فَتَحْثُ **قَالَ** وَأَمَّا دَكْرُهُ فَتَكُونُ  
 الْأَصْلُ سَيَّارٌ أَنْ يَلْمَعَ قِيَامُ الْقَدْرَةِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ مَكُونُ الْإِثْمِ مَعْبُودُهُ فَلَا حَرْفَ فِي الْبَيْتِ بِنَا عَلَى  
 الطَّوْلَ لَا سَكْنٌ حَوَازَانِ تَقْدِيرُ الْبَلِيغِ فِي مَقَامِ الْحَرْفِ الْإِثْمُ بِنَا عَلَى الطَّوْفِ فِي مَقَامِ أَخْبَارِ الدَّكْرِ  
 مَعَ جُودِ الْقَدْرَةِ الْحَرْفُ كُونُهُ الْأَصْلُ عَلَيْهِ لَضَعْفُ التَّوَسُّلِ عَلَى الْإِثْمِ **قَالَ** تَسْهِيلًا عَلَى أَنْهُمْ كَانَتْ لَهُمُ الْإِثْمُ  
 بِمَا كَلَامُ دَكْرِهِمَا كَمَا فِي قَابِ دَكْرِهِمَا سَمِ الْأَشَانِ وَلَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ بِرُتُوعًا مِنَ الْكَلَامِ أَوْ لَهَا السَّارِعُ

1292  
 1293  
 1294  
 1295  
 1296

هذا ولذا قال ومنه ولم يزل نحو وخو الأثره بنحو الهز والنا الاستبداد وقوله في تبيينه متعلق بخلت  
 والنا الهزلة ومعنى على صياها على جدتها وانزادها وقاصدا ان تكرر او ليكاد اذ اختصاصهم بكل واحد منها  
 على حد فكون كل منها مثلهما عما عداهم ولولا ما لا يتناولهم اختصاصهم بالجميع فكونوا الخيرة لا كل واحد  
 او بسط الكلام حيث الاصطفاة فان لم يزل لم يذكر في سابقا عسارت التي كثر مثل هذا القيد مع انه فيها ايضا  
 قلت لان تلك الاعتبار مطعون في نفسها فالعبارة تشبه بالقيد غير اضبايح الى التصريح بخلاف قوله  
 او بسط الكلام فانه لم يسلطوا اصليا بل المظنة امر آخر وهو الاصطفاة فلا بد من ذلك في شرح المنهاج  
 لو ذكر غير لفظ الاصطفاة مما يقع في حق الباري عز ايضا كالسمع للجان انساب كحيث عصى عن  
 حين قيل له ما تلك عينك يا موسى وكان يتم اجوبته ان يقول عصالا ان السوا عن الامية كما الفا  
 قيل ما زبد وجوابه انسان لا غير فان قيل لو كان ذكر في ذكر نعم فاجابه قوله وان فيها ما رآه  
 والمقام يقتضى التفصيل في البسط قلنا وجهه اما الاحتراز عن ان تؤول الى الاطباء الكثر او اراد ان  
 يسأله عن استئذان اسماع كلامه معه فكون مسمعا سامعا ويترتب هذا الاحاطة في الساعات  
 اذا انطقت طيبة تصيد القلوب بالحق والحق وكنت اجبت عادة الفاظها والاحسن ما قيل  
 ان المراد بالسوا عن اجتنابها ما منه بصفاتها البظارة المبينة البعيدة بين المندوب عنه والمكلف  
 اليه ويشاهد العذر الباهية فلما فطن موسى لذلك اجاب بانها خفية في جنس العصا متصفية بانصفت  
 افراد جنسها من الاثنا عليها والشئ بها وموضب الشئ ليقط ورقه فياكله الغنم وما ينسبها  
 فليس بسط الاشارة الذي رعا بعد جراحة في تلك الحفرة **قال** وقد ذكرنا هذا له للسهولة **قال** الهويل  
 امير المؤمنين يا مكر بكذا او التعجب مثل الصبح بياوم الهند والاشهاد كوزيد يشاء في هذا القضية والتجمل  
 على السامع في القضية بحيث لا يكون له ان يقول اني لم انهم في الزمنه كخوان يقول العاصف زويحة  
 عليه بكذا **قال** وجوابه ان عموم النسبة واردة التخصيص فببطلانها قد تارة الحذف فتبين اجواب  
 فبطلان المراد بعموم النسبة واردة التخصيص انتفاء الترتيب مطلقا فان اجابته لم يكن عام النسبة الى كل مستند  
 بان لا يكون في المقام الذي يؤول صالحا لان يشب الى متغيره سواء اصلح له في نفسه نحو قائم في المقام الذي  
 سبق فيه ذكر زيد او لا نحو قائم لما يشاء جاز حذف المسند اليه لانها هي وان كان عام النسبة بان  
 في ذلك المقام لانت انتفاءه ولم يتوخصه كخزيه في هذا القاسم الذي جاز حذفه احصا لانها هي واما

فذكر المسند اليه وبار المنظم  
وتمت بعد الجواب فان قلت  
لوجع ما ذكرتم لا ينافي ان  
المأرب لم يسط الكلام قلت  
قال بعض المنسرين بما كان موسى  
الانبياء من ان لا يرد له  
انا ساله لم يرد له ان  
بما يب و هذا من عادات  
ولم يعلم تفصيلا وقال اخرون  
لا ينافي ما نحن استغناء  
العصا وانما داله ومقالها  
ولم يذكرها افعه اياها من غير  
اخذة الحيز في التفصيل لانه  
آخذون الحيز في الرمشه وقال  
يسالونه في ذكر المأرب  
يسالونه في خلافه يرد  
الكلام والوجه هو الاول  
قال الدكتور  
لقد بقيت في النزاع بينهما فان الاول  
وعدمه من التفسير فان الاول  
انما هو له في النزاع لانه  
عليه وعدمه بما لا ينافي  
بدرجته



اذا كان عام النسخة في ذلك العام وأريد بحسب ما لم يجر حذفه لانتفاء الترتيب مطلقا لكن السارح الجدير  
 تسامح في التعبير حيث ذكر مثالا في يومهم انه اراد بمعوم النسخة عموما في نفسها لكن مراد ما ذكرنا بدليله قال في  
 شرح الفتاح بعد ما ذكرنا ذكرها والمراد بمعوم النسخة الى كل مسند اليه ان صح في تلك الحالة استنادا الى كل واحد  
 مما صح اختصاصه به في نفسه واسنادا اليه فان رفع ما قال بالاضطرار الخي ان يكون النسخة غير عامة اي غير صالحة في نفسها  
 لامور متعلقة بقرينة مخصوصة فاصلا اختصاص المسند شي معين للموضوع المسند اليه فم من اختصاص المسند به  
 انه المقصود كما في كذا قال لا يشاء فاعلم ما يريد وكذلك كذا النسخة عامة مع عدم ازالة التخصيص من خصوصية ذلك  
 على ان المسند اليه جمع ما يصلح له النسخة كما في قوله من غير ان يفسد كلف يكون انتفاء ما بين الترتيبين مخصوصا  
 تفصيلا لانتفاء الترتيب مطلقا مع ان لها افرادا اذا اخذ مثل عدم الذكر في السؤال **والسؤال** وقيل مراد ما ذكرنا  
 ذكره واجبا يعني ان مراد المصنف بالاعتراض حيث قال كان ذكره واجبا لا راجحا واحالة القضية ما يكون مرجحا  
 لاحدها او مراد بكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال لانه موافق لما يريد على اصدار الحديث فاذا كان ذكره  
 واجبا لا يكون زائدا على اصدار الحديث واجوبا على الاول ان احالة المقتضية اعم من الموضوع والمزجج والمراد  
 منها موالاته وعن انتفاء الترتيب المقتضية بين وحب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات  
 الامور المتناهية كماله كما قال المصنف فيما سبق وان كان الحاطة ممتلئة وجب تركه بحسب **الاجابة** وذلك  
 لان الغرض من الاخبار كماله من اعادة الحاطة **اعلم** ان هناك مقتضيات متفرقة المطاع على اخرين  
 منها وصحة الاخبار على صحة الاول ان كلام من حكم الخبر المسج بعبارة لازم الحكم المسج بلان فائدة **الاول**  
 حكم التامه احتياقي تحقق الحكم متى كان اجدا كانت العائدة الاولى في بيان الحكم والاعلام به اقوى  
 لان تأخر الاعتراف لا يوجب التفضل عند حصول العلم والحال وزوال الجهل والنقصان في الكثرة  
 كان الاحتمال اقرب كانت العائدة اضعف فكسرت كذا التامه ان بعد الحكم في نفسه وما عتبار ما يرجع له  
 ذاته انما هو بحسب مقتضى المسند الى مقتضى المسند اليه والمسند لانتفاء الى اسباب شروط وخصوصا  
 وقبول اكثر التامه صحة المطاع على الاخرين فلان المطاع ان يعرفه لانا في الحاطة فائدة واذا علم ان  
 احد تحقق الحكم متى كان اجدا كانت العائدة في الاعلام به اقوى وان بعد الحكم بحسب مقتضى المسند  
 الى مقتضى المسند اليه والمسند لانتفاء الى مقتضى المسند اليه وهو يعرف علم قطعا ان يعرفه لانا في الحاطة فائدة  
 واما توفيقها على الاول فلا معنونا لا تحقق حكم خبره فائدة بل سائل لازم فائدة كمال الخلق على التامه فلو

لما ذكره واجبا

لا يقتضيه

اي

ابق الحكم المأخوذ فيها على ما هو مما لم يستبقا كما في فلا جرم علم الحكم اولا يستقيم الكلام ويتبين المرام فظهر  
 وجهه بالكلام على كون اللازم حكما وان خشي على البعض **والسنة** وان امكن ان يخصر بالوصف فان  
 الحاطة فيه نظر لان ما ذكرناه مما لا يقتضيه من مقتضى المسند اليه بل لا يقتضيه التعرف على ان مقتضى التخصيص هو  
 اعم من التعرف ومقتضى الاعم لا يجب ان يكون مقتضى الاختصاص بل لو قالوا هو اذا كان المقصود تعيين المسند اليه  
 عند السامع او اختصاصا بعينه في زمن السامع لكان مقتضاه **والسارح** الجدير ان اشار الى دفع قوله  
 لا يقتضيه من مقتضى المسند اليه بقوله وكلما ازداد المسند والمسند اليه لقوله وهو المعروف لانه كمال التخصيص  
 اشار الى دفع قوله بل لا يقتضيه التعرف على ان مقتضى التخصيص له بقوله والتكليف وان امكن ان يقتضيه  
 بالوصف يعني ان التام من تخصص التكرار انما هو موافق للتخصص عن التمييز عن الغير وهو ليس بطر والمط  
 كمال التخصيص وهو ليس موافقا لصله بل هو المعروف لان التعيين فيها داخل في وضعها بخلاف التكرار فان التعيين  
 فيها مستغنى عن الخارج **قال** ثم التعرف يكون على وجوه معا ولهذا دفع لما اعترض من بعض السارح على المص  
 بانه في بيان ان كل صنف من هذه الاصناف سببه ما مولا انه في سان تعريفه بالاصار وغيره فلان الصواب  
 ان يقول اما تعريفه بالاختصاص فلان التام للكلام آه ووجه الدفع ان التعريف نفسه كما يكون مقصودا او متعلقا  
 غرض كذلك يكون على وجوه متمايزة من الاختصاص والعلمية ونحوها متعلق بها افاض محتفظة عابته ان يكون  
 بعض منها خصوصيات اخرى متبين حاليها ضمن معنى العبارة ما ذكرناه لمع لانا نعلم المعترف **قال** وقدم  
 المفرد لكونه اعرف المعارف سببا في تمام مقتضى ان شاء الله ثم ان اعرف المعصرا **التمهيد** ثم الحاطة  
 لا تحيى الاختصاص في الاول وقلته في التام ولهذا راعى الحكم هذا الترتيب **قال** وقد ذكرنا في اخره مع ميعه  
 ان الحاطة للكاتب او كاتبه مع ميعه وفق العبارة الجارية فيقال فاطمة وهذا الخطا لا فاطمة **والتمهيد**  
 مع صرح به في شرح الفتاح قوله الى غير اى مما لا ومؤجها الى غير ميعه كما يستعمل الى بل يربح الترتيب قوله  
 سبيل البدل الى دون التحويل فلم يوهده في التام ولم ينقل عن العرب الموثوق بوثوقيتهم خطاب عام بصيغة  
 الجمع فلما كان المتحقق بصيغة الافراد سبيل البدل في له وبقيت النهاية عطف تفسير لقوله كانت  
**قال** فقوله بتقدير العموم متعلق بقوله فلما لا يربح اياها يعني لا يقول في صورة الخطاب لنفسه والمف  
**التمهيد** لانه مقتضى ان يكون الاخراج في صورة الخطاب لاجل ايراد العموم وصورة الخطاب في العموم فاني يكون  
 منها عليه ولا يخفى التوجيه الذي اختاره الجدير بعد لفظي ومعنى بل الوجه الحسن الدقيق والتوجيه

لمعين

قريب في الاول من واهله بعد النفا لانه قد لا يخرج  
 في صورة الخطاب لما اراد العموم في



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note.

*(Handwritten notes in Urdu script)*

قوله ثم جعل الله الحكمة  
 بين يديهم ان الاثم يذكروها  
 فعل الخذف والتعويض لا يكون  
 معلوما وغيره وانما فان الاثم يذكروها  
 في انه علم بالقلوب وانما الخلف  
 واذا كان فليس او علم شخص  
 وبين ان ان كان علم شخص فانما بينه  
 فيصيح على الغير ان كان صار بالقلب  
 المحض وهو وانما انما علم شخص لا يصح  
 الاطلاق على غيره ما اصلا ويمكن  
 ان يكون كلام ان ان لا يخاف  
 يقول على المحض بعد ان كان  
 على النفس او ان علم من الاعلام  
 المحض بعد ان كان على  
 الاعلام القابل للبرهان

[illegible]







المنع وانفتحت الفتوة المنهكين في استيفاء الذات والشهوات واسمعت الخفا  
 السارح الالهاتع اساموا الى اظلم ونظم في ان ما نظم واليه وبلغت  
 ما بلغه الى بشابة من الذات الى لا تختبر في وصفا

بالشرك وقد حقق ذلك في موضع **المنع** جدوى هذا الكلام ونزول وقوعه لما استشرع ووقعه المنع على  
 قوله لعله جدوى هذا الكلام مستدانة به الذي كان محك امسلا اعرفه او الذي كان مع زبد امس  
 لا نعرفه ونقد فائدة بعد ما دفعتم قوله ونزول وقوعه مع ان محل كل الكلام ما به يكون قليل الجدوى  
 واخرى فليكن نفسه فليكون ما كان بالعدم **والمنع** ان يقرر الغرض المسوق له الكلام لما كان الغرض  
 المسوق له الكلام هو المعنى الاصلي بالكلام ولما كان المسند اليه والمسند اليه لا فائدة ذلك المقام وكما  
 السئلة فيغير زمانا بترتيب كل من ذلك المقام والمسند اليه والمسند اليه على تقدير الغرض او من  
 حمله على تقدير الباقين ولهذا حمله السامع الجدير عليه ولم يترك الاخيرين فليكن ما كان من لم يترك  
 على المراد بالبيت **ولقد نزلت مع الغول** بدوهم النذر بالولون البير حركتها لتتأني وموت  
 كتابه عن موافقته لهم واتباعه لانهم ساءت المشية رعت واسامها الداعي والشرح على السارح  
 اي اسحت النخط السارح وعصارة الشئ ما يقع منه والمراد الحاصل والخالصة وذلك اشار الى ما  
 بلغه من الذنوب في شبهه والاثام على وزن الكلام وبال الالتم والمقام اظهار الندامة على ما فرط منه  
 وقد صدق فيما قال او شبهه الخاطبة فليكن هذا البيت منهم العلة حكم اللفظ كما صرح به السارح  
 وانما ينسب الى المفسر لان الكمال في الكلام وانما جاز بالصلة لان الالهام فيه ومكذا الحال في سائر الآثار  
 ان الذين تروا فيهم اي تظنونهم وجه تسميتهم ونهم تظنونهم ما ذكره الخليل ان الازالة اذا كانت من  
 الغير لا تكون خالية عن عدم اجرم غالبا فيلزمها الظن فتكون تسمية بالانهم اي الى طمتم قول  
 علمت هذا الكلام على وجه محكم هذا البصر ما فخر من كلام صاحب الشبان حيث قال او ان تؤمن الى  
 وجه به اخبر الذي تبين عليه وذكرا بان ما بالصلة على وجه معروف وجه به اخبر على سبيل الارصاد و  
 قال شارحه هذا انما لم سبق اليه احد من المفسرين معرفة دقائيق المعنى وفيه فليكن في المشاهدة  
 وعلى ما انطلق جمع الايات المشهورة واعترض عليه الفاضل الحنفى اولانا منه بعض استدراك  
 لهذا البيت لان الذي له طرق واجزا من محله هو اخبر نفسه لا بناؤا ونابا بان الالهام هذا المعنى  
 لا يكون في وجه اي وسيله الى التعلم والاحسان وسابدا كما انفرعه فان كون الصلة مثلا في قوله  
 ان الذي سلك السبيل بحيث تولى الى ان اخبر عن الموصول من جنس البناء لا يدخل في النظم الا ان  
 انه لو قيل بنى لنا بيتا الذي سلك السبيل لان معطوف بنى البيت بانبا بلا شبهه ولا بانبا في هذا المعنى

البيت بنى لنا بيتا الذي سلك السبيل لان معطوف بنى البيت بانبا بلا شبهه ولا بانبا في هذا المعنى

البيت بنى لنا بيتا الذي سلك السبيل لان معطوف بنى البيت بانبا بلا شبهه ولا بانبا في هذا المعنى

اصلا

اصلا ما لعظم ناس من ذكر الصلة لان انما بها الى حسن خبر ورس على ذلك سائر الامثلة فانما يكون  
 ان خسر الوجه بعله ما اخبر اي اساده الى المساء ورطبه سواء كان على صوت اخبره في نقل الامر او لا  
 سبب لسوت الدراجات في علمه ما عثبه على اساده الى الموصول وبنائه عليه وكذا الكفر بالعاس الى الدكا  
 واحولب عن الاول الى المراد منها اخبر المعنى كما قالوا في تعريف العلم يحصل صورة السمع في العقل ان المراد  
 الصوت الحاصل منه لكنه قد ذكر الحصول سببا على انه مع كونه صفة صفة سلم اصنافه الى محله بالحصول  
 له وكما قالوا في تعريف العود مع عدم الانتقام انه سبب على انما من المعنى العلة الاعمار به الى الامور  
 العنقه ومنها ما كان انما الموصول انما كان مسند اليه الى اخبر من حيث الكلام له وسواء ما كان على  
 الله قال الى وجه ما اخبر ولم يعل الى اخبر وانما كان له صا الى السان الذي منه علمه ما كان انما من لفظ  
 السان وشئنا واذا كانت ما ملونا، عليك طافنا، لكرات لا حسنت العباره ولا اسعنا واجوب  
 عن الكتاب موقوف على بعد مدحه وفي ان مدار على الفهم واساس في اعدا كما صرح به ارباب على عبارات  
 ذوقه وحكم الفهم فالائق لما يت الذوق ان على اصحابه وعدي ارباب مثلا اذا قالوا حبيب  
 كذا لا تسادا لان خصوصية كذا بحسبهم ولا يعمل من الذليل في هذا العن ان كماله ولا  
 سمع منه ان سكت وطعن انهم قالوا لفظ مل وعمر ادخل على سئل السان بعد ما على المحذ لان  
 ص قال الشرح في دلالة العجز وانت لاف تحف في الكلام وحديث من الالهام على ان ابا على  
 النحل فافهم ما هذا المعنى وتري هذا المعنى لا سبب فيه له الم بعدا لو لم يستعمل كذا مثلا او غير  
 رايته كذا معلوما عن فهمه ومفرد عن صوته ورايت اللفظ وبنائه عن معناه ورايت الطبع بان ان  
 يرصاه هذا الكلام وانت جبر بان من لس من ارباب الفهم اذا انكره ووزان سواد ذلك المعنى منها  
 اذا احذر لا يعمل منه ذلك العرفه اعرفت هذا فنقول لو قيل بنى لنا بيتا الذي سلك السبيل، كم لم يعلم  
 شان ما البيت بانبا على صا الى السان فليكن له بعدا فيه وجه به اخبر عام فافهم على علم اعشار  
 رعا جعل في وجهه الى العرفه في العظم، واما على كلام صاحب المعنى فليكن ذلك لفظا اخبره في موضع السان  
 وطحا لا محال على اية الكلام في الجملة الاسمه وذكرا ما اخبر دون اسان في سلكه بنا على النظم الطبيعي  
 من مقدم ذكر البيت على العرفه لان الموصول من البيت المكسوف ان من صاحب المعنى اذا اراد له  
 فاعرف من قوله علم المعنى واوردته مدار على ما في الاسله على كرهها على ان لا يكون له كذا التقدير







الحقيقة من حيث هي فان امتنع الخلق على الخلق كما اذا وان كان المعروف جماع سلطان مني للحمية وهم  
ان يرله به الواحد كما لا الزوج النكاح فليكن هذا على ذكره فان له في ان مواضع **الاصح**  
اي صفة من الحقيقة نسبة المصنف بالصفة لا يخرج عن شراح لانه للصفة فقط بل من مع العوارض كنهها لما لم  
عن العوارض واللام بقى صفة بل يكون الما نسبة نفسها شراح في العبارة وجعلها غيبها وضمها لان راجع  
الى المصنف ولهذا ذكر **والذكر** اشار الى ما سبق ذكره كناية اء الكناية كما تقرر في موضعها فليكن  
الاول للطلبه غير صفة ولا نسبة فنه ما مومع واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات الاضطرارية فهو  
معنى فيذكر تلك الصفة لتوصل الى ذلك الموصوف كقوله الضاريين بكل ابيض مخيم والطاعين  
مجامع الاضغان فان الضغن للجد ومجامع الاضغان مع واحد كناية عن القلوب وما خرج فيه  
من هذا القبيل فان التحريم من الصفات المختصة بالذكور كما بين في الشرح فذكر بان بعضهم قد خيم  
في قوله وموسى الله راجع الى الذكر في قوله والذكر اشار **اولا** لكثرة الى نفس الحقيقة  
المسح الى ان ينفس الحقيقة هو الما مية لا بشرطية التي من اعم من المخلوطة والجرد ولهذا فانه لا يغير  
لا صدق عليه من الاقله فان عدم اعتبار له غير اعتبار لعدم قوله ومنه اي من قبيل اللام التي لا  
الى نفس الجنس اللام الداخلة على المعرف فان المراد بكل من الانثى والكلية هو الما مية من حيث هي المخلوطة  
والا لا منع صدقة على الجرد ولا الجردة والا لا امتنع صدقة على المخلوطة وبما معنى قوله لان التفرقة  
اي من حيث هي **والمراد** في المعرف لاهم كنهه لواحد من الامله فان قيل كما ياتي له بان ايضا  
للجدة كذا الانثى نوع واكيوان جنس متلا فلما ذاك ايضا من فروع تعريف الجنس كنههم لم يحدوها  
ولم ينفخوا اليها لندرتها ونكاحها لهما سيما بالنظر الى الاحكام **بمعنى** يطلق المعروف لاهم كنهه الذي  
هو موضوع للجنس وصفت المعروف لاهم كنهه بالذي موضوع للحقيقة فنه تخيما يعلم منها في جعل المعروف  
باللام للاشارة الى نفس الجنس فيسمى المعروف باللام للاشارة الى اليهودي كون المعروف حقيقة في نفس  
فلما سافه قوله الاتي فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه لانه منكر ولا يقدح ان يكون المنكر موضوعا  
لنوع والمعرف الآخر شيئا عن قرب اختياره كون المنكر موضوعا للفظ المنكر ان شاء الله تعالى  
ان المنكر من نظير المصنف وقديان لواحد كما ان المعروف لاهم كنهه مستعمل في ذلك الواحد بان يكون المراد  
به شقوع الما مية والعوارض صفة تكون من قبيل الخلاق العام وارله الخاص كنهه ولم يكن كذا في قوله

والمراد في المعرف لاهم كنهه  
لواحد من الامله فان قيل  
كما ياتي له بان ايضا  
للجدة كذا الانثى نوع  
واكيوان جنس متلا فلما  
ذاك ايضا من فروع تعريف  
الجنس كنههم لم يحدوها  
ولم ينفخوا اليها لندرتها  
ونكاحها لهما سيما بالنظر  
الى الاحكام

عليه حيث لا بقوله معنى يطلق المعروف لاهم كنهه الى قوله على ما ذكرنا وحقق ثانيا بقوله وكيفية له  
وفرق ثانيا بقوله والفرق بينه وبين النكاح آه واورد السوال واحول لربنا بقوله فان قلت المصنف  
للجنس وعلم الجنس وحصل لكل من غلام فيقبل طلاق العام واراذه الخاص لا خصوص بل اعتبار وجود  
في صفة ومطابقة له وشتم في اخر المقال ما في هذا المقام من الاشكال **قال** في المصنف باعبار الوجه فان  
المفروض انه انما أطلق على الفرد الموصوف وهو ياتي في التعليل فكيف يصح التفرع فليكن المراد بالفرد الموصوف  
الفرد المنفرد لا المعين الشخص فيصير اعتبار التعليل فنه وكذا المراد بالواحد في قوله ما طلاق على الواحد وقوله  
واذا اطلقها على الواحد هو الفرد المنفرد **قال** فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه بل لا بد من ان  
وبما اختياره انه ان شاء الله تعالى لا يكون كثيرا من اللطائف على كون اسم الجنس عاما للمعنى الفردية والجنس  
كما سئل ان شاء الله تعالى فلا جرم جزم به **قال** والله اشار بقوله اي ان يكون الجرد وذي اللام بالنظر الى التفرقة  
سواء **قال** وان كان في اللفظ جري عليه احكام المعارف مع كثرها لا كليا فلا يسل في ما سياتي بعد استظهاره  
يعامل معاملته النكاح كنهه كنهه لاهم كنهه **قال** صفة تكلفها ما تكلفا حيث قالوا ان الحضور في الذهن معتبر  
في المعروف من المنكر وقيل حيث اولوا بالمعارف وقع صفة له من الجمل **قال** كما يشتر به لفظ الاصاح حيث  
قال ثم والمعرف باللام قد ياتي لواحد باعتبار عهده في الذين بعد ان قال وان كان باللام كما لا شك  
الى معهود بينك وبين محاطك بالارله نفس كنهه فانه بلا دان يكون صريحا في عود الى المطلق **قال**  
بل صفة لاهم كنهه لا ياتي بوضع له فان القائل بالجنس هو عليه ان اسم الجنس غيب في كان موضوعا لواحد من  
احاد جنسه فاعرف لاهم كنهه واريد به مفهوم المسح من غير اعتبار لاهم كنهه في الاقله كما ذكره قد سئل  
في جوابه معناه فكيف يكون مجازا قطعاً سواء لاهم كنهه هناك تعلق باعتبار الوجه وانضمام العاين كنهه في خواذل السوف  
اولم منهم كنهه في مقام التعرف لا ان يتعدى الى الجرد المركب اسم الجنس اللام موضوعا لاهم كنهه ووضعا آخر  
مقابل الوضع مفردية وفه بعد وفه حيث عنوانه لا بعد ان يوضع مجموع الاسم وهو في التعرف والاسم  
المعرف لاهم كنهه موضع اخر يؤول الى روح الله الشارح في التلويح والعلية في سبعة في الدرس الاتي ان  
احد قس المعروف هو الاسم في المعهود الخا به موضوع موضع آخر بارا كنهه في المانع في القسم الاخذ  
كون كنهه على ان عبارته فنه تدل على ان الوضع العام معتبر في التعرف لاهم كنهه اذا جعل اسم الاجناس موضوعه  
للاقله المنفرد فليكن **قال** ولزم من ذلك اعتبار اعتبار الوجه ذكر اشار الى ارله كنهه وقوله







۱۰۴

This detail shows a page of text from a manuscript, likely the same one as the previous image. The text is written in a cursive script, possibly Hebrew or Arabic, and is arranged in several lines. There is some marginalia on the left side of the page.

[illegible]

تقریفاً چند صاحب الطالع

المجمع

الجميع المستغرق ان يتناول الجميع مما تقرر ان وضع العام لا يطاقه الجزئيات وجزئيات الجميع مجموع لا احاد وفرادى  
في كل جمع لا يكون احكام عليه من الحكم على الاحاد وانما فيها سواء مدخل الاحاد في الحكم بخلاف الاستغناء بالان مراعاة  
نظام تلك انما في مفهوم الجميع المستغرق لان الكلمة مطلقا عامه فتدرج فيه نفسها وصراف الاربعة والخمسة وتدرج فيه  
ايضا في ضمنها فلو اعتبر كل واحد منها لكان نكرا اياها واما لما بقي ان الواحد مع الاثنين لا يفرق والآن  
مع واحد آخذ جميع من الجميع فافترج واحد او اثنان خرج جميع من الجميع قطعاً فلا يفرق المستغرق واما لانهم لم  
معنى الجمعية فتجوزوا بالمعنى الجميع عن الحسن الشاذ للفرق كما في قوله لا حل لك النسب من بعد وفاءم فلان  
تركب الجمل وبني فلان قتلوا زيدا ويدل على صح ما ذكرنا الفرق الذي اعرفه الشارع فان الجمعية  
لو لم تكن معبرة في الجميع المستغرة لعم ان يراد بها السقف الى الواحد فلما لم يعم ذلك علم انما معبرة وذلك  
بالوضع دون الاستعمال لان الافضل داخل في احكام بالنظر الى الاستعمال لا السقف لكن لا يحسن ان هذا الفرق انما  
يعم على الاعتبار من الاولين دون اعتبار الخوفا فتدبر من هذا التحقيق المتبين من انوار الوصفان  
كلام ابن عباس رضي الله عنهما وبيان صاحب الكشف في ذلك من بيان على الوضع الاصل وكلام صاحب الكشف  
في سائر المواضع واقتوال باء الائمة جنية على الاستعمال العارض فلا مانع من الكلامين لانها اخص من  
اراد بالطرف ما دل على السند اليه بصفته ايد على ذاته ولهذا قال وهذا اخص من الذي اقبلنا ونحو ذلك  
يرد انها ليست اخص من العلم قوله اي هو شي بياني لوليها مشدود، والاخرى يا اصفه وقد تحققت بقاء  
واحد مشدود مفتوح وموضا، والاحسن ان يقرى على معنى الحقيق ولا ياول بالهوى ويراد  
ان الفرق ما يترى بالعرض في شبه مجمل العام متوهم وهو القلب بغير متعلق وهو الجمعية وقوله وجبنا في مكة  
موقوف بطائفة اشد المطابقة فانه قال اضع روح مع الكركب الثمانين وبقي جسمي مكة موقفا مقبدا والكبير  
اسم جمع لا كركب الثمانين جمع فان معنى غنى محمد في احدى الباش وعوض عنها الالف المتوسطة ولعلها  
ظروفا تأسف على شرط لفظي يدل على الاخبار لكن المقصود كذا على اننا سوف نتخير على بعد اجيبته  
ومنه قوله ولا تخاروا التي تولد كما قد اكثر القراء لا تخاروني في الداء المشدود على النهي وقد اجمعهم  
لا تخاروني في الجرم مع النهي واصله على التواضع لا تخاروا بكسر على البناء للفاعل او الفاعل على البناء للفعول  
والمنع على الاول لا تخاروا لزوجها بسبب ولا يا وهو ان تظلم منه بالس بعد من الرزق والكسوة والمطلب ذلك  
ولا تخاروا مولود له امرأته بسبب ولا يا بان عنها شي مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ولا يا فذمها وبني تتردد

ما دام معي  
 على مشورتي  
 على خلاف القياس  
 لا انفسه  
 اقول ما لي خوف  
 و غرض من انفسه  
 ما قيل على ان الزائدة  
 فقول انني فعل فيه  
 فيه خلافا  
 و امرض عنده  
 مع هذا المعنى







451

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١















وَأَمَّا بَيِّنَةُ قَوْلِهِ لَا عَالِيَ إِلَّا هُوَ أَنَّ الْفَهْمَ مِنَ الْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مِنْ حَقِّهِ لَأَنَّ السَّلْبَ الْكُلَّ الْمَعْنَى مِنْ سَلْبِ  
السَّلْبِ الْجَزْءِ وَحَقِّهِ أَيْ سَلْبُ سَلْبٍ مَحْصُودٌ وَظَنُّ أَنْ حَقِّ السَّلْبِ الْجَزْءِ بِالْمَعْنَى سَلْبٌ أَنْ لَا يَكُونُ غَيْرُهُ  
هَذِهِ الصِّفَةُ لِحَقِّهِ أَنْ يَكُونَ مَحْصُودًا مَحْصُودًا وَمَا لَا حَاجَةَ إِلَى حَقِّهِ مَا دَكَرَ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى مَوَالِدُهَا الْوَالِدُ  
عَلَى كُلِّ رَجُلٍ وَأَمَّا بَيِّنَةُ قَوْلِهِ هُوَ أَنَّ السَّلْبَ الْكُلَّ وَأَنَّ السَّلْبَ الْجَزْءَ لَمْ يَكُنْ حَقِّهِ لَأَنَّ السَّلْبَ الْجَزْءَ  
لَا الْمَعْنَى فِي الْحَقِّ مَوَالِدُهَا الْعَرَجُ وَالْأَلَا وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ حَقِّهِ لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى  
مَا أَتَتْ زَيْدًا لَأَنَّ فِي ضَرْبٍ رَدِّ سَلْبٍ فِي الْعَرَجِ الْوَاقِعِ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ وَهُوَ سَلْبٌ جَرِيٌّ وَحَقِّهِ  
بِكُنْفٍ شَرَفَتْ أَنْ يَكُونَ إِنْسَانٌ عَرَسٌ مَضْرُوبٌ كُلِّ رَجُلٍ الْكُلَّ وَمَوْلَا الْمَذْكُورِ قَوْلُهُ وَحَقِّهِ  
حَقِّهِ أَكُولُ الْبَيْتِ أَصْحَابُ الْمَرْزُومِ وَمَوْلَا السَّلْبِ الْكُلَّ مَعْنَى مَا لَمْ يَكُنْ حَقِّهِ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَةُ لَا يَجِبُ  
أَصْحَابُ الْبَيْتِ الْبَيْتُ بِهَذَا السَّلْبِ الْجَزْءِ مِنْ حَقِّهِ لَمْ يَزَلْ مِنْ حَقِّهِ لَأَنَّ السَّلْبَ الْكُلَّ الْمَعْنَى مَوَالِدُهَا الْوَالِدُ  
لَفَرْجٍ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ وَالْمَذْكُورُ لِحَقِّهِ لَأَنَّ السَّلْبَ الْجَزْءَ مِنْ حَقِّهِ لَأَنَّ السَّلْبَ الْكُلَّ الْمَعْنَى  
أَصْحَابُ الْبَيْتِ الْبَيْتُ بِهَذَا السَّلْبِ الْجَزْءِ مِنْ حَقِّهِ لَمْ يَزَلْ مِنْ حَقِّهِ لَأَنَّ السَّلْبَ الْكُلَّ الْمَعْنَى مَوَالِدُهَا الْوَالِدُ  
أَنَّ مَا دَكَرْتُ فِي وَجْهِ مَعْنَى الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ حَقِّهِ لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى  
بَلْ فِي الْمَعْنَى لَأَنَّ الْخَطَأَ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ الْفَاعِلَ فِي الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ حَقِّهِ لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى  
عَلَى الْمَعْنَى لِمَعْنَى الْعَرَجِ الْمَعْنَى لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى  
لَمْ يَكُنْ حَقِّهِ لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى  
أَمَّا لَأَنَّ الْخَطَأَ فِي الْمَعْنَى لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى  
الْمَعْنَى لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى  
وَالسَّلْبُ الْجَزْءُ الْمَعْنَى لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى  
وَمَعَارِكُ الْأَفْكَارِ مَعْنَى لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى  
مِنْ حَقِّهِ لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى  
وَالسَّارِجُ الْخَوَافِيقُ مَعْنَى لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى  
لَمْ يَكُنْ حَقِّهِ لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى  
كُنْتُ نَفْسٌ عَمَلٌ لَمْ يَكُنْ حَقِّهِ لِمَعْنَى الْعَرَجِ بَلْ كُنْفًا بِالْمَعْنَى لَمْ يَزَلْ مَعْنَى

وذكر إذا قلت ما قلت كنت منته ان يكون مدلولك دأك وكنت لو نظرت في شيء لم يثبت انه معقول وإذا  
قلت ما قلت ما كنت منته ان يكون العاقل له وكما ان الساطع في شيء ثبت انه معقول وكذا كذا في كذا ما فرت زيدا  
كنت منته عنك فيه ولم يجب ان يكون مضر ببل كوزا ان يكون مضر به غيرك وان لا يكون مضر  
اصلا واذا قلت ما انا صرت زيدا لم تعلم الا وزيدا مضر وبولان القصدان تنفي ان يكون انت  
الضارب ومن اجل ذلك صلح في الوجه الاول ان يكون المعنى عاما كقولك ما قلت شعرا وما اكلت  
اليوم شعرا وما رأت احدا من الناس ولم صلح في الوجه الثاني ولان قلنا ان يقول ما انا قلت شعرا  
قط وما انا اكلت اليوم شعرا وما انا رأت احدا من الناس وذلك لان معنى المعنى وموان يكون منها  
انسان فاما كل شعرا في الدنيا وكل كل شيء يوكل وراي كل احدا من الناس فثبت ان يكون ما اكلت  
وما انا اكلت اليوم شعرا وما انا رأت احدا من الناس فثبت ان يكون ما اكلت شعرا  
الحق عند الحكم واساتها الغرض وسر ان حرف النفي في الاول دخل على الفعل فادغم وفي الثاني على  
الفاعل وظان ان نفي لاسن فالمراد من فاعله للفعل المذكور والعدم عند النفي وحقه ان الفعل  
اذا وقع على معقول مطلقا ووقع السماع سكت محاطا بان فاعله ذكر الفعل من موان وكان اعتدال في  
انته است وارت ان تخيلا في ذلك الاعتدال وثبت ان نفي ما انا قلت شعرا وما انا رأت احدا من الناس  
اما الذي فعل هذا وعدل الذي فعل في فعل لا تخيلا في ذلك الاعتدال وثبت ان نفي ما انا قلت شعرا وما انا رأت احدا من الناس  
اجدر فاعبار المعنى الحقيقي يكون المعقول واقعا في سياق الاثبات ولا عاريا من ظ اللفظ  
كون واقعا في سياق النفي فكان الاصل ما فعلت ما تقدم الغرض على الفعل لغير عدم الفاعل عليه  
واعبر المعنى فاعلى حاله اذ لو قصد عدم الفعل على فعل ما فعلت ما فعلت ولا عاريا من موان  
في جميع صور العدم فليحفظ في الكلام فانه العدم في محقق العام ثم اذا كان النزاع في معقول معين  
كزيد والفعل الواقع موان فليحفظ في الكلام فانه العدم في محقق العام ثم اذا كان النزاع في معقول معين  
لانه وان كان منكرا كمنه صار معهودا ما عاريا من موان فليحفظ في الكلام فانه العدم في محقق العام ثم اذا كان النزاع في معقول معين  
فليحفظ في الكلام فانه العدم في محقق العام ثم اذا كان النزاع في معقول معين  
من الناس فثبت ان يكون ما اكلت شعرا وما انا رأت احدا من الناس فثبت ان يكون ما اكلت شعرا  
عفا ما كلفه فناء ووجه وبوضوح انك ادع اعترت معناه الحقيقي لكان احدا من في سياق الاثبات



لان المعنى على ما عرفت ما انا الذي راى احدا معنوه بالقرينة وهي ان المنزاع فيه هو العام الشامل للجميع  
له اللفظ المفرد لا يحمل على الفرد وتمام المسكن في الاصول اذا اعلنت ما سعاد من ط اللفظ فان  
احد كره في سياق النفي مع به والعموم الاول معتبر في اعتقاد الحاطة في حق الاسماء ووجه التحصيل  
ان السبق لا توجه في الحقيقة الى الفاعل وفي المعنوي سياق الاسماء او ان يصح كون اعتقاد الى ط  
العموم بالعموم المذكور فلو لم ينفذ واما الاسماء فمفردة في موضع ان شرطه ان يكون عاما او جسيما  
وهذا لا ما ثبت فيمنه لانه تم في لفظي تحت ان يكون المسبب منه من مدلوله القصدى دون الصحيح وهذا  
الاعتبار من اندرج سبه عن كلام الشيخ وهي انه قال ان كنت تعت ان يكون الفاعل مارة وكان العهد  
ان من ان يكون ان الضار فيفهم منه ان السبق توجه الى الفاعل فلفظ ولا يعلق له بالفعل المنقول ثم  
قال من اجل ذلك يلحق في الوجه الاول ان يكون المنفي عاما ولم يلحق في الوجه الثاني فان قول  
ما انت قلت شرا عطاء فمنهم من ان السبق توجه الى الفعل والمنقول ذلك لان الاول مع على الاعتبار  
الاولى انما على التا ولما هو اذا خذت فمما شان ثا اعم فالحاصل ان الاعمى من شى الفاعل للفعل العا  
لمع ان ذلك المنقول عموم من الفعل المنقول في كنفه ولا يلحق الى الاعتداد بها فلهذا لا لا كلفا قلت  
ما انا الذي راى كل جمل لا من منه ان لا تدرك الصدقة بان لا يكون الذي راى كل احد سواء راى بعض  
الاحاد او لا اذا عرفت فاعلم ان صفة كلام اعم والمعرض عنه وعدم فرق بين اليمينين فلفظه في قوله  
ما حصل الى التعميم من اليمين والوجه اما صفة كلام العلامة فلانه اخذ عدم المنقول في النظر الى الاسماء من  
وضع التعميم في سياق النفي واما المعرض عنه فلم يفرق بين اليمينين في ما تحت ان يكون الحاطة معتدلا  
الهم الا ان حال انه كلام الداعي لمسا على لانه مع ان يكون انسان غير كعدم كل احد سوى  
ربا منه بحال مع على رجوع الاسماء الى الاسماء في دعوى فساد مدبره وسمي في هذا السارة  
الى اليمين على السبحان عبد القادر والكلالة كلامهم ايضا مع على الاعتداد من المذكورين فان قولهم  
النفي بالاسم ان يكون صريحا ونفا مع على توجه الفعل الى الفعل سرانته الى المنقول في كون المنقول مع  
عاما ومع الاسماء وكون من النفي اسما او قولهم بدم الغنة والماد في حق النفي مع ان لا يكون صريحا  
مع على توجه النفي الى الفاعل فقط فيكون المنقول مستتبيا ما شاملا ليدول في الجمع لاسما وانه لا عرفت  
فمعنى النفي فاذا نفيتم فيك فاعلم الفعل الشامل ليدل على كونه لا معنوي واما ان كان اللازم من الاول

كونه

كونه معنوي واما في موضع فانه مع منع المعنى بالاسم ان الاسماء الصريحة هي معنوية ذلك في سياق النفي  
انه معنوي ذلك لانه يكون لرد الحاطة فاعلم فعل معنوي هو الصريح فيكون المعنى ان هذا الصريح الواقع  
على من عدا زيدا مسلم مقدر يكون فاعلمه غيري لا انا فلا يكون رديا معنوي واما ان يكون معنوي بالعرف وفيه  
حكاية لا قلنا ايضا مع على رجوع الاسماء الى الاسماء ووجه عرفت واما ما قلنا فلان ما ذكرنا لا معنوي  
الا ان يكون معنوي رديا معنوي لا ان يكون رديا معنوي واما ان يكون لا معنوي على المسائل المصنف  
وعندى ان قولهم معنوي النفي بالاسم ان يكون صريحا جديرا فان النفي المعنوي قد يمد هذا الكلام الى  
الذي صنف في كتابه واذ في كسر تلك القارون اذ قال لان ان نفي الروية في قوله انما راى اصطفا قام لكل  
احد لان السبق توجه الى الفاعل في كونه فاعلم ولا يعلق له بالفعل المنقول في كون الكلام دالا على ان  
المستكمل فاعلم الروية المعنوية ما هو معلوم ان يكون هناك انسان قد راى احد الحاطة فلهذا لم يستل في  
احد من الناس لا محدود وفيه اقول لا عدم ولا كسر لما عرفت في قوله على وجه العموم معنوي بالروية والمعنى  
يلحق وهذا الفاصل صفة معنوية في دعوى فساد ووجه كونه ان السبق نظر الى الاعتداد بالاولى في  
التا وجعل الاسماء راجعا الى الاسماء والدارج بعد ما رجع حقا في سيرة المعنوي فان صلاح الحازن  
المناطرة في فاعلم ضربا واقع على من عدا زيدا كان الاسماء من الاسماء في جميع الكلام لبطان ذلك  
وبطلان اعتقاده ووجه لا يكون من معنى النفي بالاسم في السمع في الاعتداد بالاسماء في الكلام على انه اسما  
مفرغ من النفي فيكون النفي مستغنيا بالاسماء في محل الاشياء لاسمائه على التاكيد فيحتاج الى التوكيد في التاكيد  
في ان النفي في النفي وان كان معنوي فان قد يكون في الاصل هو اياه فان انا مثلا في انا عرفت  
مبدأ خبر ما جاء به الاعتداد بغيره واما في الاعتداد بكونه معنوي في الكلام في قوله ان  
العدم مفردا للنفي في قوله في حصة من السد من اصل ما عرفت في ما عرفت في قوله ان يكون مفردا  
وعرفت خبرا فاعلم ان السبق في حق ان اصله عرفت ما قصد النفي في الحاد وجعله كمر بخصه في  
ان السبق لانه بخصه في حاد وجعله كمر بخصه بالوجه المعدر بالاسماء ومن التكملة في قطع عظيم كما قال  
بعض بل جعله كمر بخصه بالوجه المذكور في حصة لان الالاهة عدمها بالخصه في حصة في قوله يا اهر  
ذانا لا شربا ادا ما كمر في الحاد لان من جعل الاسماء ليعطى انا حاصل السؤال انه يلزم على حصة  
المعنى حاد الامر انما العدول عاصله واما ان كان الوجه البعيد لا في قوله عرفت في حصة في حصة في حصة في حصة







وبما ان الحمل الطوع للشعر **قوله** ان ما ابدن العنان الا بالحق انما فيه طريق الحق احد من عدم الحار  
والخروج الموصوفين فان عدم ما فيه الناحية بعد كاشا ان **قوله** او اذ قال الروح في صفة الساح  
الروح مع الروح الخوف وبقائها العفة ولو قال او اذ قال الروح في روح الساح لكان احسن **قوله** وزيه  
الها به انما عطفها بالواو دون او لما ذكر في الخصاينة كالتدريج **قوله** ان العقل غير محض اه  
لما كان عطف قوله ولا هذا العذر على قوله بالسند الى معنى في ذلك المعنى وهو كون عقل الكلام الحكيم  
الى العفة غير محقق على الكلام الحكيم الى النفس اوله يحمل قوله بما عطف على العذر في قوله ولا هذا العذر  
اشاره الى العقل مطلقا محكم بان في العنان اذ في شراح **قوله** لانه خطا لغيره ومعنى الظالم في الكلام اقله  
نفسه فانه وحقه مع الخطا ليس على صفة لفظ لم يرد الى الخط من غايته بل اقله دابة وقد عطف اللفظ على  
ليس له من اسرار الكبرية حتى اربك بالاعتناء في كبره ليكن الكاف **قوله** وهذا سر كلام المص في الاصحاح  
ان ما سر اذا ان يكون العفة انما على خلاف معنى الطاعة في الاصحاح حيث قال في الاصل في العفة  
عنده ان السلك من خلاف معنى الطاعة فيكون في الست الثالث العفة لوروه على معنى الوالا  
مع احكام الوالا عطف في خلاف معنى الطاعة في الاصحاح في خلاف معنى الطاعة  
وظا ان الاصحاح عندهم لا يحصل الا بالعبادة **قوله** تعاوون لئلا لا ياتوا الى الله لانه العبد في احواله  
ابا الاسوة للخلق الخالي من الهم والحر والبر وبات معنى نفسه فهو العفة من الخطا الى العفة وعطف على  
في الظن من عطف المار على البيان وفي الحصة من عطف المعدل على المطلق يكون قوله كلف في العابد  
البات لانه صفة العادة والارادة والارادة وهو رجع اليه وذلك الى حال الذي ذكره في البين سبب  
حيث خاف في العفة من العفة الى الكلام **قوله** وورد في المعنى انما على معنى الطاعة الى ما سئلنا  
عن الاصحاح من قوله لا حال **قوله** ولم يرد ذلك للباب والحق في العدم اه معنى لم يرد في صفة الجمع للغاب  
والحق في العفة من الالمام في الاسم الظاهر في القرآن للواحد كما قال في قوله تعالى فادبه الملاكمة  
ان المادي كان جبريل **قوله** هذا الذي ذكره المص جابر على طريقه المتعارف وطريقه الكشف اه الفرق  
من الطاعة في ان يحمل الاول ان فائدة السمع على الشارح في التواء كما ان يكون قرائة على وجه  
عدم في نفسه ذلك المحرك وحصل اليانته ان في علة العبادة علمه والاعانة منه بصفة الخطا اسرار ايا ذلك  
انما هو لا خفاء في تلك العفة والذكر وتمت بها ما نزل عندهم من ان يحلوا فيكم الوصف شعر بالعلم فكان العبد

ملفوظ اكل عمر له العلق بلفظ الميم بفتح الصاد وبذلك في فانه اسم الاشارة في قوله هو او كذا على من  
رهم واما الفرق بين الين واليانه فهو ان الين في عالمه في علة في صفة الخطا سببا على ان من يذنبه صفة الخطا  
عبد العبد عن سائر الدول في صفة في قلبه تحت يده وشايع حال العبادة كما ورد في الحديث اعبد ربك  
كل كل تراء وهو سطره اخرى سلكها الامام السعادي رحمه الله ومن اول الكلام في على ما هو مبادي حال  
العارف من الذكر والتفكير والناظر في اسائه والنظر في اياه والاستدلال بصاحبه على عظم شانه وباهو بانه  
ثم من ما هو متقلا امره وموان يخوض في الوصول بصير من اهل البيت فانه في اياه عباد وشايعه شانه ما اقر  
وما سئل في هذه الطريقة من اللطائف في هذا العالم اسرار ان الكمال المكن للسالك انما هو من المص  
ولا يرتقي منها الى الكمال الا اذا كان في رباب الكفر والحاد وان السالك ان وصل الى اهل العباد  
ومسكن الكمال لا يدفع عنها الكمال في العبادة كما نرى ارباب الصلوات في الاصل في العبادة  
والخلاص الربا الذي قالوا انه سر في لا يحصل على الكمال الا بعد قطع مكن المبادي ودرجاتها والاعراض  
عن جمع العوائق والعلائق وتركها قوله لا تحت العبادة الا ان لا يصير العبادة صفة ولان الله لا يترك  
التمسك **قوله** سها على انه في ذلك الغناء اعلم ان الخطا الذي صدر منه كلام سابق لا يرقى من العلم الا كما  
تساكت منه فقه ما يرقى لا يكون ايضا الا كما لا تساكط منه في لا وجه لارجاع صفة على انه في ذلك الغناء  
الوجه ان يرجع الى خلاف قوله كما صرح به اذ ارجع في قوله على الخطا على النفس الا انهم هو الاول بان  
مصدر الامر فان مراد الخراج بقوله لا حلت على الا انهم على القيد وملكاه القيد في الكلام لا يرقى من العلم  
حيث حل الجدل على الا انهم على الخطا على النفس الا انهم وكان مراد ذلك الجدل على القيد على ان يكون صفة  
الآتي سها على انه الاول راجع الى غير ما سئل **قوله** اي قول القطامي العظامي بالعلم لشانه  
من ينجي نفسه واسمه غيظ من شيتيم كذا في الصحاح **قوله** ولما لم يحول انه سفيان في هذه المسألة لا سلك  
انها جعول في المشبه مع قطع النظر عن الشبهة لكنها غير مقبولة في المشبه به لانه لا يطق في كثرة العبد في كسب في النوع  
كالاصل والاصل في النوع ولا يكون مقبولة في المشبه به لانه لا يطق في كثرة العبد في كسب في النوع  
لم يصفن اعصار الطعاف في الصحاح كما يطق في النفوس السباعية اي كما جعل العبد في بطنه للسباع جعلت  
السباع ظاهرة ولا قلب **قوله** لان ما قبل من الاسات يدل على انه ان ملك الاسات في لانه كذا احد  
الى الاحكام مخوف يوم النور في طام ولما دار في الزمان ورثه من عن كسب مره واما من حتى خضبت على اخذ من



أكتاف سرج او عنان لجامى الكون الميل والاحجام ضد الاقدام والورق الحوت والحام الورق  
 بالمدح حلقه معلون عليها الطعن وعن اسم معنى الجانب الاكثف الحوانب او عنان معنى الواو لم يكرر الحلق  
 لان اجزائه فيه اماره الجنب والفرار **فمنه** لان قوله ولقد استلجى جرحه صمغ لدهاء، معنى ان قوله  
 لم اصب بركن من مع لم اخرج ومنه لم الف وقد قرر في موضعنا ان الشكر لا يجوز استعماله في احد معنائه لما قد مر  
 ومما قد مر في قوله الاول دون انما بل مرئيه على عدم ازالة لاسلامها معك انك تعلم حيلة المعنى في  
 لفظين من باب ابدال ما قد رفع به قوله ومعناه لم الف لستاء لم اخرج واما قوله لان ما قبله من الاسماء  
 على انه جرح ويحذف منه الدم وكذا قوله ولان يحوى الكلام الدلالة مسدود قوله ودلالة الكلام على انك  
 الجرح، واصله ان المتألف انما يلزم اذا لم يبق قوله ولم اصب بركن واما اذا جرد فلان من المتشد  
 لاسان في انشاء المطلق **الحول** الى معنى ما اشار اليه الامام الرزوي، محتمل ان من ذلك العلب  
 لم يفرق من توصف الراى بالتزويج او الجزوع وتوصف الاقدام باحد ما ومن اضافته الفاعل او الخذوع  
 واصله الاقدام الى احدى ما كان المعلوم انما هو الراى المضاف الى الخذوع لانه راى غير جرح والعالى ان  
 محض لا الراى الموصوف بالخذوع لان ذلك الراى محض هو موافق كون مصيبا ما اذا انصف بالخذوع  
 في عام التمدح يراد به كونه على الحالة الاولى كما ذكره الشارح وكذا المعلوم انما هو الاقدام المضاف الى الفاعل  
 لانه اقدام عاجز ناتر وتوجه ضعيف فكل الاقدام الموصوف بالقدوع لانه عبارة عن طول المارسة **الحرب**  
 كما ذكره الشارح احصا وانما جزم بجعل الرزوي جرح البصيرة كالافاضة الضمير في انفرقت مع احتمال عبارة ان  
 حال من قوله لم اصب لان قوله ثم اخبرنا ما احصل النوى والفرار وجهه ومع ذلك جعل الاحوال معلنة به  
 طسائل ثم انه اراد بالمعنى قوله ما اردت وقوله ما اراد والاملاك لا اخرج كما سبق له ما قبل ذلك على انه  
 جرح فلا وجه لفته والتعارف انما اذا الطرف احصاه بالخروج عن الوسط **فمنه** ومن كل من كان له رطله مكلدا  
 وحدت العبارة في شح الشرح كمن الرواه فمن كل الف وقوله دماكل الموى والشرق كما تفتت متوقف  
 الضمير بين الضمير والربوت بخلافها ذوق الحام لصفوها، فكل كل مسعد ومجيب عن تكرار البيت  
 تحاطب به ما انما الجيب وسنوق دياره فكل على الاتكال الهامون تركت الطيرة المصنوعة وقت  
 النفس الذي هو وقت الاستراحة وقت رجوع كل واحد الى عمله والاسفان فان قلبه قوله من العصور  
 معلى بتزنت كما وبها من الجاوبه والورق جمع اوراق وهو الذي في لونه بياض يفرغ الى السولة وانما

مباحث  
 لخواص  
 المسائل

من اقسامه

من اضافته الموصوف الى الصفه لغوئها اي وقت صوتها او لاجله فكل من متوقف الضمير الحام الا ورق  
 لكل منها معان معين فمن كان ذا الزبحه ترفع السوفه في حركته مجاوبه الحام الورق فاقول من كل  
 وموشط خذف حوايه نحو الاضمار وامم مقامه قوله فانه لا يكون محسوبا في الدرس ومثما  
 بها فانه لا اراد ذلك في غير المقيم ومتوطن **فمنه** حذف المسند اليها انما لم يجوز كون لغزيب خبر قيار  
 لاسمعه دخول اللام على خبر المسند **فمنه** ولا يجوز ان يكون خبرا عنها فخراد، فنه رد على ان الجاحش  
 قال في الاصحاح ان فعلا صالح للمعنى فلا حاجة الى حذف حرف فقهه احصا انه لو وقع في الجمع دون التثنية  
 لان كل منها خبر اخر لما عرفت ان قوله ليس لا يجوز ان يكون خبرا عنها فله القول باصباح العطف  
 انما مواد المكن المذكور فيها **فمنه** ولا سرى من ذلك عامل لان العاطف احدهما ان وى لاخر الابدال  
**فمنه** لسائر الاخبار عنها دفعة مستسها، انما ما في اللفظ لما عرفت ان لا يجوز ان يكون خبرا عنها فنعنه  
 قوله سها على الاخبار وقوله قصدا على الاخبار عنه قوله وبما الوجه ان الوجه الثاني وجه رفع قيار  
 ومما احصى لاجلها الحام من اراد الوقوف عليها فاستقر في شرح المفصل لان الجاحش **فمنه** محض غلظ  
 وانت عاين ذلك الستار من عاينها من الاعمال دلت والافعال العادلة ليعنون وانت عاينها  
 اصاراض والحال ان ارانا وطراقتا مختلفة واسم عالم عامو حيزه وحق منها يريدها طرفا خيرة من ذلك  
 كنه لم يصرح بذلك لانه ادخل في الخبر ان كانت السابقة هذا البيت بناء على ان قوله بريا خبر لوالدى وخبر  
 كنت محذوف ان كان محذوف الجرح على مدح المحرم واعرض الزياوى على استنبها وسببها هذا البيت  
 بانه لا سرى تح لان فعلا صالح للمعنى فعلى رجل صدق وقوم صدق فلا حاجة الى تعدد الحذف  
 بل يكون بريا خبرا عنها واجاب عن ابوسعيد بان ذلك ليس بظرف لانه لا عال حال كرم فلانة محض على ذلك  
 ولقد سلم في الجمع دون التثنية والست لاروق من طرفه الباهل حين تنازع مونا من قشير في غير  
 عند الحكم وقال انشيري مولد بن لمر ليقدر عليه الحكم فقال صدق منها الست معنى رمان سبق وبعده  
 دعائه لصا من لمر من وما دعائها والذي فيها خبر رجلان قوله بها اي لمر الدعوى واراد به رجلان **فمنه**  
**فمنه** والفاء فاذا قبل من السه، نقل عن الزياوى انها حولة شرط مقدر فان الناصل انه من لمر  
 اراد انها ما السه الى المرحه منها لمر من ما بعد ما قبلها اي حاجاته لانه لا رقة والخروج وقال المارني من زائدة  
 كنه **فمنه** والعاقل في لفا موقحات بياض على ان يكون له اطر زمان مصان الى الحمد لاسية وعلى

تفصيل



عزوز في لاف وفيه كنه اخرج لا اذا اخرج من غير العجائب كما ذكر في الشرح والاضاح لا  
 حاصه الى هذه الكلفه فاذا اخرج من غير العجائب **والصحيح** وكوز ان يكون العالم هو اخرج الخزوف يعني  
 كوز ان يكون له اظرف الخزوف في معولاه غير ساد مسده والمعنى في كل الوقت زيد بالباب في ذلك  
 للدلالة خرجت على كونه اذا مضى اصلها الى المفرد فلفظ الجمع جازا بعده ابدأ والذالم معروض  
 الشارح واما الى الجملة فلا مضى انما اعمال جز من المضى في المعنى وهو بطلان خلاف **والصحيح** وفيه اضا  
 صق المقام **البيان** في فقه على الشعر، بما عطف بحسب المعنى على قوله قصد الاقتصار والمقصد لهذا الشعر  
 سان لم يحضر عليه الذوق في حاله ان لم اعلم من كلامهم على المراد من صق المقام وبوجهه انك  
 عرفت او ان احوال المسند اليه ان صق المقام يكون بسبب مجر، وسأله او فقلت فوجهه او بما فقه  
 على وزن او جمع او تانيه او ما شبه ذلك اذ له به المضى في الاصح الحافظ على الوزن حيث لم يلبس بالمش  
 لاجتها الا بالاسباب لم لاورد على الشارح ان هذا الوجه غير مدح لان الم بعد ما مضى الا صاحب لا  
 بدون الضيق بقوله ان زنا وان كرا فال وعلمه ان محلا وان محلا ففهم انه اورد هذا البيت على الضيق  
 ضد مع انه يشترك لاسا السليقة في الحافظ على الوزن فلو لم ان لا يكون ما ذكره محكي اذ له ان يرفع بقوله  
 مضى على هذا الاسلوب الذي، وبوجهه ان ضمير عليه راجع الى الاسلوب الذي هو ظرف خبر ان الكثر وانما مضى فلفظ  
 النظر عن كونه محذرا عن ضيق المقام وان كان كونه بابا في نقل المراد من شيء ثبت لا قصد **والصحيح** لان هذا  
 الكلام عند مدبر شئ ما مضى، يرد دفع ما قبله جعل لانه من السؤال المحقق كل لانه تدل على الحافظ على  
 سال لكن وعن خالق السموات والارض لا جابوا بانه مواه لا على انهم سألهم با جابوا، فيكون السؤال  
 محققا ووجه الدفع ظ والاحسن ما قال النوراني ولو سمعت في جوابه ان اللفظ الذي يكون السؤال  
 وموئ خلق مذكور في الاله ولم يذكر لفظ السؤال في ليكن **والصحيح** والحوال ان هذا الكلام، يراجع الى  
 النظر باختيار السق الثاني الذي يرد ومنه علم الحواري قوله وكذا القرينه انما تدل **والصحيح** وعلمه سكي المقدر  
 لمن معون في جهه المعنى لان مطلق الخصومه ليس سببا للبيان لافعال الغالبيه لكن يمكن تخصيص الخصومه بالمعقوله  
 بالبرهان والبرهان في القوة لا **والصحيح** وحصول العجيب في الذكر ثم يدا حواري عن اعراف المعنى على السلك حيث  
 قال في الاصح ان السلك والاسم من المسند اليه بذكره كما في اطلت في عاوم الا مخرج دلالة والافعال  
 ثم قال وفيه خلو حصول العجيب في الذكر اذ امر القرينه وتوهم الحواري من فهم المسند كنه وفيه الهدى مالا

اعلى نحو احوال

كان مقصدا للبحث المسند اليه وكان هناك قد ثبت ذواله على المسند فان لم يذكر فهم لساده الى المسند اليه واما  
 مقصد العجيب في فلا واد اذكر مع كونه مسبقا عنده في النظر ملا بين كنه وحش كان مقصدا للعجيب سببا على  
**والصحيح** وانما لم يخل مع عدم قصد العجوب اعلم ان اعادة نفس اللفظ العجوب اعم من مقصد المسند العجوب لان المراد  
 بالقصد هو المقصد المعقود وهو مقصد السمع وذلك لا يتعلق الا بما قصد المقصد مستلزم الا اعادة، لا يمكن ان  
 ان يكون اليه مسندا ولا يكون مقصودا ثم ان ضمير المسند اليه ارجع الى احوال في عدم الا احوال او الى ذلك المقصد  
 لكن في حال الاضاح وانما اجد الكنايا من احوالها كونه المقصد من العجوب احوال ما عدا الخريف الا مادرا  
 والله النص في قوله كنه مقصد فان معناه كنه كل من الاشياء مقصد العجوب فاذا اعادة العجوب خرج بعدم اعادة  
 العجوب بل اعادة على ما مضى قوله بعدم اعادة العجوب اعم من عدم قصد العجوب ان عدمه اسما لاضاحا  
 من عدمه واكثر احوالها منه وبما توجه وجهه قبله ذو طبع سليم وذم من مسبقا وبما منه ان قول الحافظ  
 المحض واما قوله في المقصد المعقود فهو على ما مضى سوق الكلام بغير قوله وانما لم يخل فيكون المعنى واما  
 قال مع عدم اعادة العجوب ولم يخل مع عدم قصد العجوب سببا في ذلك من صوره المحض من ذلك قوله  
 فما بعد فعدم اعادة العجوب اعم من عدم قصد العجوب قوله وبما سمع من طغيان العلم فان اعادة العجوب  
 اعم من قصد العجوب فكون عدم اعادة العجوب اعم من عدم قصد العجوب في صوره المحض من ذلك قوله  
 مضى على ما ذكر في المقصد في قوله المسند اليه على السلك كما لا يلتزم ان يرد من **والصحيح** واجيبا ب  
 المقام، لما ورد على صاحب المقام ان قوله ولم يكن المقصد من نفس اللفظ العجوب الحكماء وان صوره المحض فلا  
 ثم ضابطه قوله المسند اليه من قبله بان تلك الصوره محله علمه والاسم المحض ما كيد لا مسدا، فالمسند مفرد لا جمله  
 كما في سعيه اورد الشارح عامر من طبعه طلال عدم التاكيد من حيث كيد والصورة كيد لا كيد في المقصد  
 المنفع هو المقصد المطلق المساد والمقصد بالذات المقصد بالبيع وخرج صوره المحض من قوله ولم يكن المقصد  
 من نفس اللفظ العجوب الحكم لان العجوب فيها مقصد سعاد فان قيل فلا مقصد العجوب لا بالذات لا بالبيع قلنا في ذلك  
 بالعجوب اصلا ولا يوصف اللفظ كونه مسندا لان الكلام في اعادة مقصدها في غيرهم ولذلك لا يستعمل اللفظ  
 غير اللغوي احوالها بقرينة اذ اورد الشارح وشروط **والصحيح** ولما لم يخل في لام صدق في هذا القول حاصله مع  
 من المسند الفعلي على المسند اليه مسندا بان ما هو سبب ليس سببا في المسند، وما هو ثابت ليس سببا **والصحيح** لكن  
 غير مقصد، اجيب بانه لا مسند اليه من حيث هو الى رتبة الاطلاق مما في من سببا الى الابد مع بقية



مسند الى زيد واما الجوز الكرمي الارز لا يطلق والنسب الحكيم بينهما فلم يستدل به فلو كان يكون زيدا يطلق  
ابوه بانه مطلق الاب واما قولهم ان الخبر موافق لبراسها فمن الاشاعات اليه لا المستعملين بها ومنه حيث لان حكمه  
الواقعه خبر مسند مسند اليه في الاصطلاح لما حده ولا سكت مدار يعرف المسند الفاعل على الاصطلاح ايضا  
وبما القدر يكتفي في قولها في معرفة ولا يعرف عدم كونها في محج او انه بابت المسند او اما محج قولهم الخبر موافق  
براسها على الاتباع فمن ضيق العطف كالاختصاص على او في العطف والفاضل المحج قد يرجع على هذا ما ذرع والسج  
تبين عن الشئ نعم هو على السكك ما اخرج من ضمنهم بان كلامه مضمون ان يكون مطلق في زيد مطلق ابو خارجا عن  
المسند الفاعل بل عن ضابطه اقره المسند السبب فيكون واحده منها وقد تكلم بعضهم لا ادر اجه من الفعل فهاك  
المسند الفاعل يكون مضموم ان في نفسه من غير ان انت ما حملها محكوما بالسوت للمسند اليه او انفا  
عنه وليس شئ اما اول فلان عبارته النفي بانه واما ثانيا فلان مضموم ان يكون مطلق في زيد مطلق ابو  
عند السكك من قبيل المسند الفاعل وقد جعل من قبيل المسند السبب **مسند** ويمكن ان يفهم بانه حمله على ذلك فاك  
الفاضل المحج لا الحاصل في النفي لانهم جعلوا كون المسند سببا لحد ضابطه معرفة كون المسند حمله حيث  
قالوا واما كونه جمله فليس هو او كونه سببا فلا بد ان يعرف والكونه سببا حيث يتوصل اليه معرفة كون المسند  
في الكلام جمله وما ذكره في نفسه مضمون ان يعرف والكونه جمله حيث يتوصل اليه معرفة كون المسند  
البيان فيه ما فيها من مضمون لم يجعلوا احد ضابطه تلك المعرفة لا في المحج علم المقام عن ذلك احد ضابطه  
المعنى كونه جمله وايرق الحكم اياه كذا كان الامر كذلك كونه مفردا حيث قال السكك في الجملة واما الحاله فيه  
لكونه جمله فلهذا اريد بقوله الحكم او كان المسند سببا وما في المفرد فوجي من حركه العلم والكون المسند  
السبب جمله حتى سار اعسار ذلك في كلامه فيجوز ان يعرف المسند السبب بالجملة **مسند** صاحب الشئ موان يكون مضموم  
المسند قوله موافق الى كون المسند سببا وكوزان يرجع الى المسند كمن سدد وزان يكون قوله مع الحكم  
علمه كان الطان فوجي الحكم سببه لا مضمون علمه فان مفهوم المسند كقولهم علمه كنه اعتبر ان كل حرف من  
احوال الكلام عمدة كان او مضاعف فكم علمه فمنا ماموله فالمسند مطلقا حكم علمه بانه ايت للمسند اليه والمضمون بانه وقع  
علمه الفاعل والراو المنع علمه هو المسند بانه اسكن في علمه خبر وقوله مطلقا بالعطف بالنصب فيكون مطلقا  
ايت بالنصب انه مضمون مطلق **مسند** ولا يخفى انه سبب والالكان المناسك فان الفاضل المحج ايضا لا يحتاج  
في ضابطه اقره المسند اليه في خبره كذا خلق ابو في زيد مطلق ابو لان المسند سببا لعلها كما حكته و

العلم من سبب لتركيب معنى الحكم فلا بد من اذاجه بعدا فمكذرا فعت العبارة في السج المذاوله ولا يخفى ما فيها من  
الافادان المسند اليه اذ لم يكن فعلا مقدما عن ضابطه اذ او المسند موله فعلا فان حاجه الى هذا آخر خبره  
**مسند** ويمكن ان يقال ان في قوله قال الفاضل المحج بما توجه بعدا قبله طبع سليم على المعنى الذي مع ركبته  
بعد ان حدما ان ذلك في الاموال في النجوه المفسدة للكلام التي من غير كنهه المخرج في الطعام وفي حيث لان  
اختار ما ولام في نفس هذا الموضع في قول الحكم والالحاله التي تعضض في ذلك المسند اليه فلهذا كان السج  
حيث قال كلمة اذا هي ظاهره مجرد ان يمدد الى الاله بانه في وقت كون السامع سمعها وسعلم منه ان خصوصه  
الحال من مضمون ما اصف اليه الطرف طاملا **مسند** مع اماد السجده اعلم ان مما عاين في كلامه من معرفة  
معانيها الاصطلاحية منها الخروث في موصول بعد ان لم يكن حاصلها ومنها الخروث وهو سبب ما به في  
الخروث وبار في معنى التقضي سببا والمعتبر في معنى الفعل صاموا الاول لا التابل مضمون من خصوصه  
الخروث ايضا المقام ومنها السوت اعم من ان يكون طريق الخروث لولا ومنها الدوام والسار موان  
طريق كونه الاما في موالدي عال كذا السجده في وسبب في المضاعف كسبب العام او سبب الحادث  
وسبب موان الذي سبب في الاسم كسبب العام ان الصفه السببه اما وضعت للسوت العام بمعنى فحين ذو  
صن سوا كان في معنى الازمنة او كلها في حقه في التقدير كسبب موان الاضاح كسبب موان في الضمير  
وكذا اسم الفاعل ايا وضع للسوت اعم واما قول من الحاجر اسم الفاعل ما سبق من فعل لم يلم به مع الخروث  
فما في قول السجده عبد القاهر لا يرض في زيد مطلق لانه من اشياء الاطلاق لا يندفع لانه في زيد طول  
وعرفه وقول صاحب المتعالي ان في زيد عالم سبب منه السوت موانا على ان اصل الاسم صفه او غير  
صفه الدلالة على السوت فيجعل للمسند الصفه المشبهه بغيره في اسم الفاعل واما في فهم من صن ومان  
وصق وضائق فلهذا وجهه بان اسم الفاعل لا كان جارا في اللفظ على الفعل لان تقصيره الخروث  
يعونه الترابين دون الصفه المشبهه اذ لا يعصها الاحد والسوت او الدوام مع ما مضى المقام **مسند**  
وحقق هذا المقام على هذا الوجه من باب اليباح قال الفاضل المحج سما اول الحسب وعده بانها من النكاح  
وكذا كنهه منه بما قد موه الله ولا طائل فيه له السوت عنه عطاؤه وسانه ان الخبر لافا قد حكم بزمان  
او قد اخرج كان صدقه بحقق حكمه في ذلك الدان او مع ذلك التقدير بغيره فيه او معه وله الم بعد فعله  
بمعنى في الجملة وكذا عاين فانما قلت اقرب زيدا واردت الاستعجال فان كنهه في قوله في وقت الاول



المسبلة كان صادقا والافكار دبا وكذا ان اقله اضر به يوم الجمعة او ما كان صدقة مع تحقق شرطه او تحقق  
ذلك القيد معه فان لم تضربه او ضربه في يوم الجمعة او في غير حال القيام كان كادما وكذا ان كان القيد معا كقول  
اضربه في زمان لا يكون فاضلا ولا حالا ولا مسبلا فان الخبر يكون كادما والحل اساء القيد سواء كان مسبقا  
او غير مسبق بوجه البقاء المتضمن حيث هو موقد في خبر الذي لا دل عليه كذا وهو كذا اضر به يوم الجمعة قال  
مخل على وقوع الضرب متى علمه وعلى كون ذلك الضرب في افعال يوم الجمعة معارنا الى القيام ولو فرض انشاء  
القيام مثلا لم يكن الضرب المتأخر له موقدا مسبقا من ذلك الخبر فكون كادما سواء وجد منك ضرب في حال القيام  
او لم يوجد لفاعلة بل لا موقد ان ضربه في وقت ضربه ولو كان معناه اضر به في وقت ضربه اباي لم يكن  
صادقا الا ان تحقق الضرب مع ذلك القيد فاذا فرض اساء القيد في وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المتأخر  
واقعا فكون الخبر الدال على وقوع كادما سواء وجد منك الضرب في وقت ذلك الوقت او لم يوجد وكذا في قطعا  
لانه اذا لم يضربك لم تضربه وكنت حينئذ صريحا في ضربه عند كلامك بصادقا عرفا ولغة فظهر ان الحكم الاصل  
معلق بارتباط احد الطرفين بالآخر بالنسبة من احوال وان ما ذهب اليه الميراثيون لا يحل الكلام  
العربية كيف هم صريحان منها ان الضمان المسبلة في العلوم والعرف قد صرح الخوارج بان كل كلمة  
تدل على سبب الاول مسبقا وفيه اشار الى الحكم بمراتب الشرط والحوال نعم كلام الحكماء في  
ما اختاروا من ان يربط خبره في اهل العربية ما سمي كنه كلاما هو في رعاياه الله ما راعه من  
الشرط في قبول الدليل في الكلام وعلى ذلك لا يثبت اذ رعايته صحة ذلك بعد العلم ان فوكا في جنس  
اكثر من كونه فوكا اكثر من كونه على قدر محسوس في وقت محسوس في خبره في صدر كتابه ما تضمنه بحلية  
وهو على الحقيقة من سبب كنه الخبر المسبلة على مجموع الشرط والحوال كلام واحد وعلى الحقيقة لا يصلح معرفة  
كون احوال معلق لا معرفة كون الشرط معلقا عليه وما تقرر من ذلك ان معلق الشرط بمراد من  
فوكا على قدر محسوس في وقت محسوس والالم يكن محسوسا في رعاياه ولما وقع احوال ان فوكا ان فوكا في  
فأكبره كان كادما وان فوكا فانت ما سمي كنه او سحق معان تؤمر باكرامه على مناس ما ويلم فيها  
لما وقع قبل المسبلة في الكلام وفيه بحث لان يوم اى الكلام من بوا ان المحسن من اهل العربية معصون  
عندهم في السير في جواب المجازة هو اجابرو وعرفتم في الصدق والكذب والوفاء والاخلاق الا  
من لم يكن اقله ان جازيها على عمر ودينار لم يسمع كنه زيد ولا ما في صدق والكذب في انا ومع

الصدق والكذب على عطاء ما بالدرار ومنعه اياه بحد منه هذا الكلام وهو صريح في ان الصدق لا يثبت  
الى الربط بين حري الشرط بل الى تحقق احوال بعد تحقق الشرط وظاهره وقال في اصل الرضخ هذا الشرط وجوا  
النعم كلاما ان خلاف الحكم الشرطي والسمية وقد انفق علماء هذا الفن كصاحب الفروع وصاحب النعمان والهم  
وغريمهم على جعل الشرط قيدا للحكم كسائر الشروط وكفى بهم قدروا ويؤيد هذه السقفة اخبار الامام ابي جعفر  
نسب الى المراسين والامام الشافعي في اهل العربية مع اصحابنا وان الطبق نفع افعال احوال سبب الحكم  
اولا سبب بل هو الحكم الى وقوع الشرط فاذا راع الامام الاول واساغة الاول لم يجعلوا الكلام موجبا للحكم على  
عدد وجود الشرط سائعا عن النعم والاسات على عدد عدمه واعلموا ان سببا جين وجود الشرط لا قبله  
محرزا الاضادة الى الملكات وهو المكسب وهو السبب في الاطلاق واحار الامام ابي جعفر فاجعلوا  
العلاقة الى الحكم على عدد وجود الشرط واعدا له على عدد عدمه واعلموا ان سببا في احوال فلم يجوزوا  
الاضادة الى المكسب في ذلك وهو المكسب وهو السبب في الاطلاق وتحقيق هذه المباهلة في اصول الفقه  
ملوا التفرقة بين النظامين كما وقع في الراعي من الكلامين ثم ان ما اختار من البيان لم يثبت لانما اختار من  
ضربين في وضوئه اضر به في وقت ضربه اياي قوله لو كان كذلك لم يكن صادقا الا ان تحقق الضرب في الفقه قلنا  
نعم وذلك على الامام قوله لانه لم يضربك لم تضربه وكنت حينئذ ان صريحا في ضربه عند كلامك بصادقا عرفا  
ولغة قلنا لا ثم ذكر كنه اول المسبلة ولا بد لاثباته من علم عن اهل العربية وقد علمنا عنهم خلافه وعلى قدر  
ما عاين على رجحان كلام اهل الميراث لان على اى كلامهما ملاحج السمع بقوله وان ما ذهب اليه الميراثيون  
لا يحل كلام اهل العربية عطف على قوله ان الحكم الاضاري اى ما صرح به من كونه فوكا في احوال  
ان المقصد ذلك لان دلالة قولنا زيد منك سبب اباي على السبب المسبلة اقوى من دلالة ما ذكرنا عليها  
وظانه لا غنى لارتباط الطرفين فلان لا غنى اولي ولو سلم صحة جميع ما ساء الارتباط بينهما على ما علمنا  
منقول الاشارة بشيوع العبرة به لا بها واما قوله ويرى عليه ان الدعوى من كنه خبره المسبلة في خبره على  
الاول ان دلالة فوكا اكثر من كونه على قدر محسوس في وقت محسوس في خبره الشرط وكلامه احوال اقوى من دلالة  
على ان مجموع الشرط والحوال كلام واحد ولو سلم ان السبب في منها قبل ما ساء او مرجوحه والا فلا بد من  
بيان المرجح وعلى ان هذا المعنى لا يحل الى السبب عليه لستواء العلل ما سمي في معرفة واما قوله وما تقرر من  
انفسه على ما عدمه ويدر من انفسه على ما عدمه لاند على المطر واما قوله وله اوقع احوال ان انفسا



آن

۱۶۴



الادوية من الصناعات والحاشية ونحوهم نعم يمكن حمل عبارته صاحب المساج على ما ذكره لانه لم يذكر لفظ من بل قال  
انت ما جرد جميع الكائنات وغيرهم **لانه** لان الحكم معلق بقوله فكم لا تقولوا بعدواا، حوزا لصفا وكونه حيا لا  
عن الضمير في العبد والكانه قال عبادا ربكم راجين ان تحيطوا بالمتن العائدين بالمدى وبالغلاخ الحسنى  
لما اراد مع ورد، الشارح في شرح الكشاف انه لا وجه لعلقه عن الامر بالعباد وبوسيطه من العباد والحيات  
فان الذي جعلكم الارض قد اشياء موصولة بكم صفا او مدحا منصوبا او مفعولا فكونكم له ان سوا عباد  
ربكم الخالق راجين منه القوى الرازي في وسط الحال من فاعل العبد واسم وصف المفعول على ان سوا العباد  
بترجى القوى ليس كم كثير مع وانما المناسبتين ها بالعوى او سراجا، ثوب العوى فان صل لم لا يجوز ان يكون  
حالا على مفعول طعكم والمعطوف عليه على معنى متدرار جاكم القوى فكون العبد من الله مع حال الخلق  
والرجاء من العباد ولو بعد من قوله مع وبشرناه ما صحى نبيا ان متدرار نبوة اجيب المذنب والنوى حال  
الخلق هو القوى لارجاء الى الاولى الى قوله وما حقت الحن والانس الا بعدون واعياكم من الناس  
لا يرون القوى ولا يخطر ونبأ بال ملك قد خلق بعد رجائنا **لانه** مما قد روى وجعل للانعام  
من اسماها، قال الفاضل الخشبة هذا السور صرح في الكشاف دون المساج ثم يقول ما قدره الشارح وهو  
وجعل لكم من الانعام ازواجا وان كان فيه صريح بدفع المنفعة في خلق الانعام ازواجا الى الكسب الا ان  
يذكر عليهم كما سبق كلفه لا يصح كون الخطاب بذكركم خاصا بهم بل ساق الكلام وجزالة النظم على الصفا  
القوم في الخطاب ذلك مع ذكره في الناس صفة من شأنا، التكملة والابقاء وذكرنا في الانعام ارضاكم كخرج بان  
تلك الصفة مع التكملة ومعدنه فالذي شهد به الذوق السليم والطبع السليم ان كونها مشا، ومعدنا للتكملة  
والبقا ساو الحسن معا والاكثار المناسب لعدم ذلك الانسان على ذكر الانعام لانه من نعم خلقه ازواجا  
والعلاق له محاق الانعام ازواجا فالاولى ان يحاربا العبد ويجعل الخطاب على ولا صلح في اختيار  
عمومه جعل خلق الانعام ازواجا منفعة راجعة الى الناس لانه قيل طعكم ازواجا وخلق لكم من الانعام  
ازواجا كيترككم وايضا في هذا التفسير واما بعد الكشاف فحاصله ان في خلق الانعام ازواجا كلفة اليها بالناس  
والبقا كلفة خلق الناس كذا كلفهم ذلك واما ان خلق الانعام على هذه الصفة النافعة لها انما هو منفعة خاص  
لناس فقد علم من ساق الكلام وصرح في مواضع اخر وفيه حث لان الشارح لم يدع ان ذلك السور مخصص  
لخلق بل كلف ان يكون المقصود من الاية سان الاطراف حتى الناس يصح ذلك كاشه به نزع قوله

ما للخطاب

ما للخطاب بحسب محم على الله وبين الدعوى فعه ملازمة لان الخطاب لوسا ولان الانعام ايضا لزم من كونها  
الانسان في لطيف قلمنا يوجد قوة لطف فانها لو كانت قالبة لان يكون مخاطبة منه ومجلا هذا اللطف لاسي  
فرق منها ومن الانسان في بلا الامر العظيم الشان فتكون الاله بيا بالبراه حال الكسب وسعالة رستم  
لاسا بالالطاف فيهم واحدا لو كان الخطاب بالثبت والتكملة عما للانعام ايضا لزم من كونها الانسان  
في هذه البت والتكملة فلا سلك الاثنتان على الانسان كى لا يخفى واما قوله والاكثار المناسبتين ها بالعوى  
ان سواهم خلق الانعام انما يكونون البت والتكملة محاسبا الى ذلك الخلق كى اشار الله الشارح بقوله  
وحيا لكم من مصالحكم كما يحسون الله في تروى المعاش وتدرى النوالد في تروى المعاش **لانه** في الاستدلال  
معلق به على معنى، يعني ان علة هذه الانعام باعتبار كون غرضه حصول مفعول بشرطه لو ان على  
ظاهرة لم يصح العلق قبل العلق انعام اخر من مداد، ومعلق لان معناه جعل الشيء معلقا بغيره قوله في الاثر  
لا يجوز ان سعلق هذه الاول على جعل لانه في الحالك ذكره الشارح كذلك ماخ من تعلمه حكمة الله اغنى المعلق  
وهو محلات العلق يتم بعد البداء المحذو ذكر المعلق لما توقف على حصوله وما في الاستدلال ليس ذكره بل حصوله  
وكمعه فلا بد من ما اول الشارح **لانه** ويحتمل فيه ان احراز ان يكون طلبا كذا ان حاسا، قال الفاضل  
المخشي لا بد من ذلك ان مثل ذلك كرم زيدا يدل على حقه على طلبه الحال لا كرامة في الاستدلال فمعلق  
الطلب الحاصل في الحال على حصوله في المستقبل لا اذا اول ان محل اللفظ بواسطة الترتيب على الطلب  
في الاستدلال كذا في الجملة الاسمية الدالة بظاهره على سوت مضمونها واما الاكرام فاما ان سعلق على الشرط  
من حيث هو موطا لانه يدل واما كى ريدا كرامة مطمئنة مع ما ذكر من اسما، الطالبي الحال في الطلب  
ما خبري واما ان سعلق علمه من حيث وجوده، وكان الطلب صلا في الحال لانه قبل ان يرد وجودا كذا امك  
اي، مطلوب ما سلك في الحال فلم ياول الطلبي ما خبري وان لا يكون للطلب علق بالشرط اصلا والجملة لا يمكن جعل  
الطلب حزا، بل ما وطلبه ظاهرا كى سعلق قوله لانه ففعل استقباله لدلالة على الحدوث والمستقبل على ان  
دلالة على الحدوث في المستقبل يستلزم ان الطلب على المعنى انه يدل على طلبه في المستقبل  
وفيه حلا ما خبري وان سعلق هو الاكرام من حيث وجوده والطلب حاصل في الحال قوله فلم ياول الطلبي خبري  
فلا لانه ذكره وانما لزم لو كان قولنا يوجد كذا امك ايا، خبرا وموم كذا ان يكون اسما مع وان كان في صيغة  
الخبر كصريح العقود صرح به الشارح رحمه الله في شرح المساج وقوله وان لا يكون للطلب علق بالشرط اصلا فلا



فيه لغيره انه ليس من المخلوق ولا حرة كما ان الاجابة في الجبر كذلك لعل الفاعل المحض انما ذكر في الشبهة في شرح  
المصاح لغيره على الحق به واما قوله ثم الفاعل ساوول الخاء الطليح بالخرى انما اركبه ليهيأ له ملاحظة كونه مسببا عن  
الشرط على ما مضى كالمجازات فان الطالب السبب من اكرام وان حج ان يكون مسببا عن ما عت للطالب عليه  
كفنه من حيث هو سعادته لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن بل لا بد في ذلك اعتبار حصوله ووجهه في نفسه  
او للطالب له اعتبارا بعلقه بالخط او سعادته مما مضى ما ولى فاصغر من الاول لانه انما يصح اذا كان السبب  
موا الطالب ليس كذلك موا الطالب وان المعلق بموا اكرام من حيث وجوده وايضا القول ان العجز  
والعمل الصريح شهدان بانك انك انت ان ما كان يدركه فقد جعلت سببا لاكماله لا لطلبه كونه  
والا لزم عدم السبب السبب **بر** فاعني ما كرام الى انفس قال الفاعل المحض في شرحه للفتاح هو  
على صفته الا ان يكون طلبا لاعدله باكرام المتكلم معلقا بحصول اعدله المحاط باكرامه فلا حاجة في  
الاثباته الواقعة جزاء الى ان تاوول كبريه وانت خبير بان اعدا في اكرامه بها واما قوله فيكون طلب  
الاعدله باكرام المتكلم معلقا بحصول اعدله المحاط ليس يدعى ان الطالب حاصل في الحال غير معلق  
بما في الاستعمال **و** واما اول الخاء الطليح بالخرى وهم لان مصنف النظم الطعن ان يذكر في الكلام عيبه  
ويحان شبه ان احوال ان يكون طلبيا اه فاعلمه فعدان تكره عدان يحق ان التاويل على ما يحتاج اليه  
اذا است مخالفة الاصل كما اذا جعلت لكما الخليلين او احدى اسميه او فعله ماضيه قال الفاعل  
المحض هذا حكم باسما الشئ لا سببا مستفاد من كون الشئ مفروضا للصدق والمحقق بعض كونه جريا ولا  
لم من اسمائه ان لا يكونا ويلم بالخرى كما ان يكون محال بعض آخر كما ثبت علمه فهذا الحكم وهم فيه  
كذلك لان خصوص السبب بالنظر الى الفعل مسلم واما بالنظر الى الوقوع فيم والمصنف الذي ذكره الفاعل المحض  
قد ذكر في معر **و** ولا يخفى عليك انه لا مخرج للعرض من لم يصدر عنهم الا انه اكله هذا هو على  
الحال في حيث قال قبل لا يوافق العرض مع سعاد من التا لان الفعل الماضى لا يرد ان لا يكون شرعا  
اقا والعرض هناك ما تقول العرض مع سعاد من الفعل الماضى لا من التا لانه عرض جماعه صدر عنهم السك  
في الماضى والمضارع لا يكون عرضا لمن صدر عنهم الشرع الماضى هم قال وفيه نظرا لالام انه عرض  
صدر عنهم السك في مواضع دليل قبله ونقد اوج اليك الى الذين من قبله فيدفع فيه الماضى والمضارع فيقبل  
تكون العرض مع سعاد من التا ووجه الرد انه لا مخرج للعرض من لم يصدر عنهم الا انه اكل لعدم احوالهم

وان ذكر المضارع لا ينافي العرض كونه على اصله والعرض انما ساد مما اخرج عن اصله **و** واما  
في هذا المقام من الخفاء والصعق كانه اساره الى اعراض المؤذي منها على السك بوجهين احدهما انما  
ان العرض في لانه ناس من العجز بالمخيل من نفس العرطة واما انما لالام ان كون الشرط ماضيا  
للعرض بل لان حرف الشرط اذا لم يلام مدونه فلما يدان يكون فعل الشرط احضا كما تقرر في النحو  
واجبا عن الشارح في شرح المفتاح عن الاول ان الفعل اذا رفع في الشرط لا يذكر لفظ الماضى مع القطع  
بانه لا يقع من استدلاله طلب وجهه واستان يكون موا العرض كلاف ماله اذكر لفظ الماضى في  
ما هو الاصل في الشرط وعن التا مانه قد مر مرارا انه لا تلتا في من الاعراض في مقتضاها على انما قول في التا  
باللام واللام الماضى لخص العرض **و** فان قد في قوله ان يتفقكم اي بحدكم مسرعا كونه ماضيا  
السنو ال قوله المتن ولا يخالف ذلك على الاكسنة اخرى الى ان لا يجمع ما ذكره بعد ذلك القول الى منها  
سعد له ومعلق به ولا وجه لاراد ان السك بل تمام الحال **و** واما اسما واداة كثرهم بان سلم المسكون  
ا، دفع لما سوجه على الكلام السابق ان يوافق يجوز ان يكون الوداده احضا مسفهم بان يشبه المسكون  
ح تكون محتملة للسبه فلا وجه للعدول الى لفظ الماضى ووجه **و** فانه لانه ان كان من العرض الثاني  
ا، قال الفاعل المحض قد اعتبر في العرض الثاني اللزوم بحسبه ما وقع في حيز اخره فالمعطوف عليه لا يلزم لفظ  
الذكور والمعطوف لا يلزم المعطوف عليه سعادته سطره ولذلك جعل في المعنى على كلام من ودرن قوله اذا  
رجع استاذنته واداسا دنت حوت فانه لانه ان كان من العرض التا كان سعادته ان شقكم  
تكونوا لكم اعدا وان تكونوا لكم اعدا يسطوا لكم اعدا والفتهم وان سطوا لكم وادوا لكم يكون  
مجموع الجدل الثالث لانه واحد بل يكون كل واحد منها لازمه لما قدمها ووجه لانه على ما في المفتاح ان  
مجموع الجدل لازم واحد طس كل لزومات معدله تكون بعضها اوضح واقل احتمال السبه من بعض  
وفيه محلات صحيح كلام السك من على اسات اللزومات المعدله بالنسبة الى اللزوم الاول اعني الشرط  
حيه بصور يكون لزوم بعضها للشرط اسدوا قوى من لزوم بعض آخره ولم يثبت بلامن كلام الفاعل  
المحض والذي يثبت موا اللزومات المعدله في انفسها وبها القدر من المعدله لا يثبت كلامه ولا يدفع  
الاراد عنه واما قول السك في يكون الجدل الثالث لانه واحد فليتم به الواحد كصحة الذي لا تعدله  
فه اصله من قوله الجدل الثالث بل لانه ان لا يكون كل منها مسددا بالخراسه عرته جعله مقبلا في







كون مراحها عمل وما اوله كان سبعة من براس الحسان من ثابت من قصدة مخرج بها اليه  
ولما جوا سعيان السبب بالبراءة الشراة للشرب اما الخمر من لدالي بلديا ليا لا غروست راسه  
صغيرا بالثام بين رمله وعزة فيها الخمر ووجهه كان قوله بعد على انيا بها او ظم غرض من التناك مقبرة اجتناء  
اي المنة وكسرة والاجتناء انقضا في الثمر والمراهم ما يكون سببا فيه ومما لا ادراك والنفخ فغندرة  
الغرة وقيل للسقوط والالتكاس رجبها بخرم جثت بجسدي ما او الناح العري الذي يطعم في  
وقت ادراكه وكان نفخه بحث حان اجتناءه لما عول كان في درته اسدا فانه تشبه له بالهداية  
وبما وهم لانه ان اراد الشوع باعسا بالدلالة اهل بخار اسق التان الردد وقوله من الفعل ايها  
شوع لان قوله كاني زيد محتمل ان يكون على حاله التوكيد وعمره كلام ضعيف لان الحمل للركوب وغيره  
انما هو الخي السعادي جاني ومواسم لا جاني وكذا في كتاب زيد الحمل لان يكون في جهة النفس غيرهما الطبيب  
المفهوم من كتاب المحرر كتاب والطب اسم فلا يكون الشوع في الحصة الا للاسم فلا يكون السليل وحى  
ففيها ما ابو الهم وسرى شري ما اول محدث المصا في كل لاه الى بعد المصا في كل المعنى ان  
شعر هو المستب في تلك ينظم يكون نتيجة خاطي الوفا وطبع النفا وتكون معناه سحر هو الناح حد  
الكمال الجاه لرضا الخصال كانه قوله صم في كان بجنة الى الله ورسوله ليرة الى الله ورسوله اي ليرة  
بوجه كالملة لا تدخل في جنة الوصف فان يكونوا ابراهيم جنابته البيت البراءة الباء جمع بوي مثل كرم  
وكلام او غيرها على انه صدر في الاصل وهذا لا شئ ولا جمع واما ضم اليها فقلط لانه اما مفرد كبر وعجاب  
او جمع براءة بالضم فقرة الصايد والمعنى ان لم يصدر عنكم الحناء في الظان فانه جنة في احسنه لا كمن يثرون  
الجاني والجاني والتاخير له كلاما سعيان وهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله محتمل نظر ما كان  
الفصل المحتمل وجهه ان الناس لك السوال ان يقال جوابه الباب زيد لا تكذب عروا ان اسما فاق  
تاب فانت موكك من موطنين بعين عندك بان حكم عليه انه زيد وعمره وعمره ما وجوابه ان من في  
السوال مداء والضم الدارج الى التاييل في موجه له كما هو المشهور وهو مدب سبب سبب في كون السوال  
عن معين يحكم عليه بالباب كانه لزيد لاياب ام عروا في غير ذلك اختص في العبارة موضع كلمة  
من مخرج في خصوصها اليه بطلان حكم على احدنا بعينها بالباب لاسايل ذلك السوال بطلان يكون  
الناك محكوما به والخصوص كزيد مثل محكوما عليها فلا مطابقة الا ان قال زيد الباب ثم ان جعل الضم

مداء ومن خبرا مداء عليه لضمه الاسفهام كما هو مدب غير سبب لكان المطا السوال في كل يكون التاييل  
محكوما عليه والخصوص محكوما فلا مطابقة الا ان قال الباب زيد كمن حمل السوال على هذا المعنى واره  
الجواب ذلك الوجه من عن المقم الذي هو ابراهيم لغير قوله ولكنهم المنكر على مدبر العبدان المهم  
فيه وقع محكوما به بان اطن ان هذا النظرا ما صدر عن صدر ما مل من نظرم اتبعه غير مله لانه فلهذا الشرح  
فما منهم ولا منهم قال واغضب ان الساج قد نبه على ما فصلنا ولم ينبه وقال فما جهم من احواله على الكشاف  
فان مل من الناس مع زيد لاسفهام عروا ثم ما سنى ان يحايل الناس مع زيد يكون على وفي  
السوال فلما نقض بقوله قام زيد في قولك قام ولم يدرك ان الناس قام زيد هو المطابقة للفظه حيث  
كان السوال جملة اسم والحر لفظه لا المطابقة المعنوية اليه فكم على التاثير في رعايته في كذا في كذا  
واقول زيد وريد الباب لاسفهام في حاله انما عدم وتحكم على ما تصور ان الخاطي في الحكم عليه وفيه  
لان احواله على النظرا ما جاز اذا كان وجه النظر عدم مطابقة الحول للسوال وليس كذلك كوزان هو روجه  
اخبر ان عليه عبارة ومما ان معنى القاعد المذكور ان يكون الشخص الذي يلحقه ان اسما من اهل البيت  
تاب كالتايلان يحكم على الباب زيد وعمره وعمره ما اذا كان معنى القاعد ذلك ان يكون موافق  
من موالدراج الى الباب سبب ومن خبرا كما هو مدب غير سبب يكون موافق معنى القاعد كونه لانه  
الجواب ولا سبب صايل الكشاف الذي هو ابراهيم لغير قوله ولكنهم المنكر او يكون موجه  
مداء كما هو مدب سبب يكون موافق للحول ما سبب المعنى كونه لا موافق معنى القاعد في كل يكون  
حوله في الضل صايلان عا ما سبب منه ان يكون زيد الباب سبب لغيره من الناس هو عروا في المقم  
لما عرفت نعم يمنع صحة القاعد او كلفها ما على ما نقل في الشيخ عبد القادر موافقا لكلام صاحب الكشاف ولكن  
له وجه فلهذا ان هذا النظرا ما صدر عن صدر ما مل من نظرم اتبعه الواقفون على مراده فلهذا انشدهم واشهر  
واما السوال المذكور في شرح الكشاف فاقوله بطلان في لاسفهام زيد وحاصله ان قوله الباب  
زيد لا يصلح ان يكون جوابا لمن ما يضل عن ان يكون مناسبا لان معناه ان زيد الباب ثم عروا في ذلك  
فسن ان يحايل الناس في السوال وحمل الحول في بعض الاجالي بان ذلك ليس بام والاعا  
مختلف صورة من قام وكذا فان من هما مداء بالاتفاق صرح به الرض وغيره مع ان جوابه ثم زيد فاقوله  
كان الجواب المتفق عليه مكذا فلا يكون في الخلف فيه احكاما كذا في واما قوله ولم يدرك ان الباب ثم قام







مكان الكثرة لجمع لزوم من ارجاع الضمة اليه ان يكون الجميع معدي في غير السابن بالضرر من مصدر واستقيم  
 احوال معلقا فصح المحققون في سراج الكش المعلقات بكسر اللام وان جاز الفتح ايضا نظر الى المعنى  
 والوجه مع الاول يعرف بالتامل مكنيا وقع في بعض النسخ واكثرها خالصة عنه قال الفاعل المحقق  
 وذلك لان الكلام في احوال معلقات الفعل من ذكرها ووطنها وسدنها لان احوال الفعل واصا كل  
 واحد من الفاعل والمفعول ضد للفعل ون العكس ايضا قوله فيما بعد فاذا لم يذكر معلق بالمفعول  
 دون الفعل اتى هذه النوصها على عدد مقامها لانظام قول المع الفاعل مع المفعول في الفعل مع النكر  
 فانما ادخل مع غيره على الفاعل والمفعول بان المناسب ان يدرج ضمير مع كل منهما كما دلت الشرح على  
 بما يكون مع قوله الاتي فاذا لم يذكر مع فاذا لم يذكر الفعل مقروبا مع كل منهما بل ذكر الفعل وحده ومن  
 خلا ان من قولنا ولبس بالمفعول من جهة وقوعه عليه موافقا لما قاله الاصاح كذا في اعدته الى المفعول  
 كان عركا ان تعد وقوعه عليه علم ان مراده بالمفعول المفعول وانما خصه بضمير في قوله وقوة واستجار  
 في حقه بقرينة من الفاعل في كونه من مفعول الفعل وان الفاعل لا يقدرا الى الفعل مطلقا كذا في المفعول في الفعل  
 الا بالفعل المعدي ولهذا جعله اصلا في عدم حدث قال وتقدم معوله وكذا ويكون كلاما  
 مع من استل اعطى غير الدناير لو كان كلاما مع الكان موضع الحال ان حال الدناير مع عدم المفعول  
 فالاولى ان حال ويكون كلاما مع من استل اعطى والادري ما معناه **والوجه** ان معنى معلق  
 معطى الاعطاء لما كان في احوال الفعل الموم من المصدر غرض ودقة حتى في ذلك الاصول من الحفنة  
 الى المصدر الاول عليه ما انفك لا يحد الموم حتى لو تزاى الكلام لا يصدق اصلاح الى حقيقة بان معطى  
 حين اذا كان الفصل الى نفس الفعل معطى الاعطاء ويوجد في الحقيقة لان الفرق بين الموم والسكر بعد  
 اسرارها في ان معناه معلوم للمخاطب المكني ان المكنون في النفس والقصد الى المخاطب فيه معتبر في المعرفة  
 دون السكر فاذا كان القصد الى نفس الفعل مكني المصدر معرفة واللام فيه لام تحقيقه في المقام الخاطي  
 على الاعراف كما بين حقيقة واما الاصوليون فلا يعمدون كون القصد الى نفس الفعل ولا يكون المقام  
 فلي ما لان نظام الاستقلال **والوجه** لان قول الام المان قال الفاعل المحقق الاعداد المذكور  
 في السراج ركيك جدا ان المعبر عن ارباب البلاغة كما مر من المعنى المقصود للكلم وما فهم في العبارة  
 والكون معصية البعدية ولا بد من خفاص التراكيب لهذا قال السكاك في مثل الخاتمة مثل ما سبق الى

تمسك من تركيب ان ردا مطلق اذا سمعته عن العار وحيثما الكلام من ان يكون معصية ايه من السكاك  
 واما الكادون من تركيب زيد مطلق من ان يكون محو القصد الى الاخبار وكذا مطلق بترك التركيب ان يلزم  
 ان يكون المذووم الاضمار وصرح في قصة من التوفيق بان المكني اذا لم يكن ملعا لا يملك ما رعا بهم من كلام  
 لانه غير مقم له فاذا لم يكن السعي في افعاله الفعل معتبر في الغرض والمقصود لم يكن ما عديده عندهم والاولى في الكلام  
 ان حال المفعول للعموم في افعاله الفعل هو الفعل بمعنى المقام الخاطي ودركه لا يملك كونه الغرض من نفس  
 الفعل الاطلاق على التفسير المذكور عما في الباب ان لا يكون العموم مقصودا منها نفس الفعل بل مع موعود  
 المقام ولا يخفى على المحقق ان لا يكون له بل هو راجع الى ما اختاره ما ذكره عنه بان حال معناه كلامه  
 لا يلزم من عدم كون الشيء معصية في الغرض والمقصود من نفس الكلام كونه معادا من الكلام بمعنى المقام فتدبر  
**والوجه** لان ما ذكره من المحققين مما لم يشهد به نقله لافعل به عليه ان المحقق الاول اياه مدم فلان كما هو  
 مدرك في صاحب الكشاف على صاحب المصباح ايضا ولذا قال الشارح فيما نقل عنه في الحواشي ان المردود  
 عملا ونظما موافقا لاجتماع المحققين في مل لان معطى على ما زعم الشارح اما المحقق الاول فقد جعله على وجه يصح عند  
 صاحب المصباح ايضا واما المحقق الثاني ما على ان التعميم فلا يصح سره في الكلام المصباح على ما عرفت من مذهبه **والوجه**  
 فان غير المقام مما وقع فيه لبعضهم ضبط عظيم اراد به الخلل في فانه سلك سلك الشارح العلامة ضبط عشوا  
 مع موطئ في الكلام بلا غناء **والوجه** فالفرق بين معطى افعاله الفعل ومعطى المفعول في ا، رد على الخلل في حس  
 ان اذا المقام الخاطي العموم في افعاله الفعل مع معطى المفعول لان المقام الخاطي في اطلوع الفعل فيه معنى  
 الاستغراق فالحمل على فوهة الفعل من المفعول دون فوهة الفعل فيحمل على الاستغراق دفعا للمحكم فيكون  
 قوام فلان معطى عام في افعاله الاعطاء وان كل ما يصح ان معطى **والوجه** بخلافه اذا كان معطى  
 فعل الخيبة به غريبا فانه لا يحد في **والوجه** ادوذكره لكان الساب في قوله لم يجد الانسان بغيره ان فلم  
 ا، انما قال لكان المناسب لم يعل لكان الواجب ويحتمل كوازا ان يذكر الضمير في موضع الظاهر موضع  
 ويذكر في السكر موضع المظهر موضع المضمير فساد فان لم يلد على حسنة الوجه المذكور بقوله ومحوران  
 يكون السبيل من هذا الوجه **والوجه** ومما عرفت من ان ما جعل الخذف فيه للسمع اجاب عنه الشارح رحمه الله  
 في شرح النجاشي بانه يجوز ان دل المرتبة على ان هناك محروفا من عدمه لانه على خصوص او عموم ويحمل على العموم  
 مدارا للرجح لا مرجح فيه بل هو ادعاء الخذف في مصدر السمع والاصح مما اذا قلت معام المدح فلان معطى



ومنع لا يخفى انه مصدر عنه هذا الفعل من غير قصد الى منفعل بل مع قصد الى منفعل لم تنفع قدرته على حصوله  
 او عونه علم من الخرافات للعلوم لا سماع الرجم والعنف يعقل ان يعقل ومنع ما يجب منع وعلى هذا ان الغبار  
 والناصل المحيطة مؤنة الكلام فظهر ان احوال منع علمه والاضافة ان الشئ منع **قوله** وعلمه قوله ان  
 الكس فان قلت لم لا يجوز ان يكون هذا من قبيل كون الحد للسان بعد الايام فذلك لان المقام ما به لان الجواب  
 يعلم غيب السؤل والارض ولا يعرب عن علمه معال حره فلا يلحق له الايام ثم البان لكونه اوقع عنده **قوله**  
 ومنع العطف وان صح ما لو اوجب اعتبار الصفة بما جوب عن سواله على قوله ولزم عطف الشئ على نفسه  
 ان كان عنه من غير السؤال لان وحد السمع مع علمه الامم لو كانت مانعة عن العطف على وردن الاستعمال وقول  
 السؤل الملك القوم الست ومنع الجواب لان التثنية مطلق العطف بل العطف بالوجه المذموم المذكور في الشرح  
 فاذا عطف احد الاسمين على الاخر او علم ان المراد نفس الاسمين المتعبرين كفي الاله اكرمه لا المسح وفي لم  
 تنفع على حل العبارة وفعل عن العتور على معنى الاشارة قال وفيه نظر لان المراد انما هي الاسمين لا اسمها  
 كذا في اسسها به فان المراد المعطوف والمعطوف عليه مسامها فاذا كان المراد احد الاسمين صح العطف على ما  
 وعدم العبارة انما هو من السمين ووجه التفسير انما صار الاسمين صح ووجه اطلاق ان اصلها انما تكون  
 لواحد من الاثنين وذلك لان من عدم المعرفة بين العطف والعطف بالواحد من الاله **قوله** فليس فان  
 فيه دقة اعني صاحب المنهاج بعد الدلالة في الكلام ان الجانح نوحه ان السمين ان المنقول هو الابل الغنم  
 مثلا واحدا مما يابل الاخر مع قطع النظر عن الاضافة الى الترتيب فلو قدر المنقول من يستقر الابلهم وتزدان  
 غنمها لا وهم ان ترجم موسى كان من اجل ان سميهم ابل ومزوحى عنهم وليس كذلك فانها لو كانت تزدان  
 الابلها وكانوا يستقر غنمها لم كان الترحم ما قبل حاله والكل اعتبر ان المنقول هو الغنم المعطوف اليها والمؤ  
 الكسفة الهم والعبارة انما هي ما عطف اليه فلو لم يدر المنقول المعطوف اليه فاما لو كانت تزدان وتوحيهم وكانوا  
 يستقر غنمها لم يكن هناك ترجم بل استحقاق ليقض وعقبة رصده من اليوم الى الاثنا ومنهم الهم **قوله** فلاح  
 ان حاله ان ترجمه كان لا حالها كما على الذوق والناس على السق وظان هذا لاق والطرف على ما اليه  
 وهذا المقدم انما قيل في ذكره الكس انما يستقيم في يستقر واما في تزدان فلا لانه كان دودها غنمها  
 معطوفه ترجم عليها فكذا ترجمه دودها غنمها معطوفه للترجم بل هو اولى بالترجم فان معطوفه ترجم عليها مجرد صدور الذود  
 عنها سواء كان المذموم غنمها او ترجمه وسواء كان المذموم ملكا لان ملكها من الخرافات كان اللسان حالها ان

راجع الى  
 قوله  
 راجع الى  
 قوله

محسب في بيت اسمها واهلها كما هو عاد الكبار لا ان سفلها خذمه ومنه غير لانه بالنسبة وذكرا لان بدل اللان  
 انما هو سفلها ترجمه اذا صدر عن ضرورة واما اذا صدر لا عنها بل محسب منفع الى الاساة الى الغير فيسقط البقي  
 والنفقة **قوله** ولذا ذكر صاحب الكس في معناه ولذا اعاد ذكر الاستدلال به ووجه احسن ما ذكره  
 وموان حد المنقول من لانه لم يرد ان يوقع الفعل على ضمير صم وان كان متنا مانا في فرع الاشارة الى الفعل  
 ومحدودا على ما كان من الذكر وما عطف على الحد **قوله** مكان على الله ان يذكر بل كان الاصله قال في حاشي  
 المحسب يمكن ان يغير ان الله لم يذكر في الحد في الاستدلال به من التاكيد بوجهه اعني ما على المعاسة  
 بما سبق واما ان لم يحتم محسب معناه في الاستدلال به في معناه في محسب المحسب اعني عن السامع في ترك بعض اسباب  
 العلم وانما ضربه ان اعذاره في عوى الوصول لا الاصله فانها باقية على انما ضعفت في المحسب على المنصف  
 ان احاله مل على ما هو عليه البعد فلكانه انما ذكر لا يمكن والاعذار اشارة الى هذا وما قوله واما ان  
 لم يحتم محسب ساؤل فنه سلم ان اعذاره في الحد في الاستدلال به في محسب محسب مما ياتي ان شاء الله  
 ان لا يكون **قوله** ومعلوم ان السق القصر والحصص الا كذا على ما كبر قال في الحاشي لا المسح على ان كل كذا  
 على ما كبر ليس محسبا وقصدا فان توكيد ان زيد العالم انه كذا على ما كبر على ما كبر على ما كبر  
 محسب في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا  
 ما نفسه معلى في زيد على وجه الاخصاص في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا  
 كذلك نفسه كان هناك ما كذا في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا  
 اسما لعل له ومنه غنم والكس في كذا في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا  
 ان الاو كذا في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا  
 الاخصاص انما كذا في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا  
 لس في معناه الشارح وصاحب الكس في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا  
 المنع واو كذا في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا  
 اصل الحكم مسلم السور في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا  
 لان اصل الحكم لما كان مسلم السور في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا  
 كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا في قوله في زيد لا في غيره كذا

راجع الى  
 قوله  
 راجع الى  
 قوله















فان ان التفسير حال عن هذا الحكم ضرورة انه علم ان الواجبات احداهما معينا في نفسه كنهية هي علمه ذلك المتعين  
من حيث عينه كنهية لو حكم بها واما في الواقع فكان كما لو فوجها معا او بعدم وقوعها معا بالتوابع  
الحاطية في العلم حكم حكما مسويا اصوله في حقا بل هو حكم حكما صوابا مترددا من احدهما واقع  
والاخر على خلافه والمقتضى بالحق صوابا ووقع لوقوع بعض ما هو الواقع وفيه خلاف ما يتارنا في الاول  
قوله فلذلك ليس حكما في موصوفات الصواب والخطا فلما لا يصح في الخطا لا سوف في كونه حكما وكما لا يصح  
الان لا يوصف بالخطا كما صرح به في بعض تلك اصول مبادئ ولا حكمه الا سببا بالاساق **وله**  
لانها موضوع لان تنفيها ما اوجبه للمبتوع المنة في الموصوفات على الصفة كقولنا زيد كذا لاشياء غير  
عن الشرع السابق ما اشبه للمبتوع الذي هو الكتاب وما لا يستلزم الى زيد واما في المنة الصفة على الموصوفات  
كخشاء زيد لا غير وقد ثبتت الشرع عن غير الذي اشبه لزيد وهو المصروع كذا خبث منهم هذا العلم **وله**  
والعمل بخوز يداه من غير احد احسن من لا يعلم ان حال وهو ياتين من باب السوى دون جيبين  
فلا يكون هناك لاطبق العطف فقط الا ان هذا الاحتمال مخرج لان قوله لا غير ويدل على ان المعام  
مقام التخصيص فكان العمل به حسنا الا ان العمل على السمع احوال احسن ومن لان في المثال المذكور كعمل  
ان يكون لا غير ومعطوف على الصفة المستمرة ما شئ ان كان غير موكدا في نفسه منفصل بوجوده وهو الغنى  
النصوب والكلام في المعطوف على المصطلح في مطلق العطف **وله** واما اساننا في انظر  
فلكون على وفق كلام الختم فيه كذا ان يكون الفعول على وفق كلام ساق في معنى الحارات الذي ذكره او  
وهو ان يله مع سبب بعض مدداته فان تلك الموازنة في سبب جميع المددات كالاخفى ومن ان العمل  
العمل على ان العمل لان الحكمة لا تغير عن حالها وبعبارة الحكمة كون الخلق عنه في مقامه ولا يعبر حال الحكمة  
هل من مقامها ام لا وهو كذا لان الحكمة كما ذكر صاحب كتابنا في النسخ بالتوابع على استقامته  
الاولى ومن مفقوده بها بل امر به فالصواب ان الفعول على ظاهره فان الوصف المنهية للبشرية في زعم الكفار  
ليس هو الرسالة بل الحكمة كما سئى عنه قوله في كتابه وقالوا لول الله عليه ملكات ثم زعموا ان الرسول  
لا يكون بشرا بل حكما يكون ملكا فالحكمة برغم لازم للرسالة والرسول عليهم السلام لما ادعوا الرسالة  
قال لهم الكفار ان انتم الا بشر ملنا بمع انكم لستم ملكة فلا يكونون رسلا لان اسما اللازم بوجوه انباء  
المزوم فنزل الرسول ان نحن الا بشر ملنا بمع انهم على البشرية مكان الملكة وقوله وكفى له من سببا

اشارة

اشارة الى منع الدوم فكانهم قالوا سلمنا اننا بشر ملنا بمع انهم على البشرية مكان الملكة وقوله وكفى له من سببا  
تسلم الملكة فان الرسالة منه وعطية من الله مع منها على من سببا من **وله** والاولى ما ذكرنا ان اراد  
بقوله ما ذكرنا الاشكال الذي ورد بقوله وفيه اشكال لاننا على طائفة كان عامما حكما ولم يكن حكما مشوبا بالخطا  
لم يصح الفعول على هذا الكلام سوى لازم الحكم ومن غفل عن ذلك اعترض عليه بانه انما يكون في الاحراج لا على مطلق الظ  
انه منه بالنظر الى انفسهم كمن الكلام لم يصح وانما هو في النظر الى انما وان اراد انه منه بالنظر الى انفسهم لان دخول  
انما على ما لا يخرج الخرج على خلاف بعض الظ حال انما هو خلاف قوله انما نحن مصلحون فانه من الاضاح على حال  
معنى الظ بالنظر الى انما لان نفس الخبر وهو قوله مصلحون مجهول انما كان واردا على معنى الظ من حيث  
خبر كنهية من له العلوم من حيث انفسهم **وله** فاعلم ان من الطرق الاربعه مشاركة رابعة ومن  
ان الحاطط بالحق يكون حكما مشوبا بصواب وخطا وان تدرسات صوابه ومن خطا **وله** ان العطف  
اذا كان في عدم الفعول او في الامر من العطف **وله** قال الشيخ اعلم انك انما اسعرت اى اسعرت  
مواقع انما وحدنا ان انما والفعول انما لوصف قوله اقوى ما عايناه من قوله انما كان لا يرد وما في كونه  
موصوله ويكون ما عطف يحصل في وجوده وخلق اى الصق والباء في بالفتى معطين ما عطف لمخضه له اسعرت  
مواقفها ووجدت صحتها فقصده بالكلام العرف **وله** سوى الفعول مع انما اسعرت له لم يوجد في كنهية  
دخول الالف الفعول مع لاسا لاشكال وردا قبل لان ما بعد لا كانه موصول مع ج المعنى عما قبل لانه فينا  
وابنا ما لا مودن من حيث المعنى بنوع من الاتصال كذا الواو كما يجب على الفعل مع حرفين مودنين  
ما اتصل به لشي لان الخنج مع الواو كما في قوله مع وما اهلكنا من قبله الا وهما كنهية معلوم في انهم سموه  
واو كبر لصدق الصفة بالموصوفات سائر ان شاء الله فالصواب لا طالع الى السمع **وله** لا اشترى الدوم  
الا كرها ما لا كلام الرزق يصف بهذا الكلام ملبا الى البدو ويقول لا انى وروى بالامام ومداقها  
ولا اعلق سهون بما لا على كره وعن راعية عارضة لكنت الفت الصغرى والبرارى وضاجعت من لا  
يملكه مع خشيته ولا تصدق دونه عنزة واستأرقوله وعن راعية عارضة الى الرلا شربا والكرامة لجمعان  
من جهة واحدة كمن البصق ان اسنما اليه ان لم يسلم ارادته لم يناف كرامته حازا ان يكون اليه شين مكررا  
مع كذا لند الخ من عند الزيادة كما جاز ان يكون اليه مره اغتورا عنه بشره لا دونه عند الرضى ان كنهية  
ما لمع منها ما حلاف الخ من دونه انما لا يبر لافيه انظر اليه وكذا راعية لافيه من الذله وروى الحاجب



























عن انحاء الاله سواء كانا او غيرهما من الكائنات بل الواجب انحاء الاله الحي لكون الاله البا طله  
فهذا اول الفعل الممنوع لغيره كما ذكرنا بعض القواعد بحسب ما في **المفسر** فان قدرت المفسر بعد المنصوب  
كخوارزمية صرته كالانكار على المنعول ان قدرته قبله كخوارزمية صرته كخوارزمية كان الاله على  
الفعل وسمن واحد منهما كسائر القس كاسم انكار المنعول في قوله ابشر اسما واحدا متبعا صدر المنعول  
بجده في المعنى انكار ان يكون شرا متبعا مما ان من جنسا او جمعا لاحد له عكسا واحدا ان منقولا لا يقع  
له اولى احاد ما دون اشرافنا **و** جعل صاحب المتعلق قوله انا انت تكرر الكس ا على الاول ككون  
ا حارج الكلام على معنى الظاوع انما يكون ا حارجا على خلافه كما سبق في ابدال الكتاب **و** هو ان  
لم يقدرا اسم ا في ذلك لا انفرادا به ان لم يقدرا اليه اسم ا مع ا حارجا على انفرادا والاسماع  
في ككون مصرافا له ولا انفرادا به في ككون قمر قلب **و** قد اشار بها الى توكيد هذا الفصل في  
الكل فانه قال واياك ان يزل عن خاطرك الفصل الذي سبق في كخوارزمية وانت صرته ومو  
من احوال الاله والعدم ونفاوت المعنى في الوجهين **ف** كان بينه وبينه من هذا المعنى ان  
اصحابه ارادوا في الاله ما نفا افسوى ما لعدم والاصح ان حاله ان مراد الاعتراض على ما في  
من ان هذا الاله من قبل ان يخلو له ككون الانكار واجبا لا ما قبل هذه الاله الفعل على انفراد  
صاحبه حيث ذمب والشيخ عبد القادر الى اعتنا لعدم واغاد الا حاص في المظهر المعرف بها فكون  
كلاما الزاميا لا محتملا **و** وكلاما خاصا في معنى الاول الكس ران في معنى الاله بعد المعنى واحدا  
الاخر **ف** فعل المفسر في هذا المعنى على ككون الاله في الامات كجوابها للتكرار قوله ما يعرفه عيسى وهو  
عدم قوله لهم وكل المنعول **ف** قل التكرار في حرم ام الانبياء ان ادكر الصان والمفهوم اسم ام ان  
منها ام ما حملت عليه ارجام الاسم وكذا كان او انش والمعنى انه لم يحرم سائرهم كما كان المستكون  
ينعمونه فانهم كانوا امة محرمون كورا لانعام واخذوا ثانيا واخرى اولاديا كلف كانت كورا وانما  
او محطه وسبون ذلك التهم لاله في فقه عليهم بالحق في حال التهم **ف** يتردد معنى التثيب اي لا معنى  
الحل على الاقرار فانه لا يستلزم التوضيح لانه قال قد كس العصا فكذلك ما سبق ان يتحقق **و**  
وعليه قوله افرق فوضع له بها دا ان قول الى العلاء المعري عامه ام الجوز اختلى وساد وحمل  
المعنى انه عامه ما حمل معنى ان يوضع له بها دفرق البدر ويكون كورا الذي فرق البدر عن راتب لانها

من احوال الاله والعدم ونفاوت المعنى في الوجهين

بمعنى

مرعهم في التكاليف والامن وساد اختلى وشان اعل مرتبة من توكيده وعلمه اي على ككون الانكار كالتكدي  
في المسبب قوله حمل جزاء الاصل الا الاصل ان لا يكون عارا الا في هذا الحادث ومثل يفر  
الضغام قوتا ليومه الست الضغام الهد والمغنا اذا اذخر النمل الطعام لعابه لا يضر الضغام ليومه  
لانه لضعفه يخاف من لاجي القوت فيعوض بخلاف الضغام فانه مع كان طالبا لقوته وجده لقوته **و**  
واللهم عطش على الاستقامة في الحضر او الانكار وذلك انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفا كثره ان الجميع  
معطوف على الاول لانه بعدد او كل واحد عطف على ما قبله **و** كواصلوا انما كرا ان يتركوا في عبيد  
اباؤنا فان شعسا كان كثر الصلوة وكان قومه اذ اراوا يصلون تضاحكوا فقصدا بعد لهم اصلوا انما كرا  
الزاد والسحرية لاصح المسهام بل هو محاذ من يبيع كرا المسبي وادله السبب الكسهم من ككون حليته  
آمرة له بد كسبب ادعاء ان الحيا طبع عقله وموسمب التهم والسحرية وكذا هي الى الحق والتهول وال  
فان الاسهام عن التهم سبب التهم به السبب صرته من وجه لان الحق لا يسلط على فلا يعلم وعلمه  
من وجه اقول ان الاله لا يسلط على عقله من القول فلا يعلم من السعد وقومه اصلان ما مودب  
الوقوف في الباعثان فاللحق به ان يكون حاصلا في الاذن **و** وعرفنا باننا فعلت كركف هذا  
معرف اختاره الشيخ ان احيى على الاصل جند قوله كركف يخرج الاله على انه عدم الفعل قد مر  
جعل الحظ التهم كركف التهم عن المنع عنه فاحاج الى ارجاج التهم عن كون الاله قد وقوله على  
الاسملاء خرج ما على سبيل التعلل وموارعا وما على سبيل التاوي وموارا التماس واشترط سبيل التماس  
كما موارا الى احسين ولم يهلك كما موارا الى الشيخ الاسرى ولم يشرط العلوكا موارا الى المعر له لزوم الاله  
ما را ا على واورد على التعلل الاقل كركف وهو ان المراد كركف عن الفعل الذي فتمنع صفة التماس  
وسبيل الصول على مدحهم ان يتركوا التقد وبعده كركف فان الكركف اعسار ان احيى من خذات وانه  
فعل عن نفسه وهذا الاعسار مودب في قوله كركف عن الزنا والتمس من حيث كركف عن فعله في حال من احواله  
والله للا حظته وهذا الاعسار مودب في قوله كركف تزداد اذ قبل ففعل من حيث كركف فعله في حال من احواله  
الزنا وخرج عنه لا تزداد وعلى التماس ان الاسملاء كركف في قوله كركف عن الزنا والتمس من حيث كركف عن فعله في حال من احواله  
اذ لا تصور اعرفه باسما غيرا عليه مع دعوى الاله وموارا الى المعر له لزوم الاله  
موسمب الاله الواضع للانه استماله لقلوبهم وفاجبهم ما ذا موارا **و** هم اصلوا الاصوليون في صفة  
الامر



اعلم ان هناك من الاول لفظ الامر وهو امر وروى عن افعال سماعا بالاسماع وخلق على الفعل  
 مما اذا عند الجهور وصحة عند البعض حتى يكون مشتركا فقد ذهب ابو الحسن البصري الى اللفظ الاول مشترك بين  
 القول المخصوص والشيء والعلة والصفة والشان لئلا يتردد من عند اطلاقه الى هذه الامور ويمنع بل  
 الى القول المخصوص وقيل هو مخصص في الدار المشتركة بين القول والفعل انما هو احد ماد في اللفظ الاول والاسم  
 ورد ما في قول حادث محال للجماع ثم انه صرح في الوجوه فاعند جمهور النحويين والذهب والذهب  
 بطريق السواطل عند جمهور النحويين في المندوبين ما مور به عندهم انما صفة الامر وفي الفعل نحو  
 فاختلف الاصولون في انما اذا وضعت فقبل للوجوه فقط ومومر من النحويين وقيل للندب فقط  
 من باب ما شتم وقيل للقدرا المشتركة بينهما وهو الطلب تكون مشتركا معنويا ومن باب ما شتم وقيل  
 بالوقوف بين الوجوه والذهب وحمل الشارع على التوقف بين الاسماء المعنوية واللفظ فكان اخذ  
 ما مور به عبار ابن الحاجب في قال الجهور صحة الوجوه انما شتم في الدار قبل للطلب المشتركة  
 مسر في الاشرف القاض بالوقوف فيها اذ قد سويهم الرضخ في قوله فيها راجع الى كونها موضوعا للقدرا المشتركة  
 وكونها مسر في اسرار الفظا واحق هو الاول صرح في الشارع المحقق وغيره من المحققين ويحتمل ان  
 الشارع اخذ من موضع كتم مصرح فيه ما ذكره الخليل في الشارع بقا صرح باختلاف الاصولين المشتركين  
 القائلان ان الطلب على جهة الاستعلاء والذهب من علماء الاصول قال انما الطلب على جهة الاستعلاء  
 يدل على الطلب على جهة الاستعلاء لا سوا ذلك في الدار لعل الشارع استغنى ما ذكره من كلام ابن الحاجب  
 فتدبر ولا تغفل **في** وقيل للقدرا المشتركة بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء قال الفاضل الخنسي  
 ثم لاجل الطلب على جهة الاستعلاء وقد استكره من الوجوه في الذهب لنزاهة ان يكون اللفظ عند المكون  
 الضيفه موضوعا للقدرا المشتركة محال لما اخذ من الجهورين حيث كونها موضوعا للوجوه في جهة الاستعلاء  
 اللازم من لغزهم عند المصنفين الاولين ان قال اللفظ فلو كان ما عاينهم لكان اللفظ مشترك لظاهر ان  
 انه قال اول موضوع لفظ الفعل سماعا ولم يعل موضوعا للوجوه مع كونه اخذوا لظاهر اللفظ في  
 ثانيا وقد سهل لغز وعدا لا يثار ولم بعد التذبذب هناك عند السكاك مسندا من ذلك كله ان الطلب  
 على عمل الاستعلاء مسر في الوجوه والندب **في** قال الاول شار بقوله كالا باهه وجه اسما الطلب  
 في الاياه ان اوفى مرتبة طلب الفعل رجا في الترك فيكون ندبا لا اياه والفرق بين الاياه والنجية انك

اذا علمت ان الفعل ما وذاك فان اردت ان تصح الامر من مع حوار الجمع منها مع اياه وان اردت ان تصح  
 اسما مع الجمع منها مع تخلف الجامع بين الاياه والامر الاذن في الفعل ما يكون من افعال الكل في امر الجهور  
 في المطلق فان من الاياه كاستدراك او قلنا في وجه الاستعلاء من صحة الامر علم ان ما اذا امل العرب  
 المحن في هذا المجال من المعنى فانه وان سيرة من كبار النحويين والمسال في وضع في زمنها **في** والهديد  
 الجامع سنة ومن الامر العاقل يكون من قبل الاستعلاء بشرط ان لا يصر له الساسطه بكم كما في قوله  
 بشرط عدم اليهم والحاصل ان علوا لعله لا يخلوا عنه تكاليفهم **في** والسجدة الجامع سنة ومن الامر الشابه  
 حشيه الانسان المتبع الذي لا يبع الامر به بالمدفوع نظر الى زعم الخاطئين بحسب الظاهر سمع صفة  
 الامر لا يلزم عجزهم فيما عدا ما يكون مشترك **في** نحو فانما سويهم من قبل في الكسبان من مثله متعلق بغير  
 صفة لها ان سويهم كايه من مثله والفعل لا يزل او بعدنا وكوزان متعلق بقوله فانما والصفة للعبودية  
 علمه المحقق عند الملة والدين بانه لم لا يجوز على الله ان يكون الضم لا يزل واجاب عن الشارع في الخصم  
 بانه ينفذ الى صوت مثل الهوان في البلاغة وعلو الطبقة شهادا الدوق لفة العجز انما يكون عن اتيان  
 الماتية فكأن مثل النوان بابت كنههم عجزوا عن ان ياتوا منه سويهم وموج واما وجه مثل النبي والشيء  
 والوجه والامية فلس عجزا لافا اذا كان وصفا لسويهم فان العجز عنه هو انان السون الموصوف  
 كمن العجز ما عاين السوا الوصف في قوله علمه ان حال فليس العجز اذ اسما من بجاتوا باعتبار اسما الماتية  
 منه محو ان يكون الضم لا يزل على الله اعنا ديفيه بانه احصا على لاسن الى النهم ولا وصوله مساغ  
 في اسرار السجدة واستمالا لهم فلا امد له به ثم قال لبعضهم من كلام طويل لا طالب حجة وكانه اراد ما كتب  
 مولانا سعيد الدين الكرماني في الاخر في نقله عن النجوم **في** والسمية الجامع سنة ومن الامر الشابه  
 شبه الكون الفة المقدور لما مور بالمدفوع في رتب المصوب على الامر كاستدراك صفة **في** واللائحة الجامع  
 منها ومن الامر البية فان امر الاعلى للادنى سببا في الجملة لاسا للائحة منها استدراك قوله في  
 اوصلها لانا قول هو رتبة حمل الامر عليها لانه الدال عليها والضم لها الاصل **في** والتسوية الجامع منها  
 ومن الامر لجامع سنة ومن الاياه وهو الاذن لاسا في المسال المذكور بغير عدم المنع عن الفعل وان  
 اوردان التسوية بعدت من قول ومن الامر والنج فاحول **في** والسمية الجامع سنة ومن الامر المطلق  
 الطائفة من افعال الكل والجز او المقيدة المطلق وبما لاسا في عدم النية مما لا يكون لفظ الفعل اصل







للعلم الفاعل على وسط المعلول على علمه العلم الفاعل للمعلول فيكون علمه للمعلول أيضا كان تعالى  
 وذلك لان التقسيف المألوم لو لم يكن اعصارا كحسب المفيد لهذا المعنى بلا شك في ما مضى وقوله ثالث  
 بعد ما نقل الكلام اصح الفصل كان السامع فممن اوال كلامه الوجه الاول حصل قوله بخلافه اشار  
 الى الوجه الثاني والحق ان مجموع كلامه وجه واحد والمولود منه الاول والآخر وذلك لا بد من السمع  
 الوجهين بالنظر الى النوعين وجه الوجه الاول في نفسه وتوثر الوجه الثاني ان كل كلام لا بد منه من حامل  
 علمه لئلا يكون غشا والحامل على الكلام خبري افادة الحاطب بخلافه اي غالبا لا قد يكون الحامل غير ذلك  
 سر من هو ال لسانا خبري والحامل على الطبع كون المطبق مع العلم لقائه اوله ومعه كونه مقصودا  
 لغرض ان ذلك الغير هو في حصوله لان ذلك علمه غائه للمط ومعه في الخارج كما ذكر في الوجه الاول  
 فان الاول لم يجد في العلم العلم ومذاكم النوع الاول المعنى علمه الوجه الاول ون الله المعنى عليه  
 الوجه الثاني وتوقف غير على حصوله بموضع الشرط واجزا فاذا اكملنا الطلقة ذكره ما يصلح بوقفه علمه فتد  
 وجه معنى الشرط واجزا فان وقع قول العمل المحسوس الاظهر ان معان يكون ذلك الغير علمه غائه للمط ومبدا عنه  
 في الخارج كما ذكر في الوجه الاول ان هذا المعنى له على قدرته كذا على المطمأ ذكره من مجرد الوقف في  
 هذا اذا كان المذكور بعد ذلك الاربعاء معنى ان اجزاء العلم بعد الشرط في الاول كان المذكور  
 بعد الامر والنهي والاشياء وان كان يكون جوا من مفهوم واحد منها وقصد ايضا السببين  
 الاول في العلم لهما من جزاء من ذلك لم يجرم الله في ان سلك امر ربنا في السوق فلما اورد على هذا  
 ان يتقوا الصلوة في قوله قل لعمادى الذين امنوا سمو الصلوة لا يصلح ان يكون جوا من مفهوم  
 فانه غير متب على مجرد قوله ٤ وفيه قوله ٥ اما قوله ٤ فلعمادى ٥ ومومن لكن الحسن ان معان الصلوة  
 ان وضعت هذه الامة صح بعد ان يعلموا لان الوجه في قوله والوجه في فضل الى الوجود  
 في حق عماد الله المؤمنين وان يرتفع في صحتها في جعل فعلهم من على مجرد قوله ٤ اشار الى ان معنى  
 المشركين بالاضافة الى الله تعالى والامان ان يكونوا كسب في ثبوت مثلهم على مجرد امره ان في قوله ان  
 نوحنا تحت عملوا كسب الى ان الظاهر على العبد في صحتها الصلوة في كذا منتهى على الظاهر وحقا  
 كذا ان لم يقصد السمع الاول في العلم لم يجرم الله بل سئل المصارع على رفعه كاس في الشرع فلهذا لم يجر  
 قوله على ان قولنا ان سكت على قوله ان المذكور بعد ذلك الاربعاء صالحي لان يكون جزاء من مفهومها

وقوله وادام بقصد السمعاء معاني قوله وقصد السمعاء كقوله الانزل تنزل مصفوف اللام  
 وجزءه فاما الا ان يراد به الوقف ٤ مسوول منه قوله الى عرض النزول على الحاطب وطلبة منه يدافع على  
 النظر الى المعصود والحق في النزول بل عرض محبة للنزول لئلا قال الحكيم او كما اذا طلع تراه لا ينزل الا  
 تنزل مصفوفه اصح المطا بالسهماء المصدق بحال نزول صاحبك كونه حلا وبوجه يعونه في حال الى  
 الا تحب النزول مع محبتنا اياه ٤ فان قلت لا سكت انكاره بوجه معنى لا سفل ٤ ويزر السواك فكل ما مع العلم  
 الى مصفوفها ام السقطه في ام الحمد واموال انكاره والسويع بمعنى ما كان سفل ان يخذوا من دونه اولها فلهذا  
 جعلت الناء على ما في سفل عن سفل الشرط وحال بل في السمع واخرى بان قوله فانه هو الولي على  
 معنى المعنى فلاح ان مطلقه بما هو ماض ٤ اسكان نفي ان الاراك الست نفي ان النون وادنى من النوا  
 يخرج الاعراف والرجع المنزل ٤ لانه لم يبق من معنى النوا اصلا اي لا حقيقة كما زود ولا كما في معنى  
 والندوب فان كلامها ماضى دخله معنى السمع والبيع ٤ فاني مصفوف والاصل من رفعه كذا في النوا ٤ اي  
 حال ان ووصفه من ضم الاول ونزوم رفع الله كذا في النوا لكن مجموع ما اياه الرجل ملان الى الصفا في محل  
 النصب على الحال ٤ فخرج من العرب اقوال الناس العرب منصوب وادنى النوا اي اكثر من قريش والموضوعة  
 خبير ٤ لسانا معاشر الاساء ٤ روى عنه علمه الصلوة والسلام انه قال نحن معاشر الاساء فينا بكاء الكاء  
 منخ البه والعصر على وزن العوق فلهذا الكلام الانما يحتاج اليه الضباب جمع ضبابه ومن سحابة تغش الارض  
 كاللذان والمراد بالمصاير المأمور الصعبة ٤ قال ان الحاطب المعنى ليس منقولاً ٤ قال ان السمع الذي  
 الاول ان حال الطبع منقول عن النوا واصحابه اصحاب السامى جوا لهما الاضمار مجرى واحد انهم نزل  
 لكن حوزوا النصب في قول اللام في نحو نحن العرب لا سفل ٤ صفة ولانه لا سفل ٤ بالاضمار حرف  
 النوا المذكور في جملة اللام ٤ اثبات نفي لا ندع لاب غامه عنه ولا موبا لا نباشيرنا ندع نفع  
 من الدعوى وقوله عنه معلق به معان ادعى فلان اذا استسبحهم وادعى عنهم اذا عدل بنسب عنهم وبذلك قال  
 رغبت في كذا وغيت عن كذا وقوله لا بى لجلاب ولما كان اب واصحاب بنى على اضمار فعل كذا قال  
 اذكر بنى نسل وجبران لاندع وسال نزيل الشىء معنى نعت واسرته جمعا فنون الاضمار والمعنى انا  
 لا نغيب عن ابينا فنسب لغيره ومولا يرغب عنا فيستبى غمنا وبمعناه اذ قد رضى كل منا صاحبه  
 ٤ بامان جدى الست ثاق برقيم فجدل من الجد والائاة كفاية معنى الناء والوقار والباء في























حيث يكون احسانه الله واقعا موقعا ام لا فاقبل **ثم** في ما لا يثبت من السوال المنذر في قول  
صديقك العدم اصل له كالتقديرات في ما هو الجواب المستقيم وهو ان يكون صفا لا كذا في ذاته وكذا في وجوب  
احتياقه وهو الصداقة العدمية وذلك في سبيل الاحتياقي وسوى الحكم فيكون المفعول **واحد** وليس في بيان  
سائر صور الاستساق في كون الحوادث باعادة الاسم واخرى عادة الصفات الاخرى في سائر صور الاستساق  
بل يجوز ان يكون جوابا عن السوال **السبب** بدون اعادة اسم او صفة وانما التماثل لما يتوهم من السبب  
الى التضمن لموله واصنام ما ياتى اه الحرف فيها فان المنفصلة اما واما دون منه **ومنه** **واحد** اما الفصل لرفع  
الايهام فكلواهم لا وانك اسم ان قلنا في الحرف فاما وقع في الكلام فالمعطوف عليه مؤنثون قولهم وبعضهم  
فالم مؤنث على المعطوف عليه في هذا الكلام فنقل عن النحاة في كونه شمله على قوله قلت لا وانك اسم وزعم ان قوله  
وانك اسم عطف على قوله قلت ولم يعرف لو كان كذا في كل مدخل الى ما تحت القول وانه لو لم يحكم الكلام لحيث  
ما قال لحيث طالب ايدك اسم فلا بد له من معطوف عليه وآراء ديه الروزني في انك لو بكر الجوارزي  
اشترى صاحب مطبعة له منها هذا البيت لن لم يملكه عتق رب صدقة فتولوا له عتق بزيان ربيعة فاختصة  
جدا حتى تمت من جسدي له علمه قال ابو منصور النحاشي اشترى الامير اما الفضل على البيت ومكثت  
الحكام على الامير في اتعرف من اين سهرى صاحب معنى الست فذلك انك اسم الامير فقال في تاسرته من  
قول القائل في فعل كذا العين الى كذا الصديق لدرغت عتقك قلبي فاعينك عتقك لكن المنة من ريكلك تاتي بجز  
فعلت لله راء الامير فدار الى حقا كثيرا من الخصص لغيره الصديق من قوله ابداسه الامير وقوله قلت  
لكمال الانواع الاول خبر عتق ومعنى والله انشاء مع كمن اورداوا وسما لا تشترى بها في معنى بل لرفع ان  
لا سهرى انه يدعوه علمه سفي التاييد عنه واعلم من هذه السماع من جعل المعطوف عليه مضمون لا لسبب ان  
من الطرفين كسب لان ما لا ينفذ سوى دفع الايهام بل تهيأ للمثال في النظر الى ما نحن فيه وموان  
كون العاوين الخلفين فلما لم ينفذ الاولى صور في اصحاب الى السائل فانه لو قيل لا انك اسم لتوهم انه  
دعا على الخطاء بروي ان انك الصديق في انه من غير ما جعل في يدي ثوب فقال له اتبيع بالانفال  
الرجل لا يحكم انك يا امام المسلمين فقال له ابو بكر يا هذا هل انت واسلكي الله وحكي عن العتق انك  
انه قال معذرة العاوين من واوات الاصل في على خذوه المرد الملاح **واحد** وقد توهم بعضهم انك اسم  
موقع في ضبط عظيم اربوبه الروزني في كل مكان عطف واما على ما لاخرى قبلها فقلنا ان قولك اما

ما لا يرفع الايهام كذا واما للتوسط ووجه كونه ضبطا ان فيه صحف اللفظ المذكور وقد يحذف  
لسبب عدمه نظير وصعفت عماره من في عانة القواء والثانية ما على وهم **واحد** لانه مفعول امنوا وذلك  
لان توهمنا ارشاد الى النجاة والتجربة وتعلم لها والمتعارفين المعلمين بها الامر والنهي ون اخبر قوله  
ان واسهدكم نفسهم لموله واسهدوا وقوله ان اخذ عليهم ثوب لموله لم يوفوا عليهم وقوله لانه انك اسم  
للمقرين عليه لتفسيره به قد نقل المعنى كلام السكاك وهو فيس عما فعله محمدا اه انا وصرفه في ذكر الشبهين  
مكان المجلس وعريف المصغر مع لال كذا قال في ان في تصور السكاك قوله فلما منه انه اصلاح له سبب  
موضعي في يقول السماع والمصدا اعتمد كلامه في سان الجامع سهو منه وارا داصلا اه قوله في  
شرح اول هذا الكلام ان الكلام الذي يعله المصدا لا مطابقا لما اراد بل مطابقا لما ذكر السكاك قوله ثم  
لا ما نقل المعنى الاضلال اربوبه قوله الاتي وقد طرقت في كذا ان لس المراد الجامع العقل ما يكون  
مدركا بالعقل قوله بعد ذلك في قوله النفس في قوله الوهم ان يكون من مصورها شبهة فاعلم انه  
وهما نظرا ان في كون التماثل جهة جامعة نظرا لانه في الاصطلاح عبارة عن الاتي في النوع فيوجد  
من زنده وعرف في ان لا سهرى في المثال المذكور على اعتبار اخر وليس كذا في مثال كذا  
المراد من المثال المذكور بل اسرأ في وصفه نوع اخص بهما كما ياتي في البيان ان شاء الله تعالى  
ويؤيد صاحب الفتح ان العقل يحيد المتشابه عن الشخص فيحتاج برفع المعنى عن البين لا ياتي في  
لانه يحصل في كل له الحقيقة وما يراه كماله العوض للخص **واحد** فان كل عده حبة عند العد فانها فان  
العشرة مثلا تصير عند العد ثانيا قبل العشرة فان قيل يجوز ان نفسا معا بل ان مئة العشرة قبل العشرة  
اما الاول فمحتمل بعد العشرة بالواحد والعشرون بالاثنتين واما الثاني فمحتمل بعد العشرة بالواحد والعشرون بالثلاث  
فلما المراد ان يعدل في واحد كان بعد الواحد والثنان او نحوهما **واحد** من حيث سبق الى الوهم انها نوع واحد  
زنده احدى عارض كان الوهم يدعي ان الصفة بياض زنده في شير لا حجة عن حقيقة وكذا السورة خففة  
زنده في شير لا حجة عن حقيقة **واحد** وسهرى في شير لا حجة عن حقيقة **واحد** وذلك بسبب ان في ان اشترقت  
الدينيا بهيئاتها ان بهاها وطراوتها اشترقا حيا بالشيء في القدر ومعنوي ياتي اسحق لما فاضته عليها انوار العبد  
والاحد **واحد** ولذا صلت الصلة الثابتة في الحيات ترتبها وضوحا استصا بترتبا وضوحا على التمهين  
اسماء صلت في فاعله وقوله فكم من حولا السكاك سها في خيال سان الترتب مع كم من مصورها مجمع في خيال







لا يعبدون الله الا قوله ومولوا الناس حسنا او بان يكون نبياً لحمة نون التاكيد الخفة على حذوب  
 نونس لالحق الساكنين بفتق انشاء في العطف قال ابو البقاء في القراءة بالخفف في هان احدا  
 انه اني اصنا وحرف النون الاولى من الفعل محقق ولم يحد في الثانية لانها محركة فلو حركت اجتمع  
 الى حركة الساكنة وحرف الساكنة اقل من الواو والهمزة ان الفعل معررفوع وفنه وهان احدهما هو  
 خبر في معنى النون كما ذكره قوله لا تعبدون الا الله والهمزة موضع الحال والعدد في استمارة متبعين  
 افا دوا من دمي وتوعدوني الست اوله بقائه مصعب وبنيو ابيه فابن ابيد عنهم لا احيد  
 فكان الشاعر قد جنى جنابه وطلبه مصعب بن الزبير واخوته بقائه اي طلبه بنيو ابيه اي اخوته والهمزة  
 في ابن ابيد اي اميل واعرض للانكار ولا احيد كما يدل افا دوا اي مكنتوا ولي القليل من دمي  
 اي دم وجيبي من افا دوا لا امير مكنته من القوم وما يهمني اي يزجرني وما يكفني وعندهم عما  
 كنت عليه من الانتقام منهم ومن اتباعهم ولا مع طعنها فاصه وجعل الواو مرند لانه  
 خلاف الاصل لما صار له الاضمة ولانه لم يمت المبالغ الموصوفة في السامه كما لا يخفى على المتأمل  
 اصدق في مره وقد امترت عليه بن من الغزبان لس على شيع مخبر بان الشعوب الى صديق  
 ار له بالنبي المخبر والغزبان جمع غزبان الشيع الطريق المضموم والتخية الاخبار والشعوب جمع شعوب  
 بفتح الشين ومع الجمع والصدق التفرق اصدق في مره اي اصدق في الغزبان المشي عن الغزبان قال  
 كويل في سكت اخبره والاحسن ان يجعل مره طرفا لغوا معلقا ما صدق في سكت حله كما ان السكت  
 مع لا تبلى اخوف الغزبان على صرت اصدق مخبر الخبز مسكوكه عن صحت بالصدق واحال انه  
 شك قوم موسى ولم يصدقوه في امر قطي بسق بعد ان اتيه تسع ايات تدل على صدقه وامانه كما  
 احدى عشرة نشان منها اليد والعصا واما التسع في العلى والطوفان واجلاله والتمذ والفضادع  
 والدم والحق والجذب في بولهم والنقمان في غارهم ومزارعهم ومعهم الطي روى ان  
 اموالهم وحروهم انقلب في حماره وذلك على عاصم بن رباح الجهم على اموالهم فمن رفع فوه  
 وعود على الايتل من عبيها جعل المفرد في موضع الجملة وفي قوله الى فن فتعجب ببا على ان فوه  
 الى فن بمعنى منها فاعر منها ما قبل اعز لم يزد وموا السكت سكتا واما قوله لم ايت  
 ابا مروان فانه اه حوله على حال ان المسك في هذا الست شيان فلا يمكن ما اولها بالمفرد وكيف

مع قوله وما جاء بدونه مسيله سبيل الشئ الخارج عن قياسه واصله بغير من السائل ومورد كقول المتن  
 مهنا وان كان شئ من كنه خبر ما قدم على المساء الذي هو على المعنى صار كان مسند الى الظن ومفرد  
 في التقدير فكانه قال وجدته فافتره اي فاضرا عنه وسخ ان يدرى ما خصوصها ان الطرف لا يكون  
 مفردا صالحا لقومه حال عدم الواو وسخ وان امر السرى التملك الاسراء السيرة في بعض الليل ودونه  
 اي عنده موكلة ان معاز وبدا ان يحيا سلف اي مسولا ما في في الحال على الخصوص لان الشيع  
 قال سخي ان يدرى ما خصوصها والاولان لما كوزفه ترك الواو ار له بالاولين الاسماء والتعليق  
 الما فوه وبالاخير من الفعل المضارع والحال المفرد فقلت عسى ان تبصر من الست قيل كان في  
 امرأة غدا لم على اعتناء بشا لانه يشبه فيقول فقلت عسى ان تبصر من الست قيل كان في  
 ان اولادى في غنى وبيارى كالاسود الغضاض كقوله نصف النهار الما غامر عامه  
 ورصد بالعدل لادري الشعر للسيت بن عيسى بن عاصم في الما من الغدا الى نصف النهار نصف النهار  
 بالرفع مع نصف غامر ان سائر بالغيب ان طلب من الغيب مع ما يغيب لادري حاله اذا  
 قال طيس غم الشعر للفرش الكبر عامه لا يعده السكب والغارلت له اهل الجنب في القليب  
 الشعر والنمير والجنس احيى الذي له خمسة اركان قدام وقبض يمين ويسار وقلب هو الوسط  
 مع لا يعده الشعر للفرش لا فذل قال اهل احيى احيى بعضهم لبعض بما غم فافتره واغنى ما كخفه  
 ان تغافل بالغارة بفتحها غابا ووددت الاديم لدا مشيد البيت قصته ان جذعة كان  
 قد ملك العراق الى اطراف الروم فقتل ابا الزيا عدل انه روى ورواى انه من قصته واستولى  
 جذعة على ملكهم بركه ورجع الى العراق وملكته الزبا بعد ايتها بعثت الى جذعة ان قد غيبك  
 وادرت ان تتزوجني فبعهم ملكي الى ملكك فسر بركك وشاور ووزراء فاجتمع رايهم الى ان يسلموا  
 وخالفهم فبعهم بن سعد فلم يسل جدية رايه فلم يقرب من طاردها فاعياها بالهدايا وحيو تحية  
 الملك كما ادخل جذعة الى الزبا كانت كمت وكبت فامرت به فاقعد على بطن وجعل يطست من  
 ذنب وشعره فذا بالاديم كما يفعل العباد دون فقلعت راسه فلما صعدت بداه من سبل  
 الدم فقطعت ففطر عن الدم خارج الطست فمالت لا تصنعوا دم ملك فقل صدقة دعوا ما ضيعه لهم  
 في قول نعيم بن ابي سلمى في الصياح ابو سلمى بن ابي سلمى والذين يبيعون السمل الى السمل والسمل الى السمل

ولا عذر في هذه المسألة







اي اجتمعت علمه اي على العبد من الطنون بيان لما في ما لا يترجم قدم علمه واللام في اللوعيد مغلوطة  
اي الطارة العارضة لو عدا المولى اياكم من موافقة حال من خبر العبد لانه في المعنى مغفول على  
صرب معلق بعقود المنهج الزمان بالباقي على فعله وبالنسبة الى ان **السنن** في يجوز دجاني  
لسان الله مدبره للسنن بنا ومدبر من ذراعي وجهه الاسود مدبر بارب ويا غلام باربي ويا غلام  
صديق الياك الكسرة وكوب القسم كخو والفر والال عشرة والوا الحرة عشرة ذي الحجة واكولت ليعقبن  
يدل علمه قوله الم تراهي قوله مصب علمهم رتبك سوط عدلب وقولك كخوفنا اسلم اي اطاعا حكم الله  
وتله للجهنم اي صرعه على شقة فوق احد جبينه على الارض تواضعا على مباشرة الامر تدبره كان ما كان  
ما ينطق به احوال لا يحيط به المقال **السنن** كولا استوى منكم من انفق هذا مال يحدو المحطون مع حرف  
العطف **السنن** واما جملة اراد اجماله هذا الكلام المسفل الذي لا يكون حرف من كلام اخر فترتبه انه  
لم يعد كلاما من الشرط واما جملة **السنن** اي فعل ففعل من اختار ذلك السوكة لكم مع قوله لكم اي غير  
تكون لكم لمحق الحق اي بيشته وعليه وسطل البط اي ينهضة وسنا صله واما قدر المفضل المحذوف  
مؤخر اسما على قصد معنى الاختصاص اي ما اختار لكم ومانعكم عليها الا بالدر الغرض الذي سبل الاغلا  
**السنن** اي الزمان بنوه في شبيته البيت معنى ان ابا الزمان من اللاحم السابقة كما نوال صرنا  
الامر ونغفون فسرهم وانا هم ما يفرحون به ونحن آتينا الزمان او ان كونه خيرا لم يجد عنده  
ما يسرنا بل سؤنا **السنن** وظكلام الكشاف ان تسميها نصيحة انما هي **السنن** والاحكام الكشاف العا  
في ما نخرجت معلية محذوف اي ففرب فانفوت او فان ضربت فقد انفوت كما ذكرنا في قوله  
فاب عنكم ومن على هذا ما نصي لا يقع الا في كلام بلخ فظ قوله ومن على هذا نوهم الهان  
الى مدبر الشرط ومودع قوله كما ذكرنا فانه اشار الى الوهم فانما مذكوران في قوله  
فاب عنكم وكذا قوله ومن على هذا اشار الى كونه معلقة بسبب محذوف شرط كان او غيره  
ولذا في الشان وظكلام الكشاف واما سمت فصحة اما لا فصاحها عن محذوف واما وصفا  
لما يوصف صاحبها وذلك في باد الفتح وانظر الى العا التي سمعنا نصيحة في قوله من فتوبوا الى  
ركبكم فاستلوا اسكم ذكركم عند ركبكم فاب عنكم كيف فادت فامثلة فاب عنكم وفي قوله فلما  
اضرب بعضكم بالجر فانفوت مفردة ففرب فانفوت وما اختار في الآيتين العطف لفظ السدر وال

ان احواله لانه دخل على الماصح المحض في لائح لفظه تدواضما ربا ضعيف توهم من ذلك بعد الشرط بان  
عند كون العا فصحة والصولب فلا ف لان العلم عندهم في الفصيحة الست المذكورة في الشرح ومودع  
الشرط وما في ولذا فان هذا ايضا فظ كلام الفتح **السنن** بالواضاسان افصح ما يركله بالبيت اي ان  
صح ما نلتهم ان فراسان غناه معصدا والله سهر برله بنا مقدسنا فان لنا اطلاق القول اي الرجوع  
الى الوطن والبيت للعباس من الاحق في بعده متى يكون الذي ارجو وأظلم اما الذي كنت اخشاه فقد كانا  
عين الزمان اصابتنا فلما نظرت لقلبنا الهائم الكسور احيا **السنن** طرس لضوء البارق المعالي البيت  
فاحل طرس الابل والباقي في بخله معلق به بخله بالدار محم وعمره وبالنون ايضا وكان الا  
يسمى بحدثة السلام وينهي عن ان حال بخله لانه سمع في الحديث ان بخ صنم وداد بالارسية  
عطيه فكانها عطية الصنم والوسى نصف الليل نصت الطافية ولم في الموضعين للجب **السنن** فان الفعل  
دل على الاطلاق السمر عنه انما سعلق بالافعال **السنن** على مدبره المعبر له والعرفان من اهل السنة  
واما على مدبره من اهل السنة فتعلقها بالاعان صمد برله به تحريم العين كالحز والخزير وكخوما كما  
تقرر في الاصول **السنن** فنه ساع لان ان يدل على الدلالة لا يحال المضاف محذوف في التدبر من دلالة  
الدلالة لانه لا يدفع السامح بل يفره وتوكر **السنن** اي ولما وليس المبره انه يدل على عين الامر والعذر  
**السنن** على اشارة الى دفع ما يدور على الم ان او في قوله او عذابه ساني النفس وحال الدفع ان السكك  
لسان من السعيين له لا فصح في عين ادمي بل السكك المعبر انه الامر والعذر والى فنه مدبره امير  
بالامل **السنن** لقوله قد شغلنا فيها في الصراح الشان علف القلب وموجله دونه كاجي اسب سائل  
الحب بلغ شغافه **السنن** والعادة دلت على ان الحب لفظ لا يلزم صاحبه علمه في العاد فنه  
لان الموافق لغرض زليح محمود برله لا غير لان في المثل زليح وكانت مغمورة العشق مغلوقة البون  
ارادت ان تقلد من ان لوهم ابا لم تقع موقعه لانه في العاد فلهذا قالت فلكن الذي لتسنن في  
حبه لو ما خالي للعاد فزير فانه في عا **السنن** فلهذا جعلت السمة مبداه ان لفظها جعلت  
السمة بمعنى اللفظ الدال على ما جعلت السمة مبداه فان السمة انما جعلت مبداه للنفذ المحقق والضم انما هو  
الفعل لا اصطلاح الدال عليه فن الكلام حرف صاف **السنن** كقوله لهم للموس بالرفا والبشرن ويزادها الى  
حش حترزون بالبينين عن النبات وورد الزهري **السنن** فان كون هذا الكلام مقارنا لاداس الح الحطب او كون







**الفن الثاني**  
**علم البيان**  
 وحدهم السداد ان من قوله سبحانه يحذرهم دلال على انما فهم به يتبع هذا اظهر ما ذكره المصنف علم البيان  
 معون الله تعالى وصن توفيقه **الفن الثاني** فليس العبد يعلم بالقواعد ان ادراكها لان الحمل على واحد من المعنيين  
 صحيح بلا حاجة الى عدد ولا يحتاج الى القدر بل ضرورة تدعو اليه فلا يكون صحيحا **الفن الثاني** واراد بالعلم الواحد  
 على ما ذكره العوم انما شبه الى القوم لانه مقتضى دليل ولان في امره يمتنع جزمه علم الحق من ابيان  
 صفة لا يكون بمنزلة اجزائه وان امكن بوجهه ما ذكرناه في حق معرفته علم الحق لا يمكن ان يكون  
 علم الانسان بما ذكره من اولى من معرفته معرفة الله وذلك لان يحتاج الى ان يراد بالمعرفة شيئا محازا ولو لم يكن  
 او الاصول والقواعد والحازم يجوز في العرف خلاف ما ذكره هنا وانما قال في دون الصواب لان  
 الحازم المظهر الحق بوجهه ومما ذكره كماله على الوجه هو صفة العلم وسكونها البهجة  
 الشدود ولما فقت الحق دل على التحريم والطبعة دلالة احكامها الملهمة على ادى الصدر ودلالة  
 او على التنبؤ **الفن الثاني** وبما مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل يعني ان معرفته الدلالة بفهم المعنى في اللفظ  
 كتميز العلم حصول صورة الشيء في العقل لان العلم صفة العالم والحصول صفة الصورة فلا يكون هو هو  
 الا ان المعروف والمعلوم اى حصول الصورة في العقل لا يحرم الحصول العالم كما صفت العلم بصفته حصول  
 الصورة في عقله وكذا الدلالة ليست عبارة عن محدد الفهم بل عن مجموع فهم المعنى في اللفظ على اى معنى  
 حمل من المعنيين **الفن الثاني** وج سفسع من الدلالات بعضها سفسع الى بعض من الدلالات بنفسي منها  
 لا سفسعها وذلك لان وجهه في كبر من الناس الى ان يصنع انما قال العاقل الخ في ملاحظه ما قوله  
 وانه اذا قصد اللفظ فلفظ لان الموضوع للكل لا يمكن موضوعا للجزء واظلم عليه كان محازا وانهم  
 منه اجز في ضمن الكل لان النفس عند سماع اللفظ سفسع منه الى المعنى الموضوع له فمنهم من سفسع في سفسع  
 القرنة بذكر انه ليس بلفظ وان المراد هو اجز فاجز من فهمه في ضمن الكل كونه مراد للقرنة ومن فهمه في  
 ضمن الكل والقرنة في فهمه بكون بعيد والاولى في على حاله والقرنة في مثلها الحازم لا يعلق لها بالانهم  
 بل بالارادة وما ذكره من سفسع الدلالة على اجز واللازم مطابقة لاصفا والترابا بينه على موقفي احد  
 ان اللفظ موضوعا لارادة المعنى الحازم وضعنا نوعيا والثانية ان اللفظ لفظا دل على معنى بالمطابقة الى من  
 اولى لم يزل عليه في تلك الحال احدى البابين وكذا المعنيين ممنوعان اما الاول فلان الوضع المعبر عن  
 اللفظ سفسع لارادة المعنى لانه سفسع لارادة مطلقا في مخرج به في المصاح ولان سفسع المعنى اللفظ بازاء المعنى الحازم

ليفسح به بل هو من شخصه او نوعه فلا يكون الحازم موضوعا للمعنى الحازم لا وضعنا شخصا ولا نوعا وانما نشأ  
 طاعة الاحكام في اصناف الاقوى والاضعف من حسن معنى الفهم ومنه حيث ان سفسع ما ذكره على المقدمة  
 الاولى مسلم لكن لا يرد عليها غير ما ذكره لان قوله ان الوضع على بعض اللفظ سفسع ما زاد المعنى سفسع  
 في الحازم والسارح لم ين ما ذكره على سفسع الوضع منه وانما سفسع على سفسع هذا الوضع النوعي المحض بالحازم  
 اعم من اللفظ ما زاد المعنى بالقرنة ولم يفسح الخ في وما نقل من الفتح وانما هو بالنظر الى المعنى الحازم  
 لا المطابقة نعم لو كان مثل هذا الوضع غير كما في كون الدلالة بحسب مطابقة كما انه غير كما في كون اللفظ  
 لكان له وجه وانما سفسع على المقدمة الثانية فمفسح فان السارح لم يدع للدلالة على اجز واللازم  
 في هذا المقام مطابقة لاصفين والارام مطلقا بل هو عن انما مطابقة من جهة قصد اجز واللازم ومن  
 فان سفسع الحكم على الوصف المتناهي من قوله وانه اذا قصد اللفظ الحازم واللازم صار الدلالة عليها  
 مطابقة لاصفين والارام مشعرا بحسب ولا ينافي كونهما صفتا والارام من غير هذا الحسب فلهذا سفسع  
 الخ في لو كان قال هكذا وما ذكره من على مقدم من احدهما ان اللفظ موضوعا لارادة المعنى الحازم في  
 نوعيا والثانية ان الوضع النوعي الذي في الحازم كما في كون الدلالة بحسب مطابقة والمقدمة الاولى  
 مسلم والثانية ممنوعة لكان موجبا اعلم ان ارباب فن البلاء سفسعون في الدلالة الارادة لا المعنى  
 ان كل دل على اللفظ الحازم يكون اللفظ متعلما فيه ودلالة علمه بالاحتمال ذلك في بطلانه على احد  
 مضاعف الفضل بل يعني ان كل دل على اللفظ الحازم لارادة مناسب كماله فان الدلول الحازم  
 حازم يكون مراد به مستغلا ذلك في المعنى كما يكون مراد به ضمن الطائفة المجرى والارام  
 حازم يكون مراد به اوسع المطابق للمروم حتى انهم مرادوا في احوال الارام التي من سفسع التركيب  
 حيث لا يوصف اللفظ باللفظ الهام كسفسع والحازم انما اذا لم يكن معصوم للمعنى كما تفرق في اويل  
 المساح وكسفسع العاقل الخ في در ان المعنى في هذه الفنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقا **الفن الثاني** واي ولو  
 كان اللزوم الذي من ماسية اشار الى اللزوم في لافظا دل على المعنى بالارام والارام في ان الباء في  
 بعز السببية وقوله لان المفهوم دليل على سفسع اللفظ بالارام بل لم يكن دلالة الارام مما سفسع في اللفظ  
 مال العاقل الخ في حيث لان لازم لان المعنى وان كان لاراد كماله لانه لفظ على لازمه اظهر من دلالة على  
 لازم لازمه لان الذين سفسع من اللفظ لا ملاحظه للمروم او لا ملاحظه للارام ناسا الى ملاحظه



لازم اللازم بالثاني فبسبب الملاحظات الحسية ولو بالدراسة الدلالية فبأنه ان كلام الشارع من غير  
 اللزوم ماضى الاعمال فان لم يكن لازم اللازم من هم اللازم لما ذكره فلان في الوضوح وان  
 ما ذكره بعدا عن فهمهم للزوم وقد فسروا ماضى الاعمال لا سلك القول بالماضي الوضوح ماضى  
 الامر الثاني مع كونه محالاً للمبطلين خارج عن الاعمال وكما لا يخفى على من يتعمق الاثر **والثاني**  
 والاكتمال كل واحد منها دلالة لان التهود من العباد الاولى موالا حاب الكل فبعضه الثالث والبقوله  
 والامور رفع الاكتمال الذي يعجز السلب الحزني وبلزومه رفع اى بطلان او مدلول علمه بانه لم يكن كل واحد  
 والافان اسما العلم بالوضع سلك اسما العلم بالدلالة الوضعية والامور عام من السلب الكل والسلب  
 اخرى كواو وجود في جميع كل منها كذلك اللازم اعم منها وبموجبها في نوع دفعه امرها شامل فبما **مثل كونه**  
 كثر الهم والوجان الكلي ومنه في التفصيل العباد الاول كناية عن المضارفة فعل من كثر الراد الى كثر  
 احران الحاشية القدر ومنها الى كثر الطباخ ومنها الى كثر الاكله ومنها الى كثر الضفان ومنها الى المقدم وهو  
 المصنف السخا وكذا العباد الثاني فانه فعل من جين الكمال كثر ضربه ومنها الى كثر الوارد من ومنها  
 لا كثر الضفان ومنها الى المقدم وكذا الثالث فانه سفل من مزال التفصيل الى قوله شره الدين ومنها الى الدين  
 التام ومنها الى كثر جلبها ومنها الى كثر الاكله ومنها الى كثر الضفان ومنها الى المقدم فامكن تأدية هذا المعنى بتلك  
 العباد التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض حيث الواسطة فان ما كثر فيه الواسطة ففي الدلالة **كما ذكر**  
 الشيخ الرئيس السخا ان اكله قوله ومعنى النوع بالبال ما عطف عليه حال ضمير لم يحذف قوله ولم يراع السخا  
 ان كثر النوع ماضى الاعمال الحزني واما قوله امكن ان يغيب خبر ان اجترع لغيره ليعجز حله الشارع فهم من  
 موضعين احدهما قوله ان الجنس لم يحذف بالبال ومعنى النوع بالبال ما ذكره من حصول المطابقة لما مضى في الجنس  
 حيز النوع وانه قوله يجوز ان خط النوع بالبال ولم يفت الدين الى الجنس في لفظ في رله كمال الحزني لم يزل  
 الشيخ الاضطرار الاحكامي بالاسطر له قوله ولم يراع النسبة سها والافط الالاضطرار المفضل بغير لزوم لما عظم  
 الجنس طاربه فبما **قوله** فافهم المقدم من علم الله ارله انحصار الكل في الاخر لا التبع في احسبها على  
 ان من البيان لا السمع وقد كسفة في اوائل الكتاب **س** واضطر عناية في الاضطرار في التماس  
 الحزني اشار الى سبق الاضطرار الى ما ذكره في الكلام من الشبهة بغير جعله مقدمة وسماى كونه مقصودا من  
 المقدم السان لانه كثر ماضى المقدمة لا جعلها داخل في المقدم الحق الرئيس اصل بن اسمه من اصول في النفي

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

وفه من السكت والظواهر البانية بالاحتج ولم يرا محسنة في الوضوح وانما مع ان دلالة مطابقة في بعض النسخ  
 من ان الابداله المذكور لا سلك بالدلالة الوضعية ان المطابقة في قوله ولم يرا محسنة في الوضوح والظاهر  
 دلالة مطابقة في دلالة المطابقة انما على معانيها الاول الوضعية واختلاف اتبع في الوضوح  
 انما هو النظر الى التوالي كما صعد في اوائل الكتاب في معنى ما ذكره لا فبالبال الشارع والتجانب في  
 عليها بعض الاصول متصلا بعد الكلام بقيد فسادا ذكره وصحة ما ذكره فلا يغفل **س** وظاهر السخا  
 ليحتمل انما قال الفاضل الحزني في كثر لان قوله في زيد وعمر يدل على سلك الحزني في احدتهما ولم  
 من ذكره مشاركة احدهما للآخر في الحزني فالمعنى ان لم يقصد به بل المعنى اللازم ولم يدع الحزني على مشاركة امر لا  
 معنى فلا يدع في التفسير المذكور سابقا على ما ذكره في معنى الدلالة فانه لا يصور انما قصد المعنى وان قصد لم يعم  
 انذاره فانه لانه معنى سائر زيدا في الحزني او شاركا فيه فكلون سها لغة وكذا في كثر قاتل زيد فلما معناه ثبت  
 القتل لزيد معناه بغير وصري وعكسنا ولم يعم من ذلك مشاركة احدهما للآخر في القتل فان لم يقصد به اللازم  
 فلا انذار وان قصد وجانبه راحة كذا في مشاركت احدهما الآخر في القتل كذا في كثر قاتل زيد وعمر وان  
 سوت القتل لكل واحد منهما صريح والعلى ضمن والاسر للزوم وما قيل من ان بابا على سوا عمل للمشاركة  
 والتشارك ففسر باللازم بغير ذكر كثر الفوق عن مسمى سوا في زيد وعمر وتشارك في كل واحد منهما  
 واحد فان حصول الكلامين وان كان واحدا الا ان منهن ما معنى الحان قطع في الحزني في كلامه **س**  
 من على ما تروا سته عند اهل العربية ان العطف بالواو والظن بالجمع والتسوية في سبق في اوائل الفصل والاول  
 الصريح بذلك ان بابا على سوا عمل للمشاركة والتشارك والناق في مثل ذلك جريزه وتشكك في القدر ولذا  
 قال الشارع وظاهر التفسير والعرف انما في الخبر بغيره بالاسطر في محقق مع الدين والام بوال الحزني عليك  
 ان الله امساح هذا المحقق في امساح هذا المعام على الحد المتعلم فبما **قوله** في سبيل في القصة  
 ودعا في العباد والاولى كان بين العلوم ان يصرف في على الامور العرفية وما مر من ان مراد  
 هذا الكلام التبع في المعنى الاصطلاح للشبهة على المعنى الغوي شامل في ذكره ولا قد يخرج من دليله انما على  
 ذكره في الشبهة في الاصطلاح عند المقدم موالد لانه على مشاركة امر لا في معنى كثر لا على وجه التشارك في القضية وال  
 ما كثره والخبر يدل على بعد ما وسبق ان يرفقه قولنا بالكاف في نحو لفظ او بعد ما يخرج عنه فبما **قوله** في خبره  
 زيد وعمر وما دليل واضح على ما ذكره في خبره ما تروا لانه لا وجه لما قال الفاضل الحزني بعد ما على سوا في خبره



انما الحاجة الى هذه الزيادة لا خارج كقولنا زيدا وعمره وقد بدى **في** حكم الخبر لا يجوز ان يكون من باب  
 علمت كقولنا اسدا وراثة محرا وخودك وحمل الكلام صلو احوالنا لان بوليه المنقوع عنه والمنقوع له لولا  
 دلالة الحال او نحو الكلام مع لولا العروة المانعة عن ارادة المعنى كقوله فان لم يكن لولا المنقوع العروة  
 لولا العروة فلتا عدم العروة بوجه عجز الاربعة لا عدم احتمال الاربعة وصلها لولا المنقوع في كل قسم  
 محاذرنا انه احيانا موضع غير ما في الدليل فلما سألنا في الحقيقة النطق بحسب الظاهر في الاصول **واما**  
 ما عارض للشيء في الاصطلاح كقولنا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة لاسيما في هذا الجواب لما عارض في  
 الاداء والوجه لان اسما اركن الشيء عن اسما ذلك الشيء لا يجوز ان يترك في الاسماء فان في الاول وفي الثاني  
 خلاف **واما** وموادها كالتا الحوادث السببية قوله الحوادث المنفصلة لولا كالتا والتقسيم بالرفع منه الادراك  
**والضمير** للمسا في الوجه في بعض النسخ والرواية الصحيحة دواء والضمير ليس في قوله رسل قطعت بصدده او  
 فراق ما كان منه وداع موحش كالقبيل تقذف العين وتابى حرفة الاسماع وكان الهجوم اليه وهو  
 الاعراض والباقي للملابسة ان لم يكن ليل قطعت ملتباء اراض احببته عنى وفراق ما كان فيه اي في ذلك الفراق او  
 البيل دواع فان عدم بوزن الحلال في قولنا بالان موحش في مورث في قسم باجر صفة ليل كالقبيل التنبيل  
 واحال ان تقذف به العين ان يكون ذا وجه ورؤيته وتابى اي تقع ولا تنبل الاسماع حرفة الصا درعته  
**والزوجه** والثالث انه السلام سهو في ترك الجهم وصعوبة افعال والوجه **فكذلك** من غير روية اي  
 من غير ما مل في فكره صدق تلك الافعال كمن يكلم بكلام من غير فكر في حرفه او كمن يتكلم في حرفه من غير  
**فهم** الا ان لا اعتد مدخل في الخلق دون الفهم فان نذر الى ان يكون مركزا في بعض الطبائع وهو غريزة  
 وقد لا يكون مركزا فيه لكنه بسببه صدقه عنه بغير ملكة لم فيكون خلقا وكذا في الادفال كذا في خلق  
 على ما عاين بالاعتباري بما رتب عقوله على مطلق على ما عاين بالاصح قوله والكلية اي كلما الاطلاق اشار  
 صاحب البصائر في جعل الجمع من بلا كل من الاعراض والشيء الاضافي **واما** وهذا شعر لفظ الفتحاح ان جعل  
 الحسنة المسمى من امر مختلف ما موله له الواحد شعر لفظ الفتحاح **فان** وفيما شبه اما ان يكون امرا او افعالا او غير  
 واحد وعبر الواحد اما ان يكون في الواحد كونه اما صفة ملية واما اوصافا **فانه** اوصافا ملية صاحب البصائر في  
 شعره اشار الى ما ذكره في قول الميم والاشبه من قوله وهذا يظهر ما ذكره في الفتحاح الى قوله على قدره وحال  
 ان الحسنة المسمى كالتا مثلا من قبيل الواحد دون المراد من لونه وسبحي كقوله لست اسجد **واما** من غير السؤال كل

وجه شبهه **اما** جعل في العود لست مركب السهل الاول **فان** قوله ان كل من تشبه الى قوله من ووجه السهل  
 فله سكل اول وقوله وكل من تشبه كل سخته وهو صغرى وقوله ولا من تشبه كل كبري السهل كقوله لان كل من تشبه  
 الى قوله فله سكلان لهذا الكبري وقوله ولا من تشبه **فانه** وجه السبب في تشبهه **واما** علم ان هذا الاصل هو اما ذكره  
 صاير الفتحاح مع ان مدعى صاير الفتحاح ان وجه الشبه لا يكون حسان التحقيق ومما لا يدفع اذ ليس يكون  
 حسان التحقيق ولم يسهل المقبول في كونه حسانا مع كون افرد حسه وهو عدوان التحقيق الى الفتحاح والتاويل  
 فلا سفي ما ذكره **فان** عشرين وعشرين وذلك لانه واحد وعشرون وعشرين **واما** وعشرين وعشرين  
 وكل واحد من هذه السبعة مائة والواحد اربعين اربعين في السبعة مائة مائة وعشرين **فان** يكون  
 وجوب كون طرفي الحرجين يسقط سقطا من الواحد كقوله لست عسلان والاشبه على وجهه والتكس  
 وما كبر كقوله كذا ومن السبعة كذا ومن الحوادث كذا كذا لست عسلان **فان** وجه سماع لا  
 الحقا لست مجموع بل السمع موهوب **فان** ايت الا ان جعل اي ان امست عن جميع  
 الاعمال الا عن العمل على الط **قلت** بحث بعلم السهل لعله **فان** قوله على ما في جملته قوله **فانه**  
 الاداء والركب **فان** سحر السهل مع الافراد منها يعلم من مقابلة وهو الترتيب معناه لست ان يكون  
 صفة مركبة من احدا مختلفه والالزم ان يكون الطرفان في زيدا لاسد كرسى ولست كل من حياه ان تقصد  
 الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لست في اعدا كالتا وعقود الملاحة فتشترع منها مينة وتجعلها  
 مشبهها او مشبهها به او وجه شبيه فتكون معناه الافراد ان لا تفصل الى عدة اشياء **فان** عدة اوصاف لست  
 واحد مضاعف لست اشياء الهمة وبه سطر السهل بالافراد منها ان لا تفصل الى عدة اشياء **فان** عدة اوصاف لست  
 مقابلة وبه سطر لست ان تتركب وجه الشبه لا معنى تتركب الطرفين لواز ان تفصل الى عدة اوصاف لست واحد  
 والى عدة اوصاف لست واحد اخر فتشترع منها مينة في جعلها مشبهه والاخرى منها به في اقسامه وتكون  
 المسه والاشبه به في الخا ذلتك الفزدن كذا في الزنا والعنف وملكنا هذا السهل على كذا فتدقق ان له نقعا عظمي  
 في المبادى الاشبه لست في سطر السهل وقوله وج لا يحل عليك ان **فان** قوله ولم يخصص على السقيم بوجه الشبه  
 المركب **فان** وجه الشبه بين سطر السهل **فان** على قدر ادله وجه الشبه **فان** سطر السهل في ان يكون لها  
 كان وجه الشبه كيانا في تركبها مسلمانا كركبها على ادله **فان** مسلمانا لافرادها لست فلوا غير افرد  
 لزم من وجع ما ذكره مركبان او محلمان **فان** الفاضل الحسنى هذا الكلام محقق لاربعين وسبعين منه ان معاني المقادير

في قوله لست  
 في قوله لست

في قوله لست  
 في قوله لست



كما ختم والقيل والاحياء وغيره معان مفرد وكذلك هو معان اكر وفيه اسناد كالا سحلا والابلا  
 والانتها معان مفرد بل ان معان الافعال الاسماء المصنوعة بها واكر وفيه مفردات لا تصور الاستغناء  
 التبعيد الواقعة فيها ان تكون عليه حركة الطرفين وعساك تطلع فيما تنقله على ما مونتة هذا الكلام وارادوا به  
 على الشارح حيث هو اجتماع التمسك والسعة وردا مردوه لان محصل كلام الشارح على ما يقتضيه لسانه منع  
 اسرار الترتيب في التمسك والتمثيل وكذا نزاع الوجه من متعلق مع اوله الطرفين فلا وجه لجعل كنه الترتيب  
 سائلا للتمسك ونزع قوله فلا يصح على افتراض كون المصادر والافعال الاسماء المصنوعة بها وهو قد ثبت  
**وهذا** يظهر ان سائر الاحكام المقتضية من افعال مختلفة واحدا متميزة مبرزة الولد يظهر في الشارح محل نظر  
 لانه يدل على ان كل حكم غير واحد بل مبرزة **وهذا** كقول الشارح ان كل حكم ليس بل مثل المكافئ وذلك كقول  
 حبيب كنه يدور والاراد على ان كل حكم عليها **وهذا** كقول الشارح ان كل حكم عليها لانه قد ظهر ان كل حكم  
 المذكور فيها **وهذا** كقول الشارح ان كل حكم عليها لانه قد ظهر ان كل حكم عليها لانه قد ظهر ان كل حكم  
 من المكنة ومن السواء وقد جاء في الشرح على ان كل حكم عليها لانه قد ظهر ان كل حكم عليها لانه قد ظهر  
 وليس يعبر **وهذا** كقول الشارح ان كل حكم عليها لانه قد ظهر ان كل حكم عليها لانه قد ظهر ان كل حكم  
 والشارح فنبه على ان الدقائق بكلمة واحدة وهو قوله تعالى فاذا عبر عنه بصفة المصدر اذ كان مختصا  
 الصفة الغرضه واذا عبر بالمتعلق فبوت على المعنى فيحصل الاطلاق لكل اللطائف **وهذا** كقول الشارح ان كل حكم  
 الواو وتشديد **وهذا** كقول الشارح ان كل حكم عليها لانه قد ظهر ان كل حكم عليها لانه قد ظهر ان كل حكم  
 محذوف تشديد **وهذا** كقول الشارح ان كل حكم عليها لانه قد ظهر ان كل حكم عليها لانه قد ظهر ان كل حكم  
 لفظ المتار محتملا لا يكون مقصدا لها توهم بعض الشارح منهم الكوف في الشرح على المصدر وليس كذلك  
 سمة المصدر بالبين بل هو اسم مكان من الاثار **وهذا** كقول الشارح ان كل حكم عليها لانه قد ظهر ان كل حكم  
 وذلك لان عماره الشرح تشيرون حال الشبه فان فاعل على صفة عماره الى الشبيه وعبار الى المميزين حال  
 وجه الشبه فان فاعل على صفة عماره الى موعود عماره وجه الشبه واعمالها في عماره الشرح عماره وجه الشبه  
 بلا تكلو في موعود موقوفة في مثل كلام الشرح على الشبيه سرير والاسدية احواله كذا في عماره وجه الشبه فان ما  
 كان عماره وجه الشبه لم يحصل المسامحة على الف واللفظ كما لا يخفى مع انه بين المميزين فيما سياتي بالسنه  
 هناك اول كما في قوله والسنه في قوله كذا في قوله في صفة كلب يتن جلدوس البدوي

المصطفى من السنه الحاصلة ولعل على مراد الشارح من شبه خبر كلام الشرح الى المصطفى خفف بهر والقيان  
 تخفف البت ان احاطت الرياض بهر والقيان جمع قبته ومن لامة مفنية كان ذلك المحال ان جعل اللام  
 لمعرف الحسن او صفة ان جعلت للبعد الذي كلفه ولقد ادم على التثنية في خبر اكر يدوي باكر يدوي خبره صرحا  
 واو جعل الفعل واصول الموصوفات الصفة ولقد احسن في اثاره على تلبست لان الذي فترعها في وقتها  
 طوله فكانها اي اذا نسبت السرا بكوارى كانت في اثارها الدج وكرها من حالت ينبغي ان تطلب ما يقع  
 من جها لم ينفها الخجل في اجيم النجبة والنفس من الاحكام **وهذا** كانه عاشق لدر صفة الست ضيقا كانه راجع  
 الى المصطفى في صفة كنه جانيه والاراد بهما العنق من خجل في محبوب في خجل في النفس في عدم التوهم من الفتور  
 واللون في الفهم الشغل واسترخاء الاعضاء والنقل الخلد كرايا الاسماء ما يقع ان تكونه خروا من  
 اسما ما يقع ما يقع اي شبه المبلغ في السمع من كل ما يقع مع تحمل التعبد معارنا ذلك كما ان تحمل التعبد استغنى  
 ان استغنى في كل الابلغ متعلقا بالمعنى والتمثيل **وهذا** كونه اكرت السماء اذا صارت دات بوق فانه  
 جعل المعنى للصيرورة في اغدا البعير وانما لم يوه الشارح كالوجه في السامع لانه في عدم الصلة بين مثلها ولم  
 يعله كالوجه الآتي لان معنى اللام بعد المصدر في الحذف في الاصل يظهر على كل الوجه كما لا يخفى **وهذا** كالباني  
 قوله بانصال الست في التي تظلم معنى للباقي بانصال الست صفة للشبه لا لشيء به بل لانه كما كانت  
 الفهم وكسرت السكت لكن الباقي انما يتعلق بانصال **وهذا** كونه في كل ما يقع ان يكون بعض السهميات  
 مشاا السؤال قوله واعلم انه قد سبغ من مفعول في حق الخطا لوصف انزاعه من اكثر من مرة ان ما  
 ذكرته مفعول كون بعض قسم من السهميات المتبعة كقولنا زيد مفعول وبكر سهمها واحد احدث لواقعة على  
 جرسه لم يصح الشبه وليس كذلك سهمها سهمها ردت بالما في الصفة كانه نفس الامور وسهم به في الكدر  
 كما في بعضها ووجه امضاء له لا لاقتضار على اذكر ان يكون بطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف  
 زيد الخبز عنه بان كنه في صفة الكدر والصفاء وان احلها لا تدوم فلو اقتصرت على البعض لم يحصل ذلك الغرض  
 وتوهم كونه ان الاشكال انما نشأ من عدم التفريق بين السهميات التي اعتبر ارتباطا واحدا في بعضها بعض  
 ولا اعتبر لكل جزء في احدا طرفه ما عاينه الطرف الاخر لا بعد تكلف ونفس ومن السهميات التي يكون  
 كما في بعضها فالتفريق بين الست والمثال الست من قبيل المثال لفظة الغرض فيه ان شئت سدا مطا متظا  
 ماها موعود فان كون الشرح اسراء الاخر زائد على الجمع بينهما واما المثال فمن قبيل التفرق لولا قصد فيه الى امير

في قوله  
 والسنه في قوله  
 كذا في قوله  
 في صفة كلب  
 يتن جلدوس  
 البدوي







ان السواوي منها انما هو في وجه الشمس فكلما جعل الحكم احدهما شبهها والاخر شبهها لغرض من الغرض ومنه ان  
عنه القصد الى الزمان والاعتناء بغيره ان الملل هي لغة النظائر في اقل الاوصاف **قوله** عن القصد الى الزمان  
والاعتناء كما في شأن المقدار وما ورد على قول الذي ذكرناه انه حار الشمس ايضا لم كان ترك الشمس الا ان  
احسن دفعه مولده لكن لا استويا **قوله** فان الشمس وهو الشمس عن مقيد به حيث لان الشمس هو الشمس لا مطلقا  
بل حال حركتها فتكون مقدار اللهم الا ان حال الحركتها كانت لازم وجودها كذا تدرى منكم عنهما فغير مواز ابدأ  
**قوله** ان العرب تاخذ اشياء فترى بها هذا الى قوله نظائرا اشار الى الشمس متعلقه بعلومها صا والشمس  
شبهها مفرقا كما ذكرنا سابقا وقوله وشبهه كنهه الى قوله ما في ملها اشار الى الشمس مركبة على كنهه  
من الفرق بينهما قوله مولده بالقاف الى لامه قوله في ايام السماء **قوله** كما ان المخرج والمشرق في البيت ما كانا  
كافة والمخرج مسدا خبره منقصة في المشرق فداها جملة اسمها بعد مجازها وقوله لا والاعمال فيها من كان  
وفي شامخ الرفع اي محل على الرفع حال من الشمس قد اجمعه المخرج الى المشرق والمشرق في الارتفاع  
ككونا ملان النصف المشرق من القطر يكون المخرج ارباب الى المشرق وقد اشرحت صفة لم يفرق عن الزمان  
سكن الميم في شمع وشمع من كلام المولدين واكمل لهما الفتح **قوله** وهو القول النحل المذهب الجزل اراد  
بالنحل القوي وبالجزل القوي لانه في اللغة عن غير التوكيد هو اشارة الى ما قاله صاحب الكتب والصحيح الذي  
عليه علماء البيان لا يخلو ان التمثيل جميعا من جملة التمثيلات المركبة دون المفردة لا يخلو لخاصة وادرك  
مذهبهم به وهو القول النحل المذهب الجزل **قوله** واصنافهم آخو للشمس باعتبار الطرفين لا يخفى على  
اخبير المفسرين لان الحسن ان جعل الشمس المعطية في الاقسام السابقة بان حالها واما شبه  
معطية معطية ثم جعل على ان القسمان سمي من منه وكذا الحال في المعطية في الاول والآخر وان امكن قوله  
بان شمس المعطية بالمعطية شبه المفرد بالمفرد صفة على ما قال صاحب المفتح ومن شمس المفرد بالمفرد قوله  
كان ملو الطير وطبا وابسا لدى وكربا الغناب واكشف البالي فلما ذكره فيما سبق كيف به **قوله**  
الشمس مسكن الوجوه دنايها ليست مع رواج تلك النسخ كما لمسكت اللطف اليها ووجوه من كالدناي  
في الاشراف والاستدار والنعى واصحابهم كالشمس في اللين واللون فانه يجر اجمل من حتى لو قيل لم يخلو  
لا يمكن لعماد لينة ولذا شبه به الاصابع المخبوءة للشمس ومن قصدته والدارق والدرهم كما رقت في  
الادم قلم القريش الذين كان يسمي مرقشا لهذا البيت واسم عوف بن سعد **قوله** بات نديا في الصبا

البيت مولد الخد فاعلم ان والوشاح ما ينج من ادم عريضا ويرتفع بالجوهر وتشده المرأة من عاتقها واراد  
تكان الوشاح الحاصرة ومن الصدر والجذول المخرج المطوي عن المنزني ولعل تلك كبر فاعلم ان وتذاعا بها  
الشخص كما في لذيها في بنيت شعا على الهجران عاتبة سقيا ورعا لآل العاتب الذي على اسم  
امرأة صرف كونه ملائسا سكر الوسط وعقب عليه غضب وورى عاتب المعنى لآل الشخص والاشارة  
العاتب **قوله** يفر عن لولورطب وعن ربه الست افتر عن اسائه اذ انهم تحت ربه لاسائه والفلو  
الربط الجذير المسحج من الصدق والبر وكما قال الشاعر حب الغمام وصال له بالفارسية تذكر الطبع  
ما يطر من الكرم لا يطلع من النخل وهو نور اسن للترا اذ اجمع بعضه الى بعض كانه لولورطب وولورطب  
به الانسان فاذا بقي في النخل زاما صار نكاحا ثم سهر ثم جف فصار الجلب النقي ثم التخلوا الماء  
**قوله** اشني بالامس اساه محلل روي بروج الجنان العلل سقي بعد سقي الروح طب العيس  
من الراحة كالاستراحة وبها الشباب نفع الباء نومه فانه يكون اطيب من نوم البخرية الامان  
الامن والاماني جمع منه وعهد الصبار مانه والدنان جمع دن وصفوا اي خالصها الجذ والقبان جمع  
قبين وهي الامة معنفة كانت اولها مرور جها الحانها **قوله** اما سليل وهو ما اي الشمس اعم من ان  
تكون نفس الطرفان كما في بيت سيار وما في قوله مثل الذين حملوا التوراة لانه وفي قوله كما ابد  
البيت وشبه البدوي المصطفى واوصافا وهو داهما كما في شمس الزبا وشبه الشمس على ما مر  
سان تركب به الشمس المحي مع افرد طمته واما ما الذي امله الشاعر ودل عليه عبارته ولم يفرقه  
حربا من معطية مواجدا وكف وارادته مما لا يدر عن مذهبنا من منته فان المركب يكون الاخر  
من معطية مواجدا فذكر المركب عن ذكر ما بعد غنظ فظهر ان قول العاضل المحي للسا در من  
وجه الشمس من معطية ابراعه من معطية في طرفة الشمس لا يكون مركبا من معطية مواجدا كما توهمه الشاعر  
فاورد في ماله شمس المفرد بالمفرد فبلا ماله واما قوله اولادى الرمي على السكاك في عد السيل  
على سبيل الاستعار من الاستعاره المحققة بان السيل سلم المركب في يد رعي الاستعار الى قسم  
من اقسام الخاذا المفرد فلا يخفى ان معطية كلامها بخلاف ساد من معطية من ماله كما سيجر به فبقره عليه انه  
لم يفسر بما ذكره في الان وان ما ذكره منها لاساني ما سيجر به لان كلامه منها في السيل مع شمس السيل  
والسيل مع شمس المعطية والمفرد من القول بسلام الاستعاره السيل المركب القول بسلام







او حاصله بذكر الاعتبار والامارة باعتبارها تدل على الاختلاف لو ذكر بعد لانه الى التكرار اللهم الا  
ان كان له انما يحصل الخلف لا العدم في النظم **حذف** فيه وله انه فقط او مع حذف الشبه من الكلام  
على تكرار الشبه به لازم قطعاً واعتدالاً من جهة ما كان حذف الشبه به حاكماً في كونك زنديقاً قبل ان يزل من  
يشبه الاسد فانه تشبهه قطعاً للمعناه شبه الاسد زنديقاً لا محالة في الجملة واجيب ان الشبه  
لا يتم بحدوده وان اسرنا في امر من قصد بيان المعاني لا السائل ولو سلمنا الكلام في سبب السلفاء وخرج  
مثله فيها **حذف** على ان لا يتعارض في بعد الشبه لما كان المعنى الحقيقي لغيره من معانيها وموضوعها في المحذور  
الترتيب الذي ذكره في الاول ثم الاول في المرتبة لما اعسار الدلائل والعدول في الارجح والعدم والافتقار في الزمان  
جعلها السامع على الدارج بعد ارسائه للمعاني **حذف** والخلاف لفظي يرجع الى الفهم والاعتبار المصطلح  
فان من فسرها لا اعتباراً ما عطا اسم الشبه به والشبه مع كون اسم الشبه مطوياً التكرار حقيقة وبعدها فسر  
الشبه بالدلالة على مشاركة في الخلق مع كونها مذكورة في حقيقة او بعد ارجاعه لاسمها لا اعتباراً ومن فسرها  
ما عطا اسم الشبه اسم الشبه سواء ذكر الشبه حقيقة او بعد ارجاعه او لم يذكر وفسرها بالدلالة المذكورة مع كونها مذكورة  
جعلها اعتباراً للتشبه **حذف** فان لم يكن كذلك فخرنايت بذكر اسد ولفظ منه اسد فلاح استعاره بالانفاق  
من حيث لان مفهوم قوله فان لم يكن كذلك اعلم من ان تكرار اسم الشبه به والشبه مع كون الشبه في الاول ضارحاً في الثاني  
ومن ان تكرار اسم الشبه فقط في الاعتبار ما كان به او اسم الشبه به فقط في الاعتبار المعركة فكيف يستقيم  
قوله فلا سمح استعاره بالاسواق اللهم الا ان يقال معناه على ما دل عليه السباق والسياق ان لم يكرر الشبه به  
خبر عن اسم الشبه او في حكمه عدل ان يكون الاسمان مذكورين وانما اذا ذكر اوله ولم يقع الاول خبراً عن الثاني لم يقع  
التشبيه بالاستعارة بل هو ما دل على الامثلة قوله وانما التشبه مكنون في الضمير في قولنا فعل فلان سمح ان  
يكون استعاره ما كان به عند الجمع على ما سار انما عند تشبيهه في الضمير لا بد منه مع ذلك بل عليه  
بذكر لازم من لوازمه واذا فلا قوله فلان السلك معلق بقوله وللشبه بها **حذف** وبذلك الحلال ايضا  
لفظ فان كان صلا لدلالة المذكورة بكونها لا على وجه الاستعارة والتجديد لا سمح مثل ذلك تشبهها ومن اطلقها وفسرها  
بالدلالة على المشاركة سواء كان صريحاً باسمه تشبهها **حذف** فان ابيت الا ان تطلق اي ان امتنع عن  
جمع الامور لاعتدال اسم الاستعارة على ما اقسامه ومحملة ان اردت اطلاقاً عليه فلا تحسن اطلاقاً عليه  
اي اطلاق اسم الاستعارة على ما حسن في قولهم تشبه عليه لان الاعتبار بمعنى تشابه التشبه والاداة

ولو تعدد ما عطف بذكره مسافران وانما في الحسن دون احوالها على اسما الاداء صورة قوله وذلك ان يكون  
اسم الشبه به معرفة لفتح سائر معاني الحقيقة والحسن الاستعارة بل الشبه **حذف** تشبهاً في والفراق غروبها الست  
شبه مسدداً محذوف والحق معاني حذفاً في معنى تلميح والصدوق الا عاص ولقد اثنى الشاعر في موضعين  
الاول اطلاق الغروب على الفراق والتسوف على الصدوق لان الغروب عيان عن غيبوبة الشمس سبب  
الفراق والتسوف عيانه عن عدم طوع النور مع ما الدلت المحذوف من الصدوق **حذف** انه ذكر التسوف  
موضع الحسوف الناس للتبديل ان الطول الحسوف راين سلو طيلا طام اطلاقاً على الجيوب **حذف** فانه كان  
دخول الحاف وخوف من هذه الامثلة لعدم بدموصوف في ترك الارض وعدم كمن موصوف بكون الفراق  
غروبها وانما في الحسن دون احوالها لان الشبه به لا يكون موصوفاً في انيا الى غواي من الكر موصوف  
الذم في اعلام ما قوت نشر على رابع من زبرجد في عركه ما سبق سانه في قولنا على ما لا وجه للتشبه  
لنبوة في الامثلة المذكورة على معنى فلنا فنه بالنظر الى اسما لواء الشبه فان الشبه بالامثلة بعد ذلك  
الطوان بعض اعتبار الطمان فان هذا الاداء ملاحظاً لكل الاعبار ومقطع النظر عن كون خلاف الطوان  
عدم ملاحظ كون خلاف الطوان لا ينفرد بضمه الاعتبار اللطف في نظره الحار فانه خلاف الطوان ومضمونها ليرة  
في الحسنة فان وجد ليرة الصارفة لملاحظ ما عظمه وحيار له والافتقار ولا غنى فنه العادة قوله الا  
بغير صورة ما ان عرفت التكرار ونقل صفة الشبه به الى الشبه بطريق الاستدراك قوله في هذا القبيل اي قبل  
تكرار موصوفه صفة لا طام الشبه به قوله ما يحيل على قوله التشبيه محلي لا في قولنا في قوله تشبه حاله  
اطلاق اسم الشبه وقوله مقرب من اطلاق اسم الاستعارة بعضه وان فكيف التوفيق فلنا الامعاء والاول  
ثم هو انما كان صلا الاداء وامكان اطلاق اسم التشبه في قوله فان تعق الانام وانت منهم فان السك  
بعض دم الغزال فقوله ما يحيل على قوله التشبه بالنظر الى اعتبار السليغ وقوله مقرب من اطلاق اسم التشبه  
بالنظر الى الاصطلاح **حذف** اسد دم الاسد الزبرجد فضاه الست الزبرجد اسد وانفليظ الضمير والشبه  
الصليبي الى القاموس والمراد منها احداً لا خبرين وكون دمه خضاب يده كانه عن استعلائه وغلبه عليه  
وقوله اياه والغريزة التي من الجنب والكشف ليزال يحرك الدابة ويتوكله عن خوف الموت **حذف** وبدر  
اضاً الارض ثم ما مغرباً الست اصلاً متعدياً منها والارض مفعوله وشرقاً ومغرباً من المفعول كما في قوله  
ثم وحرى الارض عيوناً او حال الخجعة كذا قوله به ولهم رزقهم فيها كبراً وعشياً ان داما وموضع صفة







عند الاطلاق بل هو به حسن اللفظ للدلالة على معنى نفسه سواء كان ذلك المعنى بان يورد اللفظ بعينه  
او يدرج في القاعده الداله على المعنى ومما اورد به بالوضع الما حوز في معنى الحقيقة والحازو الآتي تعرفه  
وسمى الوضع الشئ في القسم الاول من النوع لفظ الاسود في مثل قولنا راس الاسود من حيث قدومه  
الشئ من سمي في غير ما وضع له ومن حصر صفة به العوم سمي في غير ما وضع له فتدبر لعلنا نرى الجمع من الحقيقة  
**بسم** لفظ الاسود في الحقيقة على المجموع المذكور اشار الى منع اطلاقها عليه كمن يعيد لظهور كونه موقفا  
بالوضع النوع الخاص بالحصة وعلله هو السري عدم الصريح بالوضع **بسم** فتقول بلا اسداء احد مصادره عن  
سري الحصة والوضع **بسم** ووقف عباده عليها علميا بالوحى قوله علميا مصدر من غير فعله وبالوحى متعلق  
به والمعنى جعل عباده واقفين عليها عالمان بها مان او حى الى غير من اشارة فعلها الارضاع وعللها  
سائر الاشياء **بسم** لا ذكر معنى قوله لان ما بالذات لا يذول في غير **بسم** لانه تم مع لائم ان اللفظ  
الواحد لانه سلبت الصفات او المتضادين لا بد له من لفظ المفهوم والمعلوم والمقصود  
وامثالها سلبت الصفات اللون سلبت له والساقض جمع ان كلامها اسم واحد وعلل ادم ان  
الشيء الواحد لا يصف امرين سمي **بسم** كالنزان والجيدى النزان وثوب ذكر الجوان على انشاء  
والجيدى جار عيل عن ظله لانه قد باب فعل بضم العين فان الضم كونه اموى الانفال  
**بسم** وزعم المعنى ان الظاهر هو الطهور ان اسم المكان حاق على معناه الاصل لانه الطريق والاصل  
عدم الفعل انما في زعم المعنى لان السمية بالحي في مقابل السمية بالحصة بعض رجحان قول الجمهور بان السمية  
بالحصة لما كانت باعتبار الكثرة في مكانها **بسم** لزم في مقابلتها ان تكون السمية بالحي باعتبار الجواز  
**بسم** واعتبار السمية بسم **بسم** بلاد فاعلم ان السمية بالوجه بعض ان سمي الحصة ايضا بالحي لانها ايضا  
طريق الى صور معناه واصل الوضع ان المعنى المعتز اسم مغاير للمعنى المعتز في الحقيقة فان الاول  
له وجه الاسم فلا يلزم اطارده وانما لفظ الاطلاق يضمن اطارده فان القارورة مثلا جعلت سائر اجسام  
يقع بها الماء ولا يلزم جواز اطلاقه على الكوز والادن لئلا يراها محلا والحمد لله فان لفظ وجه في الحقيقة  
عن ان يطلق عليه **بسم** وحده كل منها حتى الف ضمة الا فلا يمكن مجتمعا في معرفه اصدار له ترفعا  
غير معرفه صفة كل منها خصوصها والافضل ان يكون لدرجات يعرف اطلاقها مان هذا اللفظ المتعلق  
في غير ما وضع له مع انه لا يغيره ذكرنا لان لكل منها خصوصه وقفت على الفصل في هذا ذكرنا استطلع علمه

تجلا كان او مقولا او غيرهما المرجح للمقول الذي سمي ومن المنقول عنه منسبه كالا اعلام المنقول من زيد وعمر  
وكذا المنقول منها منسبه **بسم** اسم المنقول للوجه المنقول غيرهما هو الحصة التي لم يطرا عليها نقل **بسم** باللفظ  
المسجل في غير ما وضع له قد يكون محازا وقد يكون كناية القول وقد يكون مقولا لا عالما بالحق لفظ العلم السمي  
ومعوله في غير ما وضعت له عن الحصة مرطلا كان او مقولا او غيرهما لا يجوز ان يكون موضوع للمعنى المنقول عنه  
اولا لا قصد والمنقول اليه ثانيا الغلبة للمناسبة فسمي الحقيقة والحازو اذا اختلف وضعه لاول يكون حقيقة  
واسمها لانه اسمها في غير ما وضع له ولذا اختلف وضعه لانه يكون لاما العكس قوله السابق فيمنع اعتبار  
كون المعنى موضوعا له اى معنى كان وقوله **بسم** على اعتبار كونه غير ما وضع له فلما سافاه **بسم** هذا من اللفظ  
اى ان يكون الدائم صفة بالاعمال الاول محازا لاما اعتبارا لانه انما يكون حيث المفعول من العزم والعام فنى  
اى الدائم موضوعه لم اى للفرق بينه وبين الدائم معنى الدائم است لفظ اطلاقها على ما يدبر مع خصوصه  
الفرق بل لحد المنا سبته في السمية من المنقول عنه والله كلاف الحصة اى الحصة المطلقة العارضة عن اعتبار  
النقل فيها وكلاف الجازاى الى اثار المطابق السمي في غير ما وضع له لعلنا نرى مقاديرها مقاديرها فان  
حقيقة من وجهه ومجاز من وجهه **بسم** عرف **بسم** والحي ارسى ان كان العلم على المناسبة انما سمي مرطلا  
لان الارسال اطلاق والاستعارة مقيدة مادعا ان الشئ من جنس الشئ به والمرسل مطلق على التقيد  
وبلا هو السري لخصاصه لعلنا نرى ان السمية بالاستعارة والافنى حصة اللغوى شاملا لكل مجاز  
حي ان الاصول من اصطلاح على ذلك اطلقوا الاستعارة على كل مجاز **بسم** لكن من سمي ان اتبعه ان تصدر  
وتصل الى المقصود بها البان في الاستعارة ومعلقة بقول الضم لليد وهو ان يكون اليه صلة للمقصد  
لغوية والحار والحرور قائم مقام الفاعل على العود من المرد باللفظ المنع عليه **بسم** كلاف السمية في البلد  
فان لما الاستعمال لا يجوز لانه عن الاشارة الى النعم ولعل السرفه انما هي الغرنة منها فاذا استعملت  
البحر **بسم** السكون فكما فوا دماهم وسعى دماهم اذ نام احدث التكا فوا التماثل من الكو وهو  
المسل الى دماهم مت وسم في القصاص من القودى والشرف بالوضع والكبير بالصغر والعالم بالحي  
والرجل بالمرء سعى دماهم اذ نام اى يحل ايمانهم وسعى به ادى سحرهم فاذا اعطى السمن من نفقة  
فوقه السابق منهم متعلق بقوله مثل البعد الواحد قدم عليه **بسم** وانواع العلامه المعبرة كمنه تنقش  
ما ذكره الى خمسة وعشرين صفة العلم مما ذكره بالاسماء وان كان بعض الاقسام منها متداخلة لاول



اسم السبب في قولنا ارحمكم اي صلوات الله عليكم كالا في الجملة كالا صا  
للا مائل الرابع عكسه كالعن لدره الحاسل لزوم اللازم كالنطق للدلالة السادس عكسه كشد الاثار  
عن الناء في قوله قوم اذا جازعوا ما زرعهم دون الناء ولو كانت يا هذا السابع اختلفت  
في صفة سكتا او غيره لاخر كالا لاسد السجاع الثامن المطلق لنفسه كالنوم لوم القوم الساسع عكسه كالسفر  
للسنة العام للمحصول كالمحصول الحادي عشر عكسه كحسن او كمال في اي رفقاء الثامن عشر  
المصنف نحو واسل القوم وسج محاربا نقصان الثالث عشر حذف المضاف والمضاف اليه كذا ما ابن جلا اي جلا  
الرابع عشر المجرى كالمجرى للثاني الحادي عشر الاو اليه السادس عشر كقولنا علم السابح عشر المحل الحادي  
كالنادي لا يله ان من عكسه نحو في رجة امه اي للجنة التاسع عشر كذا النسخ له كالثالث للدكر العشرة  
احد البدلين للاخر كوالدم للدم الحادي والعشرون الكثرة في الالاسات للمعجم كقولنا نفس النور  
اختلاف الثالث والعشرون المعركة كقوله له فقلوا الباب سجدا اي بابا من ابوابها الرابع والعشرون  
حذف عن المضاف والمضاف اليه كقوله ان تفضلوا ان تفضلوا الحاسن العشرون الداء نحو  
كشتمه في كذا كالعن في العربية العربية الطبيعة من ربات القوم او كنت طلعة لهم في مكان عال  
والثالث العكس في علامه **س** واو في الابعاح في امثلة سمع السبب اسم السبب فلو كان الهم  
وظانه فهو لو لم يقل الميم اي الهم السبعة عن الهم لا يمكن فيه كلامه بان في قوله فلو كان الهم  
محاربن احدهما في كل والاخر في المفعول كذا لاكل اربعة الاخذ من قبل كذا السبب والارادة السبب  
الاكل سبب الاحد كذا في القول في هذا التوجيه **س** قلت معر جمعها اللوم ولو وجب ما يقع  
ان مع اللوم مع السماع الاسكان في الدمن او الخارج بل المصنف واتصاف سبب احدهما  
الاخر في الجملة وفي بعض الاحيان وفي المحقق في كل امرين منها علاقة وارتباط بخلاف اليد فانه لا  
يحوز الطاقا على الارض منه كالعن في المحقق من انه التفريق كذا في الامام البيهقي  
وعمره على حوازا راد النفس في يد ايه اسب في ولا يعلق ما يدرك على عدد زيادة الباء واخبر ان اطلاق  
العين على العربية كذا في الامن كذا في ركب كذا في اطلاق اليد على النفس لان حركاتها انسان بل من حيث  
حده ومعلم الانواع منه **س** وفيه كذا كلام صاحب الكفاية في قوله اولان الظن من اللبس  
عند صاحبنا المحل على التخييل بان صاحب الكفاية من اصحاب علم البيان بل من رؤسائهم وهو لم يحل الباء

على التخييل بل على المحقق وقوله ثانيا وان كان كماله عندي ان يحل على المحقق بان عبارته تدل على  
انحصار القول المحقق به وليس كذلك لان صاحب الكفاية ايضا قال بان السابح في شرح الفتح لاحقا  
في ان كلام صاحب الكفاية في انه في المحقق في التخييل لان الحادث الذي نفس الانسان ولبس  
لكون وجهه بل صفتا حسا كاسماع اللون وريانه الله او عقلا كالنور الذي لمحة عند الخلق واخوف  
بان قيل صلتا كذا في كلام اللسان او طعم الخلق او مارتة ليلهم الا فانه استبان في الا فانه من الاشياء  
بشدة الاصابه بالسبح الكسوة لان الادراك لذوقه سلم من الادراك اللسان من عكسه في اللسان  
من الثمور الاحاطة وبيان ان انرا كجوع واخوف في جميع البدن السبح الطعم والمرارة فكان اولي ثم منها  
دفعه لا بد من النية عليها وموان في لسان الجوع واخوف استعار من بصره في اسماه اللسان لا على اللسان  
من بعض احوال عند الخلق واخوف الاصابة وممكنه منه على سبه ما يدرك من انرا الفرو والالم ما يدرك  
من طعم المر السبح في حسن افعاء الا فانه علمه وحاله انه شبه ما يدرك من انرا الفرو من حيث السمول  
الاحاطة باللسان ومن غير الكفاية المر السبح وفي على الاول استعاره بصره وعلى الثاني ممكنه **س**  
وقوله والطراغيب علمه اي بانه قال ايضا اعلم في مرثية الشريف الطاهر الموسوي والطراغيب علمه باسرها  
فتخ السرات وسكانات لصا في الا فانه جمع عرب هو طارير مع وفاعته بالكلية كالجمل من لون اهل  
الجمل الباكين او جعل صوته كالكلام لا يجله ما خفا من الغيب هو السمع او سيلم من العلى  
في يكون مستقلا بامره باسرها اي باجمها ويكون الاصل في قديمه السرا والطراغيب جمع فتى وفي  
من العفا والسراة السبع مقصود عن مجيها باللمين يكون فيها بديل وغرها وبالكلام صا في السراة  
سبع مجي مقصود ولصاف اسم جبل مني حزام وقطامي عند الاصمعي وعند ابي عبيد جازي كذا  
**س** رات اسد السراة ان ارد بالسراة الصفة المختصة بالاسنان كذا السراة فها لم يكن كذا  
وهم الشبه بل الا علمه وان ارد بالسراة فانه قد يولد بها كذا نفل السراة في السبع فها لم يكن كذا  
نفل وجه الشبه **س** ولما حث من بروج البدر بعد الست الشعر لاي العلماء في وصفها عاكب  
الحاذل بروج البدر من التي يجتازها في مسير ومن البروج الاثني عشرة التي اولها الجمل والآخر الكوكب  
وعند اخبر عن الشمس والتبرج الجمار المراه رستها وكسها كذا في المسطرة الوضوح جمع مائة شمس مائة  
بروج البدر كذا في الحسن كذا في واهن منبغات ولذا من وجه الشبه بقوله جدا ان يشار الى السراة











يريد قول الخشري في الاسماء قد يربس بربس كانه زين قيقب بربس كانه زين واصحاب القاموس قد قالوا ان  
خبر السرح وهو خبيرة مطلقا **له** عودته مما ازدرجها في ما مصدره والمفعول جعلته معتادا في زيارته ان ذكره  
**له** باربط ولا تزاره لكل درهم فانه اعماله **له** اصله **له** مفعول على بصلبه ضربه لليل على بصلبه ضربه والباقي  
للحده والاردا في التباع والاعجاب جمع عجمي في الآخرة مقلوب في معنى بعد والتكامل في المعاني الجدر  
فهو للحد من قبل السلس على افرط طوله ونظا ولت واخره وحده ايله ومفعول القول له الا انها السلس الطول  
البيت وقد مر معنا **له** وذلك عاريا ابن ربيعة ظ اوله اعيرتنا البانها وطوبها يقول على ص الكار والبرج  
لم عيرتنا البان الابل وطوبها واقساء الابل صاحب عمر محصور والاشقي بلجوبها والبانها مسرع في مدح والدين  
والفعل في خبرها في المحاسن الالهيا احسان ومعروف بجليل الجود والسر والواو في قوله وذلك عاريا  
اي والحال ان ذلك ليس عاريا سوي لصاحبه الشناعة والرياسة لانه زائل غير ثابت **له** وامام على قولها فانما  
صح من جهة انها موضوعه لما عدل في العادة مرتبا لا يخفى انه تكلف بل محسن ما اختار من السائل الحق بلطاف  
لما عده التنزيل ان حال المله ما نهى رجوم ما من الطوع الى الغرور كما هو المنوم من السرح والموافق ككلمة فيكون  
الواو لتعقب الجمع نظر الى انه في النهار وسقيم من العادة نظر الى ابداء ليلها تارك لا يخفى على اولى الاعصار  
**له** ومنها حيث وهو ان الجامع كانه يكون ام **له** بالبحث وادراكه لصلوات على الجامع سهوله تاليه  
ومن في النوم اظهر واعرق **له** فلم لا يكون ان يكون النطق عليها محاذرا من اسرار ذلك المعلوم واراد باللام  
قد عرفت صاحب الاشياء ان محاذرا من اسرار ذلك المعلوم واراد باللام لانهم لا ينفون ان علاقته المحاذرة امر عام لا يدر  
منه في كل محاذرا من اسرار ذلك المعلوم كان او محاذرا من اسرار ذلك المعلوم كان او محاذرا من اسرار ذلك المعلوم كان او محاذرا من اسرار ذلك المعلوم كان  
لاخوتهم من في مناسقات بشر والعيب ما من الخبز والعاء في الوقت في المله مطلق الوقت في الولد  
فانما في على طرق السناد الحازي والاراد بجران الدم بالولد في ليلته وكنه الفن والمفعول لم تفر في ان  
قطع الامر منه وكثر الفن قوما هم انشد نكاحه في اخوانهم وكنتم يربس بربس كانه زين قيقب بربس كانه زين واصحاب القاموس قد قالوا ان  
**له** وادري السرح اما سقطت احدى من البري وهو الضيافة والسرح جمع مبيع كسليم بمعنى الاذن  
وان شرطه وما لا يدر وهو بالشرط محذوف في اعلمه ما قبل او هو صواب بدم عليه على اقتضائهم في كونه  
وبما مفعول ثان لا تفرى والحرون دابة لانتاد والسموس حابة تمنع طهره والمفعول ان سقطت المله في حصة  
طهره كل محاذ **له** او الى الجمع هكذا وقعت العبارة فانسج ومن سكب لباردة السباح والصوبين او على

الجمع **له** تفرى الرياح رياض احزن منهذ رياض مفعول اول لفرى وايضا مفعول ثان له واحزن ملاذ الكرم  
ومفعول الاصل على غلظ من الارض منزهة حال من الرياض حال زهواله ورضي صار ذا زينة واذا سري طرف لغز  
وفي الاجتنان معلق بسري وحاصل الما على اصل المحرور على لا يصلح ان يكون مدارا لكون تفرى استعاره لان الجار  
معلق بسري لا يتفرى فلا س يعلق للمحرور سري فلما يدرك على كونه استعاره تبعه واحا عن السباح العلامة بان  
سري السيرة بالليل في سواد الى النوم وكذا سلقه بالاحسان قد مر استعاره المحرور والخصول في السيل لفظ  
الجمع محمول على صفة لان السيرة الى المحرور قرينة للاستعاره بها اصا ورد السباح بان المقص ان يكون المحرور في  
لاستعاره واصد للاستعاره متعلو. وذكر في شرح المفتاح بعضها اخذتاره القائل المحرور في خبره ومفعول المحرور  
بالجمع الكثرة ولا يخفى انه في السلك على احوال الصول الى عرشه الارتباك على ماله صاحب المفتاح منسبه  
الفعل الى المحرور ارتباطه بحسب المعنى حيث يكون مفعولا به كذا الفعل على كذا في الامه او باعتبار  
حاصل المعنى كذا البيت فان الاجتنان مفعول به تفرى تفرى لا اعتبار وذلك لان الاله بالاضمان احوال ك  
ديك السبع العموم على الظن عمر ما في العزم بل اجتنان الرياض ومن الزم السيرة بها واللام عوض عن الضم اليه  
ومفعول الرياض وسري من النوم فلا يفتن ذبوا على كونه ماضيا اطراف النور بعض الى بعض تفرى الرياض  
الا يحاط فتح تلك الزم ونشر اطرافها واعطاء المضارب والظاوه اياها فانه لا يحاط مفعولا ما تفرى  
والرياض مفعولا اوله وظان الا يحاط لا يكون الا اللام تفرى لسريه بالاحسان الساري في النوم اجتنان  
الرياض فيكون ذكر اجتنان الرياض قرينة على تفرى اسما عن معنى فتح فكانه قيل في الرياض اجتنان الرياض اذا  
فيها النوم فلهذا الغفلة عمره السكالك انما اشياء على الغفلة عن له الشاعر الذي تبغله السكالك وين علمه **له**  
عاورت النوم كرازا خلا موماها الهمة المحاور عن الكلمة وقد روي بالجمع والظان تصحف **له** وحده  
حتى لظن الجهور اللام في لظن لام الاسماء وحده على ما في سدرود وروى لظن اختار صفة الجهور فصار الى  
زنا د الساعية في اللام بان لظن كونه محاذرا من السباح في الهمة في القاهر للسرعة اعتناء عن غفلة  
حاجة له في السماء فلما طين به ذلك لظن به مدفع ما توهم ان في البيت مفعول في وصف علوه حيث ثبت على الظن  
لكامل المله في غفلة السباح **له** وما ذكرنا صرح في الاصحاح حيث قال واذا جازا السكالك على المسيرة مع الاعراف  
بالسيرة ووجه دلالة لفظ المفتاح على ما ذكرنا ان ماله بالاصل لولكان السيرة لكان المعنى واذا كانا في السيرة  
والاعراف والسيرة وفناء لظن **له** وانه زهدا عن الاستعاره في المزداد اي قوله السيرة السيرة ووجه الاستعاره بان



المسل يكون وجهه من غير ما من معده وبما لا يوجد في الاستغارة في المفرد لا يصح ان يوارى بالظن وجوار الكرب  
ساقى وجهه بالظن المعينة الاستغارة في المفرد وبما كان فيه نوع دقة وغنى لا يفسد مع ذلك لا يدل على  
وجوب تركب الطرفين في الجوار الكرب في الاصباح واما الى ان الكرب في اللفظ الكرب جعل في شبه معناه الاصل  
سمة المسل في الاستغارة في المفرد خرج بتوصيف اللفظ الكرب فلم يخرج الى هنا الا اخرج لا قوله سمة التعميل  
فتارة برما لا يرب مقدم رجلا وبارد لا يرد فيؤخر لما كان المصدر من اللفظ ان يكون احدى صفه رجلا  
المصدر قال بها مكثا وقال في شرح الفتح سها الى حاله حاله من يرد باره الذي لم يقدم رجلا ولا يرد  
باره فيؤخر احدى مقالي وسعي ان يرد بالرجل المحلولة لان المتزجر الذي يرد رجلا لا يفرج الرجل الا في  
بل كرجل الا في الاولى ثم يخطو خطوه الى اقدم وخطوه الى خلف وكان تصرف العبارة عن اللفظ وتقول المعنى انه  
تقدم رجلا تارة ويؤخر احدى فان سمة المنهج في الباب هكذا **وهنا** كمنوع ان الى اركب  
احسن بان عدم الموضوع في الاستغارة في الجوار الكرب لم يعرض ما لا يشاء لغير الظن ان يرد دليل  
لكن كبره دخل في مسائل الحكم كالكرب في المعينة فان المعينة من قسم الاستغارة ومن التعميل على المعينة  
والسائل لا يفتق خلاف غير الاستغارة واصلا لا يفرق فيه فرق بين من المعنى الجمع وغيره خلاف الاستغارة  
فانه ليس شايبه من ان المعنى المعنى كقوله في قوله في اللفظ كقوله وكقولك انك يرد رجلا وتؤخر  
اخرى خلاف قوله موافق الكرب لئلا يبين مصدقانه لا يجوز في لفظه اصلا **بما** بالصف ضيق اللين بكلا  
ومع العبارة في الشرح والعبارة المعينة في الصف لئلا يورد في كسر اللفظ باب الفاء واصلا ان  
بنت لقيط بن زارة لا تحت عرو من عرو من عرو من وكان كقوله في بفضته فظلمتها ثم تزويها في جبل  
الوجه جعل لها حاجة الى اللين فبعت الى عرو وطلبت طوبى فعلى عرو في الصف ضيقت اللين فضا  
بغير لمن فظن في الحاجة واما ما طلبها بعد فواتها **او** اودى بنى واعقبوا حسرة اودى في كسر  
واعقبوا حسرة اى اودى في الماء والرقاد النوم والعبادة ينتج العنى تحلب مع وتطلع من اقلع الطر  
اذا انقطع ولم ينزل **او** غداة ربح قد كشفت وفرة العاوى ربح واصفا الغداة الى البرج لادنى مكان  
وكشفت عن ازلت مغول مخدوف في القرة كسما في تشديد الراء البرد عطف على غذاء اوريد وصيحت  
ونما بها القرة والسما الى كسر ربح عاوى ربح الجنوب من سنده البرد والمعنى كم من غداة كثر فيها مغول النرج  
والبرد والسند لسند السمال فيه قد كشفت عاوى ربح عن السمال اطعام واما فالبار والالسن ولما كان

بلا القدوم له قولنا في اصطلاح النحوي طك معنى ان قوله سها الى غير النسب الى نوع صفتها على قولنا في اصطلاح  
به النحوي طك الى الاصل انما كذا من غير ان اي قولنا في اصطلاح به اوضح ولول على المعنى من ذلك العدد وضاء  
ولما التفت على المقصود **وهنا** سها الى الاصل انما كذا من غير ان اي قولنا في اصطلاح به اوضح ولول على المعنى من ذلك العدد وضاء  
سها الى ان يكون المعنى انه اذ رزق قد لا يخرج على ان هو اخرج المردوف مع اللام دون عن **وهنا** سها الى ان يكون  
بلا حروف اعراض الميم ولا يخرج عن كسر الكلام **وهنا** كمنوع ان الى اركب في اللفظ الكرب جعل في شبه معناه الاصل  
الوضع بان اول ما يرد به من شات عن الغفلة عن القاعده المقررة ومن المطلق بغيره الى الكامل في معرفة  
ضعف قوله والمصدر يكون بنفاه اذا اطلق لاسا ولا يكون كذا لاسا على انه لا توافق كلام المعنى ويحصل  
توجيه حسن قل وقول المعنى انها احراز عن الى اذا عسته ما زاء ما اردتة بقرينة فان ذلك المعنى واسع وضيق  
الى ان الذي ذكره مساول للمرجل الاستغارة واما قوله وصحت بينا ما هو المعنى الدلالة فاضيف الى الاول  
لما يرد في الاصول في قوله الى ان كسر الدلالة اذا لا يصح الى ان ويرد في كسر الدلالة لانضاط المعنى  
الموضوع لها **ولا** يخرج ان اعراضها القدوم منها اى اعراضها يخرج كقوله في اللفظ كقوله وكقولك انك يرد رجلا وتؤخر  
لهذه العبارة ومن في اصطلاح به النحوي طك الى الاصل انما كذا من غير ان اي قولنا في اصطلاح به اوضح ولول على المعنى من ذلك العدد وضاء  
بلا حروف اعراض الميم ولا يخرج عن كسر الكلام **وهنا** كمنوع ان الى اركب في اللفظ الكرب جعل في شبه معناه الاصل  
كاذب كانه قد ربح دورا المسهور انه يوقف السه على ما هو عليه غير مدته او ما نسب قوله وما حال الى في كسر  
اعراض الميم **وهنا** كمنوع ان الى اركب في اللفظ الكرب جعل في شبه معناه الاصل  
شبه من وجهه وهو ضعف ربح المحققين وهو صوابان مع قولهم الاصطلاح حيوان او غيره ان الاصطلاح  
حيوان اصغر او غير بل كقولك في المختار لفظ الصاع صرح في الجوار الذي جعله بنفسه الى اصنام  
محاذ في المفرد المفسر بالكتابة المستعمله في غيره وضع لانه فان عدس هو الجوار الى ان في السلف في ثمان  
وعقلى والفقوى ثمان راجع الى المعنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى ثمان فالعند  
ومعنى لها والنظر للعبادة ثمان اسعاره وغيره واما ان الى ان العقل والراجع الى حكم الكلمة فارجح  
عن الى ان المعنى المذكور في ان يرد به بالراجع الى المعنى الكلمة انهم في المفرد والركب في كسر المعنى **وهنا** كمنوع ان الى اركب  
اما لان ان المسل سها الى كسر كسب في بيان من المسل بمعنى الشبه المسل بالاسم على العام من بيان  
السارح التوحيد ودفع ابرله الفاضل المعنى عليه ولا حاجة الى الاعادة واعلم ان كسر المعنى في اللفظ كقوله



وجع ذلك لم يات بما هو الصواب في موضع على الشارع الخبر بالالتصاق ان صدر من ملة في المورد فضلا  
عن الخبر وكان اعراضا عنه وانه وعن القواعد العرفية والاذان السليمة ابيه شارح وقد وقع فيه  
لدفها وجهها عن اصلها ووجهها لكن لما لم يتبين كون ذلك الخطا ارتكبت في زمان الاسهاب  
فلم يستفينا بالكلية انما بان صاحب الكسب ومنه الاستعلاء في قوله او كذا على يد من ربه من كل  
من الهدى واستمرارهم عليه وملكهم به حيث شئت حالهم حال من اعلى الشئ وركبه وقال الشارع  
الخبر يرضى ان يرضى الاستعلاء بعبءه على اما البعبه على ما في اوله في معلق معنى آخر وسعته في حرف  
والا التمثيل فكل من كل من طرف الشمس حاله من عدة امور لانه سهدا لهم في اقسامه بالاسماء على سبيل  
التمثيل والاسماء كحال من اعلى الشئ وركبه فكل من الصفه كركبه اعرض عنه الفاعل الخش ما ان اسرع  
كل من طرفه من امور عدة يستلزم تركيبه من معان معدة ومن ان معلق كالم على وهو الاستعلاء مع غيره  
كالفرق فكل من ثبوتها في الشمس الذي يركبها وان انضم اليه معنى اخر وجعل الخبر مع غيرها كم من ثبوتها  
مبها في في الكسب فكل من ثبوتها في الشمس والاستعلاء منه الى معنى اخر فاعني الخبر بان اسرع كل  
من طرفه من عدة امور لا يوصف بركبه بل يصفه بعبءه فافذ وهو لا ياتي كونه معلق معنى اخر في معنى  
المعنى بوجوه الاول الشبه مثلا اذا كان منتزعا من كسبه معدة فاما ان سرع تمامه من كل واحد  
وموجب فانه لفظا فلكل كسبه واحد منها كان اخذ مره بانه من واحد اخر فاعني بالاصل الى ما ان  
سرع من كل واحد منها معنى فكل من ثبوتها بالفرق فاما ان يكون هناك لانداء ولا ذكر في مواضع  
بطاذا لا معنى له لاسرعه في تلك الامور لعلها انما انهم مد الجوع على لوصف الشبه في التمثيل لا يكون لاسرعه  
وليس هناك ما يوصف بركبه سوى كونه من عدة امور فانهم عرفوا التمثيل على وجه سرع من معدة فافذ  
كان اسراع وجه الشبه من امور معدة مسرعا لركبه كان اسراع كل من طرف الشمس منها مسرعا لركبه لان  
المسح للركب من الاسراع من امور معدة وخصوصه كونه اسرع وجه شبه او مبيها به او مبيها ملكا في  
ذلك الاسراع جونا السالك في قوله سلم كمثل الذي استودعنا رايانه لا معنى للركب الا  
ان سرع كسبه من امور معدة شبه كسبه اخرى كذا في معنى في كل من الطرفين عدة امور لا يكون  
فما سها ظاهرا لكن لا معنى بل الى السه الحاصلة المجموع في قوله وكان اجرام النجوم لو امكن درر  
نثر على با طازرق على عبارة ومن مفره ما ان كل واحد من طرف الشمس اذا كان حاله منتزعا من

اكتفا

استا معدة كان مركبا اول كسبه في الاول ما يحيا كذا نظر الى بعض المولد قوله يكون مركبا بالفرق قلنا ان ارد  
الركب على ما لم يرد في وان اردت لعله المعنى كسبه لا يند مطليكم ونحو ذلك نظر الى المعنى ونقول  
المعنى صفة وحدانه لمفرد من تلك الاستا المعدة قوله ومواضع بطاذا لم يرد في لانه لا معنى له من كسبه  
المعنى في محله وجهه كالم في ما لم يرد في لانه لا معنى له كالم في كسبه في ما لم يرد في  
فواضحة الصراح في الامور استعلاء وصوله من مفره من امور لو وصل الى اخرى مثل ان خبر انسانا  
استعلاء في مسئلة في كسبه بان باطلاق اللفظ ليجب لانهم اخرجوا من صفة تفرقه فاعني بركبه بوجوه ترد في  
قام ليندر في امر فان ريد ان يصفه بعبءه لانه لا يرد في اخرى فاعني بركبه بوجوه ترد في  
المنتزعين من الامور المعدة بعبءه وهو اللفظ على تركبه السفلي ثم ولو سلم فادرك في كسبه لا يند  
في الحاصل الساتر كالم لا يند في اللفظ ولو سلم فاعني بركبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه  
وجه الشبه مع افذ فاعني الطرفين كالم في كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه  
كما في قوله وقد لاج في الصبح التي كالم في كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه  
ان يكون وجه الشبه امور كسبه في شمس سخط النار في الديك او شمس لرا عتقوا كسبه بوجوه ترد في كسبه  
الشبه من في القسم كسبه من كسبه المفرد والمفرد عن السالك الى كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه  
الاول شمس طرفا سنان كسبه من عدة امور وكسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه  
الاول على ما لم يند في الجاه الى ما ذكر في فضلاء الصبح بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه  
مستع في ما يند في الطرفين بدلالة قوله بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه  
من كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه  
الركب على ما مر فاعني ان المعنى في كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه  
المعنى بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه بوجوه ترد في كسبه  
فما سها ظاهرا لكن لا معنى بل الى السه الحاصلة المجموع في قوله وكان اجرام النجوم لو امكن درر  
نثر على با طازرق على عبارة ومن مفره ما ان كل واحد من طرف الشمس اذا كان حاله منتزعا من











في مفرد من مفرداته بل هو من الكلام قد كان سنا من مفرداته لم يسمع من لسانه اذ لم يرد بالعلم والجل  
 والتا في معانيها المتعدي بل المحقق ان التجوز في الكلام هو حاصل في مفرداته كما يظهر من نظر ان  
 التجوز في الاسماء قد يوصف في الكلام مح كوز في قوله قولنا احسن الارض شيئا بالزمان وهذا علم ان قوله الاتي  
 ان لفظ مفرد من مفرداته هو في معنى الاصل والمازنا هو في استعمال في الكلام في غير معناه الا في  
 محال حيث وان لم يفرق الجواب عن الدال لان عرضه هو في المفرد وهو غير حاصل **قوله** والحاصل انه ان لم يفرق  
 اه مع ان الحاصل لم يسمع من سنان الامراء اصنافا بل كان كونه مركبا وهو انما كان في حيز الالف  
 المعنى في الحيز المفرد فلم يصح عدم تسميته **قوله** وان كان صادرا من موعده في الحذقة والاستهارة فبقدر ان يوصف  
 صدر الشرحه رحمه الله **قوله** قال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له نظير يعني ان المصنف رده بانه عديم النظر في كلام  
 اللغويين والاعراب في اخذت من استعمالهم ولما يوصف علمه ان انما تام فلا يعتبر في البيت المحذوف في غير  
 كونه عنها في ان الحكم اورد بطريق الاستدلال لانه في كلامه في غير ما كان المصنف في  
 لا يدل في غير النقطه بان حله الشاعرا ذكره كذا ان يكون قد شبه اللام بخلافه فيكون قد يكون  
 تسمى به اسم اخر والى ما استعاره كسبه او يكون قد شبه اللام بما ذكره فاصلا في شبهه الى الشبه كما في  
 الجين لما فلا يكون من الاستعارة اصلا فان كلامها محال مع وجود الاستدلال المحال وان كان سنا في اصناف  
 لان الشاعرا ان كان اراد الاشارة الى ان سنى ان شبهه بغيره فيكون ولا دلالة للفظ على التسمية  
 بالكرامة لانها انما توجد لها ذكر لان من لوازم التسمية المقابلة لغيره الى المفرد وليس من لوازم قول المصنف  
 في الاصطلاح والاسماء على الكون فلهذا قول الشاعرا وعمل السعديين يكون الجواب ايضا من كلام  
 المصنف لا رده على ما توهم وتمام البيت لا يقتضي ما اللام فاشي صبب في تعذيب ما بكان اللام اللوم  
 والصواب العاشق المتأني في حال تعذيب الشاعرة في تعذيبه عند طبيبها يعني انما في اللام فان ما شوق  
 الوصول طرأ في تعذيب ما البكاء والتمني شدة الغنائ وصال الحبيب والافتصال عن تيم الرقيب  
 فلا اسمع لوم الاثمان ولا اخصني الى عدل العاذلين فيكون ان بعض قراء زمان ابي تمام ارسل اليه قافية وقال  
 ابعت الى سنيما ما اللام فارسل اليه ابو تمام وقال اخذتني في ريشة من جناح الذل ارسلت اليك  
 شيئا من ما اللام وضطوا المحققون بالتمزيق منه ومن حله الذل ان الطائر عند تعذيبه على اولاده يخفف  
 جناحه ويلقي على الارض فيعذب به ومنه والاشعاع عند تواضعه يطاير راسه ويخفف به يديه فيشبه ذلك وضع

باصدي جالس الطائر على سبل الاستعارة بالكناية وصف الجريح اليه قافية لها فانه من الامور الملا للحالة  
 السبب بها ولا يخفى ان في اللام لا تسمى اجزاء مثل في الكلام **قوله** ولهذا قال الشيخ عبد الله حواشي لا خلاف في ان  
 استعاره بما في عليه لانه فان كون اللفظ استعاره ساقى كونه حقيقة لغوية فكيف يصح الاستعارة به ويمكن  
 محال مراد الشيخ باليد في قوله ان اليد استعاره اليد من حيث اضافتها الى السهم في اليد في قوله ان لفظ اليد  
 مدلول اليد من كونه مكانه قال في الاصل ان اليد من حيث اضافتها الى السهم في استعاره اما باعتبار  
 ان تشتمل ان لفظ اليد قد نقل عن معنى الى معنى اخر بان شبهت باليد فيكون استعاره باليد في اختيار السهم  
 او باعتبار ان شبهت اليد للسهم في الاصل نقله عن معنى الى معنى فيكون حقيقة لغوية في اختياره القوم في الاستعارة  
 ان تعبير الاول قد ورد في **قوله** لا يامعول ذكر من معنى الاستعارة اه حاصل الجواب ايضا ان المصنف في تعبير  
 المذكور عن التسمية فان استعارته في السهم عن جعله لا اول عاير في الاستعارة اللفظ هذا المعنى يكون  
 على وجهين احدهما ان استعارته في معنى الاصل في السهم في ذلك المعنى وهو الاستعارة المحذوفة من اقسام  
 الحيز المفرد والى ان استعارته في معنى الاصل في اخر ان السهم في ذلك المعنى في ذلك المعنى  
 كما في يد السهم واطلاق الاستعارة عليه في المعنى الاول هو الموصوف في الحقيقة في قوله بعد النزاع لفظا فان  
 مما كان النزاع انما هو في ان لفظ الاطلاق مستعمل في معنى الجمع فيكون حقيقة لغوية اذ النقل الاستعارة انما  
 طرأ على اللفظ والمعنى في الاطلاق وصدى يكون مجازا او في غير ذلك المعنى لكون مجاز الغويا والنقل والى  
 انما طرأ على اللفظ وصدى قوله ويكون محال لما اجمع عليه السلفاء في انما هو لا بعد ان يردوا على خلاف  
 واعلم ان الاعراض على السكك بان يغير في مخالفة لغيره في السكك سلكا سلكا مستند بالبرهان في هذا الفن  
 عن محله في علم ان في غيره ان ابق على طوره ساو اجمع اقسام المجاز من الاستعارة وغيره لان فيها جعل  
 اللفظ للمعنى بل جمع صور حصل الشيء للشيء مطلقا وان قيد على خصوصية المحل كان فيه ايضا عسوف في الظاهر وان  
 مما في عبارة الفتح **قوله** لم يذوق الفرق لا يصفى اه ما من سمة اعراض المصنف وما حله الفرق من التسمية والشرح  
 في ذلك ذكره ما ومولا يصفى وجوابه ان المعنى المتعمم في التسمية وعدم اعتباره في التسمية في عسار السكك  
 في المعنى منها دون التسمية في التسمية **قوله** فان قلت ان ذكره كما به ما حله في المعنى ما ساد من احوال  
 وموانع اجعل التسمية مثلا او في السبع كان هو حاله في المعنى في طريق المجاز في استعمال لفظ السبع في ذلك الحيز  
 ان افعال الرصد في التسمية في ذلك الحيز فيكون ان لفظ السبع في المعنى في ذلك الحيز فيكون لفظ السبع في ذلك الحيز



فله قول لا اعرافا لغير الجنس انتقلت الالف لكونه منها بالمصروف هم تعلق قوله بحقيقة الشيء واكمل صفة  
 اعترافا والخطب محذوف في فعل انتصابا اعترافا على انه مفعول فعل محذوف والباء في اسم المسبية  
 بتفعل من ساق في مفعول بتفعل التام وفيه ما فيه روي عنه رحمه الله انه قال في معنى لو سلم ما ذكره في قوله لا ينفذ  
 الا عدم كون لفظ المنية حقيقيا بما على انتفاء قيد الحقيقة عن انه متعلق بها وضع له كذا من حيث هو موضوع له وبذلك لا  
 يوجب كون متعلقا في غير ما وضع له فلا يوجب كون مجازا وفيه دلالة اللفظ المتعلق له التم من حقيقة او كنه  
 ان يكون مجازا لان اللفظ بعد الاستعمال كما سيوضح به الشارح رحمه الله تعالى ثم وباللطائف عم



١٢٨  
 وحق



